مجلة جامعة البطانة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدرها عمادة البحث العلمي والنشر والترجمة

العدد١٥ - ديسمبر ٢٠١٩

الفســـــاد الإداري في المؤسســات التعليـمية وطـرق إصلاحـه
{دراسة حالة مؤسسة القبس التعليمية بولاية الجزيرة/ السودان}
د. هدى محمد الأمين عبدالله

◄ البناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني دراسة تحليلية فى الفترة ما بين{ 1994-2018م}.
د. أنور يوسف عطا المنان د. أحمد رزق الواوي

◄ عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية
{جامعة القضارف أنموذجاً}
د. محمد حبيب بابكر محمد د. الصّديق عبد الصّادق البدويّ بلّه

◄ الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي
أ. أحمد يوسف الخضر أحمد

◄ كفاية القيم الروحية والأخلاقية في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية لمتطلبات النظام المالي
د. الحليب محمد سليمان فضل السيد

◄ فاعلية جودة المراجعة الخارجية علىَ نظام الرقابة الداخلية
{دراسة ميدانية علىَ عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان}
د. أسعد مبارك حسين موسى أ. محمد آدم بليلة حمد

مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة محكمة نصف سنوية
تصدرها عمادة البحث العلمي والنشر والترجمة
العدد١٥ - ديسمبر ٢٠١٩م

◄ دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف
{دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة في ولاية الجزيرة}
د. محمد الأمين أحمد محمد البشير أ. محمد عبد الوهاب محمد الجزولي

◄ دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية في دول العالم الثالث.
أحمد إسماعيل حسين محمد

◄ أثر جودة المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات المصرفية
{دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة - 2019م}
د. حسن بشير حسن محمد د. هشام عبيد آدم

◄ Models of Professional Development for EFL Teachers
Aisha FadlAlmolaMohmmed Al Emam

ISSN:1858—6848 ردمد الإيداع :

بسم الله الرحمن الرحيم

University of ALbutana
Deanship of Scientific Research and
Publication and Translation
Buffaa - Sudan

جامعة البطانة
عمادة البحث العلمي والنشر والترجمة
رفاعة – السودان

مجلة جامعة البطانة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

تصدر عن عمادة البحث العلمي والنشر والترجمة جامعة البطانة

رقم الإيداع ISSN: 1858-6848

(العدد الخامس عشر)

ديسمبر 2019م – ربيع الآخر 1441هـ

مجلة محكّمة نصف سنوية

ص.ب: 200 رفاعة/السودان

تليفون وواتساب: 00249127376892

E. mail: albutanajournal @gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البطانة UNIVERSITY OF AL-BUTANA

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

College of Graduate Studies & Scientific Research

نصدر عن كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة البطانة

المشرف العام(مدير الجامعة):	أ.د. محمد خالد عبد الرحمن أحمد
رئيس هيئة التحرير:	د. الصديق عبد الصادق البدوي بلّة
نائب رئيس هيئة التحرير والمقرر :	د. فضل محمد هارون محمد
أعضاء هيئة التحرير:	د. الصديق أحمد محمد القرشي
	د. علاء الدين مساعد يوسف عمر
	د. صديق علي العجب الجمالي
	د. عمر علي محمد عبد اللّه
	أ. مصطفى محمد يوسف عبد الرحمن
التصحيح والتدقيق اللغوي :	د. صالح إدريس إبراهيم أحمد
	د. حمد النيل مختار الحسن أبوقناية
	د. أماني الطيب حسب الرسول محمد
السكرتارية:	أ.هاجر عبد القادر عوض سيد
النشر الالكتروني:	معتصم أحمد عبد اللّه

محتويات العدد الخامس عشر (15) ديسمبر 2019م

م	الموضوع	الصفحة
*	شروط النشر في المجلة	هـ
*	كلمة العدد	ز
القسم الأول: ملف اللّغة العربيّة:		
1	الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية وطرق إصلاحه (دراسة حالة مؤسسة القبس التعليمية بولاية الجزيرة/ السودان) د. هدى محمد الأمين عبدالله	1
2	البناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني دراسة تحليلية في الفترة ما بين(1994-2018م). د. أنور يوسف عطا المنان د. أحمد رزق الواوي	22
3	عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية (جامعة القضارف أنموذجاً) د. محمد حبيب بابكر محمد د. الصّدّيق عبد الصّادق البدويّ بلّه	61
4	الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي د. أحمد يوسف الخضر أحمد	94

5	كفاية القيم الروحية والأخلاقية في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية لمتطلبات النظام المالي د. الطيب محمد سليمان فضل السيد	131
6	فاعلية جودة المراجعة الخارجية علىَ نظام الرقابة الداخلية ﴿دراسة ميدانية علىَ عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان﴾ د. أسعد مبارك حسين موسى. أ. محمد آدم بليلة حمد	172
7	دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة في ولاية الجزيرة) د. محمد الأمين أحمد محمد البشير محمد عبد الوهاب محمد الجزولي	195
8	دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية في دول العالم الثالث د. أحمد إسماعيل حسين محمد	243
9	أثر جودة المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات المصرفية (دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة – 2019م) د. حسن بشير حسن محمد د. هشام عبيد آدم	262

- **القسم الإنجليزي:**

Models of Professional Development for EFL Teachers Aisha Fadl Almola Mohmmed Al Emam	297

شروط النشر في المجلة:-

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

شروط النشر في المجلة:-

1. تقبل المجلة الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية.
2. تخضع الأبحاث المقدمة للمجلة للتحكيم ويتم اعتماد القبول النهائي بعد كل التعديلات التي ترد من المحكمين (على مرحلتين).
3. يتحمل المؤلف، أو المؤلفون وحدهم مسئولية محتوى بحوثهم وتكون الأفكار التي ترد فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أي مسئولية جراء تلك الآراء.
4. يجب أن تتسم البحوث المقدمة للمجلة بالحداثة والمواكبة مع الالتزام بالمنهج العلمي.
5. التأكد من صحة إجراءات التحليل الإحصائي (أن وجد).
6. يسدد الباحث الرسوم المقررة عند تسليم البحث، ولا يحق له استردادها في حالة استبعاد البحث وعدم نشره.
7. يشترط ألا تكون الأبحاث المقدمة للنشر قد نشرت من قبل أو قدمت للنشر في مكان أخر.
8. يقدم البحث في نسخة ورقية واحدة و قرص مدمج (CD)
9. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 20 صفحة ولا يقل عن 15 صفحة.
10. يرفق الباحث ملخصين للبحث باللغتين العربية والانجليزية.

11. يحق لهيئة التحرير إجراء التعديلات التي تراها ضرورية و استبعاد البحوث غير المستوفية.

12. يقبل البحث بشكل نهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون

13. ألا يكون البحث جزءاً من رسالة منشورة للدكتوراه أو الماجستير أو جزءاً من كتاب منشور.

14. يوافق الباحثون على نقل حقوق النشر كافّة إلى المجلة.

15. تقدّم ملخصات الأوراق البحثيّة على ورقة واحدة وفي فقرة واحدة تشتمل بالترتيب على: هدف البحث، الإجراءات (المنهج)، أبرز النتائج والتوصيات.

16. يقدم البحث باستخدام خط 14 (Simplified Arabic) في البحوث باللغة العربية و(Time New Romans) في البحوث باللغة الإنجليزية، ويكون تباعد الأسطر (1) سم، ويكون هامش الصفحة (متوسط).

17. يوضع اسم الباحث، المؤسسة أو الأكاديمية أو الجامعة التي يعمل بها، عنوان البريد الالكتروني ورقم الهاتف في صفحة مستقلة.

18. ترتب المراجع في نهاية البحث هجائيا وفقا للنظام الآتي: الكتب: اسم الشهرة، الاسم)، عنوان الكتاب، (سنة النشر)، دار النشر – مكان النشر. ويفضل التوثيق داخل النص على طريقة (هارفارد)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسّلام علي سيد السّادات، سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أولي الأمر والعزمات .

يُسعدنا نحن في مجلة البُطانة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية أن نُطلّ عليكم بإصداره جديدة هي **العدد الخامس عشر (15) ديس**مبر 2019م. وقد توزّعت ملفاتها في مجالاتٍ مختلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويسعدنا أن نزجي أسمى آيات الشكر والامتنان لكل الإخوة الباحثين والمهتمين لما يرفدون به هذه الإصدارة من جُهدٍ وعلمٍ ؛ حتى نرتقي درجات الرضا خدمة للعلم والبلاد والعباد.

نفتتح هذا العدد بورقة علمية في إدارة الأعمال بموضوع عنوانه: **الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية وطرق إصلاحه (دراسة حالة مؤسسة القبس التعليمية بولاية الجزيرة/ السودان)** للدكتورة/ هدى محمد الأمين عبدالله وهو من الموضوعات الإصلاحية في معالجة الفساد الإداري، ثم يليه في المجال نفسه حيث يتناول الدكتور/ أنور يوسف عطا المنان والدكتور/ أحمد رزق الواوي ببحث عنوانه: **البناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني دراسة تحليلية في الفترة ما بين(1994-2018م)**، ثم ننتقل لموضوع في التربية للدكتور/ محمد حبيب بابكر محمد والدكتور/ الصّدّيق عبد الصّادق البدويّ بلّه هذا الملف بعنوان: **عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية (جامعة القضارف أنموذجاً)**.

ونعود في الورقة الرابعة إلى ملف الاقتصاد لموضوع للأستاذ/ أحمد يوسف الخضر أحمد في دراسة واقعية مهمة بعنوان: **الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي**.

وفي ملف يتعلق بالمحاسبة نتناول ثلاث أوراق علمية: يبدأها الدكتور/ الطيب محمد سليمان فضل السيد في ورقة علمية بعنوان: **كفاية القيم الروحية والأخلاقية في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية لمتطلبات النظام المالي**، ويتناول الدكتور/ أسعد مبارك حسين موسى والأستاذ/ محمد آدم بليلة حمد دراسة بعنوان: **فاعلية جودة المراجعة الخارجية علىَ نظام الرقابة الداخلية**، ثم يتناول الدكتور/ محمد الأمين أحمد محمد البشير والأستاذ/ محمد عبد الوهاب محمد الجزولي دراسة بعنوان: **دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة في ولاية الجزيرة).**

وفي ملف الإعلام يتناول الباحث الدكتور/ أحمد إسماعيل حسين محمد دراسة متفرّدة بعنوان: **دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية في دول العالم الثالث.**

وفي آخر الأوراق العلمية في القسم العربي يتناول الباحثان: الدكتور/ حسن بشير حسن محمد والدكتور/ هشام عبيد آدم دراسة بعنوان: **أثر جودة المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات المصرفية دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة – 2019م.**

وفي القسم الإنجليزي تتناول الباحثة الأستاذة/عائشة فضل المولى محمد الإمام **(Aisha Fadl Almola Mohmmed Al Emam)** دراسة بعنوان:

Models of Professional Development for EFL Teachers

والله نسأله التوفيق والسداد،،،

هيئة التّحرير

(1)

الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية وطرق إصلاحه

(دراسة حالة مؤسسة القبس التعليمية بولاية الجزيرة/ السودان)

د. هدى محمد الأمين عبدالله

أستاذ إدارة الأعمال المساعد – جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – قسم إدارة الأعمال

ملخـــــص البحث

هدفت الدراسة إلى استعراض الأدبيات التي تناولت الفساد الإداري وطرق إصلاحه في المؤسسات التعليمية من خلال (دراسة حالة مؤسسة القبس التعليمية بولاية الجزيرة/ السودان)، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، وتم استخدام الاستبانة أداة لجم المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من عدد (40) بالطريقة العشوائية، ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة العديد من النتائج أهمها: أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الإصلاح الإداري وانتشار ظاهرة الفساد كما توصي الدراسة بضرورة اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.

Administrative Corruption in Educational Institutions and Ways of its Reformation

Abstract

The study aimed at reviewing the literature that dealt with administrative corruption in educational institutions and ways of its reformation , the researcher followed descriptive analytical method, used questionnaire to collect data from the sample of fourty (40) respondents and adopted statistical package for social seines (SPSS). The most important results achieved were that there is statistically significant relationship between the absence of reformation and spread of administrative corruption. So, the study recommended the adoption of comprehensive

and accurate strategy that includes deterrent and preventive procedures and establishing mechanisms for job description in selecting officials.

مقدمة:

الفساد الإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا. وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية يعتقد في قراره أنه ليس له حق فيها ومع ذلك يسعى إليها. ولذا فهو يلجأ إلى وسائل غير سوية للوصول لها، منها إقصاء من له أحقية فيها، هذه الآفات المجتمعية التي يطلق عليها في مسمى "الفساد الإداري" جاهد الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص منها وعقاب المتسبب فيها، لأنها عقبة كأداء في سبيل التطور السليم والصحيح والصحي لتلك المجتمعات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تفشي ظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات، والتي تسبب الخلل في الميزان الاجتماعي، فالمؤسسات التربوية مؤسسات دولة تحكمها قوانين من أجل تحقيق أهدافها. وتتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي: ما هي الآفاق المستقبلية للإصلاح التي يمكن استخدامها للقضاء على الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية ؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه لما يشكله من خطر كبير علي حقوق المواطنين، إضافةً إلى أهميته في تشخيص مظاهر الفساد في المؤسسات التعليمية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها ويمكن الاستفادة من هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري وطرق معالجته.

فروض البحث:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الإصلاح الإداري وانتشار ظاهرة الفساد.

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد الإداري وسوء استخدام السلطة الممنوحة للموظف

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد اِلإداري وضعف الوازع الديني لدي الموظف .

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد الإداري وارتفاع تكاليف المعيشة والرغبة في الحصول علي الأموال .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1. التعرف علي مفهوم الفساد الإداري وتحديد مجالاته في المؤسسات التعليمية والمجتمع.
2. تحديد وتوصيف مصادر الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية وآليات ظهوره ونماءه.
3. وضع إطار عام وآليات لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية
4. توضيح أثار الفساد الإداري السلبية ووضع السبل الكفيلة لمعالجته.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوضيح بعض القضايا ذات الصلة من سرد للأحداث والوقائع.

حدود البحث:

الحدود المكانية: مدارس القبس الأساس بمدينة ود مدني.

الحدود البشرية: عينة من معلمي وأولياء أمور الطلاب بمدارس القبس الأساس

هيكل البحث:

يتكون البحث من خطة البحث وخمسة مباحث المبحث الأول(الإصلاح الإداري) – المبحث الثاني (الفساد الإداري)– المبحث الثالث الآفاق المستقبلية للإصلاح ودورها في محاربة الفساد الإداري– المبحث الرابع (المؤسسات التعليمية) أما المبحث الخامس فهو الدراسة الميدانية، الخاتمة وتتكون من النتائج والتوصيات – قائمة المراجع

المبحث الأول الإصلاح الإداري

أولاُ – الإصلاح لغة: كلمة مشتقة من "ص ل ح " الصَّلاح: ضدّ الفساد والإصلاح: نقيض الإفساد. وأَصْلَح الشيءَ بعد فساده: أَقامه. وأَصْلَحَ الدابة: أَحسن إِليها فَصَلَحَتْ.. وصُلْاحُ من أسماء مكة . والصُّلْحُ: نهر بميسان .1

ثانياً– الإصلاح اصطلاحا :إدخال تعديلات في تنظيمات إدارية قائمة، أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة، وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك2

ثالثاً مفهوم الإصلاح الإداري:

أصبح من المسلمات المتفق إن دور الدولة المعاصرة وحضارتها يقاسان بقدرتها على الوفاء بحاجات المجتمع والارتقاء بأفراده إلى مدارج متقدمة من العيش الكريم والحياة الآمنة من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم وطموحاتهم المتزايدة والمتعددة . [3]قد عرف بأنه: الاستخدام الأمثل المدروس للسلطة او النفوذ لتطبيق أهداف جديدة على نظام إداري ما، من أجل تغيير أهدافه بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية .[4]و لابد أن توضع العقوبات العادلة والمناسبة ضد ممارسة السلوك غير الأخلاقي أن يكون جميع القادة دعاة لنبذ السلوك غير الأخلاقي بالإضافة إلى

[1] فيصل آل معيض القحطاني، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، (الرياض: أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الأمنية، 2006م)، ص19

[2] د .زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيمي ة ف ي الإصلاح الإداري، (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع،٢٠٠٤)، ص39

[3] محمد احمد سيدا حمد الحاج، أطروحة لنيل درجة الماجستير في الإدارة العامة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق دراسة حالة وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، جامعة الخرطوم2005)، ص25

[4] عبد الفتاح محمد علي الفرجانى، واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري علي مؤسسات الأمن الفلسطيني، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2008 م)، ص15

الاهتمام من جانب المجتمع ككل لردع هذه السلوكيات وعلي جميع المستويات من الساسة إلى رجال الدين ورجال علم الاجتماع ورجال الإدارة.[1]

رابعاً أهداف الإصلاح الإداري:

إن للإصلاح الإداري مجموعة من الأهداف و الغايات التي بدونها يفقد الإصلاح الإداري أهميته ومبرر مشروعيته، و يمكن ذكر عدد من هذه الأهداف في النقاط الآتية :

- تبنى الإدارة الإستراتيجية في مختلف مجالات العمل من خلال تنمية .
- تبنى الأنماط و المداخل الحديثة وإعادة الهياكل التنظيمية لمنظمات الجهاز الإداري لتحقيق المرونة.
- اعتماد شمولية تقويم الأداء من خلال الأهداف المحددة لها مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية. [2]

خامساً عوامل نجاح الإصلاح الإداري:

يتوقف نجاح جهود الإصلاح الإداري على توفر العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، نذكر منها على سبيل المثال:

– بناء دولة القانون والمؤسسات، التي يسودها تطبيق القانون بمنأى عن الاستغلال والمظاهر الفاسدة.

–الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال بناء نظام كفء للتعيين على أساس الكفاءة، والقدرة على تحمل المسئولية [1] ، وتحقيق التنمية الإدارية لأي مجتمع تأتي من خلال تفاعل مجموعة

[1] زكي مكي إسماعيل، السلوك التنظيمي، ط1، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2005م)ص285

[2] ناصر محمد العديلي، ادارة السلوك التنظيمي، ط1، (القاهرة: مرام للطباعة الالكترونية، 1414هـ)، ص408

من العناصر تتكامل فيما بينها لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الإدارية كما تعمل بالجانب الآخر على تطوير الأجهزة الإدارية حتى تصبح قادرة على تحقيق الفعالية المنشودة وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ- **العقيدة:** وتعني ما يؤمن به أفراد المجتمع من قيم ومعتقدات تحكم تصرفاتهم.

ب- النظرية الإدارية: والتي ينبغي أن تنبع من واقع الدولة وتجربتها فى مجال الإدارة.

ج- تعديل وتطوير وتنمية النظم واللوائح الإدارية: حيثُ يجب تعديلها بما يتناسب والبيئة المحلية.

د- العمل على تنمية الموظفين والمديرين: العنصر البشري أهم الموارد التي يمتلكها المشروع.

هـ- العمل على تبسيط إجراءات العمل فالنماذج المبسطة تؤدي إلى سرعة الإنجاز.[2]

المبحث الثاني الفساد الإداري

أولاً: الفساد الإداري مفاهيم أساسية: مفهوم وتعريف الفساد الإداري:

أولا :الفساد لغة :هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيض الإصلاح ,ومصدر الفعل فسد، جاء في مختار الصحاح": فسد الشيء يفسد بالضم- فسادا فهو فاسد، وفسد فسادا فهو فسيد والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها: ضد الصلاح، يقال: أصلح الشيء بعد إفساده أي: أقامه. [3]

ثانيا :الفساد اصطلاحاً أما تعريف "الفساد" في الاصطلاح الشرعي يطلق جمهور الفقهاء لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان، فالمعاملة الفاسدة عندهم هي تلك التي اشتملت على

---

[1] سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الإداري مفهومه ..وآليات تطبيقه)..دراسة مقارنة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر 2013، ص340

[2] زكى مكي إسماعيل الإدارة والتنظيم ، (الخرطوم، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2006م). ص391

[3] زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م)، ص ٥٠٣

مخالفة الشرع في ركنٍ من أركانها أو شرط من شروطها.[1] – فكل سلوك أو تصرف مخالف للقانون يشكل نوعا من الفساد فحسب تعريف الدكتور سالم القحطاني يقول بأنه مفهوم واسع جدا لا يمكن أن يحويه تعريف واحد وهو الإخلال بشرف ومهنية الوظيفة وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص وهذا المفهوم العام للفساد الإداري[2].

ثالثاً أسباب الفساد:

جعل الله سبحانه وتعالى القرآن منهج لحياة الأمم، فالشريعة الإسلامية التي مصدرها الكتاب والسنة كفيلة بنظام يكفل لكل ذي حق حقه وان الشريعة الإسلامية يلجا إليها في التحاكم عند التباس الأمور,والتي لم تتضح صورتها. وقبل أن نضع الأساليب الناجحة في الوقاية وبيان طرق علاجه يتعين علينا أن نوضح أسبابه ودواعيه لكي نتمكن من علاجه. ومن أسبابة(أ **سباب اقتصادية، أسباب سياسية، أسباب اجتماعية وثقافية، أسباب شخصية، أسباب إدارية وتنظيمية)**[3].

رابعاً لمحه عن الفساد الإداري:

ترى الباحثة أن ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية قد استفحلت وتوسعت في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلي غياب الشفافية وضعف الرقابة، فالمؤسسات التعليمية يضعف فيها النطاق الإشرافي رغم وجودة ومن أهم نقاط ضعف نطاق الإشراف ضعف المتابعة وذلك بإخطار المعلم بتاريخ الزيارة حتى يتم الترتيب لذلك ومن ثم فيقوم الآخر بتغطية كافة جوانب القصور بدءاً بكراسة التحضير ونهاية بإعادة الحصة المقدمة بحضوره، فالسبب الأساسي في ذلك

[1] ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي، (بغداد: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث، السنة الثامنة ٢٠١٦م)، ص7

[2] حمزة حسن خضر، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، رسالة ماجستير منشورة (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2010م)، ص19

[3] صديق نصار وآخرون، منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، (غزة: الجامعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي، 2008)،ص10

كله ضعف الوازع الديني لدي الطرفين، ولكن أذا كان نطاق الإشراف قوياً يمكنه ضبط أي عمل مهما كانت سلبياته . فيجب وضع آلية واضحة للتعرف عمي آراء وشكاوي أفراد المجتمع وتحديد انحرافات الأداء ومعالجتها، ويكون ذلك بوضع أسس وقواعد واضحة عادلة للمحاسبة علي التقصير بالنسبة للتلاميذ والمعلمين ومن مظاهر الفساد الإداري سوء استخدام السلطة الممنوحة للموظف فيقوم المعلم ببسط سلطته واستغلالها لمصلحته الشخصية ولأقاربه فهم المميزون في كل شي على غيرهم، هم الذين يجلسون في الصفوف الأمامية وأي تصرف سلبي يقوم به لا يعاقب عليه فيسرق ويسطو ويحتال وتلقى جرائمه علي تلميذ بريء فيحاسب بجريرة لم يرتكبها وإذا قام بالدفاع عن نفسه عوقب واتخذت ضده إجراءات صارمة ولم تتوفر له الحماية الكافية عند الدفاع عن نفسه أي(لا يجد من يسمعه) مما يدعو الطفل لتعلم العادات السيئة التي يكتسبها من قدوته وهو معلمه فالمعلم بذلك يغرس في نفس الطالب ضعف الشخصية والخوف والذل بتصرفاته كل هذا سببه ضعف التدريب والجهل بمهارات طرق التدريس وجهل المواطن بحقوقه وضعف إدراكه للجوانب القانونية والإجرائية يسهم انتشار الفساد الإداري ومن الآثار السالبة الحصص الإضافية الضاغطة والإجبارية للتلاميذ والتي تفوق قدراتهم وغايتها حصول المعلم علي مكاسب مادية فقط، كيف يستوعب التلميذ وهو يقضي تسع ساعات داخل سور المدرسة، وان لم تحضر الحصص الإضافية سوف تعاقب يوميا وتتعادي ودرجاتك في الامتحان هي الأدنى ولو كنت مميزاً فيتسبب ذلك في خفض الروح المعنوية للتلميذ بسبب سوء المعاملة وينعكس علي مستقبله. كما أن هنالك ضعف في القيم والأخلاق والسلوكيات داخل البيئة المدرسية فيجب وضع ضوابط ومعايير صارمة في المحافظة عمي سلامة التلاميذ فيما يتعمق بما يباع له في البيئة الداخلية للمدرسة.

المبحث الثالث الآفاق المستقبلية للإصلاح الإداري

أولاً الإصلاح من منظور الإدارات الحديثة: قيل قديماً: درهم وقاية خير من قنطار علاج، وقد تبني هذا المثل بشكل واسع في كثير من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المعاصرة [1]

– تتعدد وتتنوع الإدارات الحديثة والتي انتقلت إلينا عبر العولمة وعصر الانفتاح التكنولوجي المتسارع الذي نعيشه , ومن الضروري الاستفادة مما جلبته لنا رياح الفكر الإداري غير الإسلامي بعد تمحيصه وتطويعه وفق مبادئنا وقيمنا المستقاة من كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم –

حسن المهارة في العمل: الحل الأنسب هو تطوير معلوماتك التقنية وزيادة خبراتك العلمية واكتساب مهارات جديدة خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الإنسانية في العمل، فلا أحد يعمل وحده، العالم يتغير فتغير أنت وطور تقسك وسوف تصبح حتماً أكثر ثقة بنفسك، وأكثر لياقة وأهليه لموقعك في العمل ومع زملائك أعضاء الفريق[2] ومن هذه الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري ما يلي:

1. إدارة الصراع: أن نفس الإنسان تختلج فيها جوانب الخير والشر , ولذلك نجد الإنسان في صراع دائم مع النفس , وإذا كان الصراع عاملاً محطماً للأداء ومعوقاً لتحقيق أهداف المنظمات فلا بد من العمل علي معالجته و التخلص منه. و كلما تأخرت معالجة الصراع كلما كان الضرر كبيراً.[3]

[1] أمينه الجابر، صالح إبراهيم، التفكك الأسرى، الأسباب والحلول، (الدوحة: وزارة الأوقاف الإسلامية، 2001م)،ص94

[2]) محمد الصيرفي، الضغط والقلق الإداري، (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، 2008م)، ص377

[3] زكى مكي إسماعيل، السلوك التنظيمي، مرجع سبق، كره ص281

2. إدارة الذات: إدارة الذات أمر مهم جدا , ويقصد بها " الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف" فهو لا يقتصر على مجرد وضع الأهداف بل يتجاوزه إلى ضرورة تحديد الأهداف والعمل على تحديثها.[1]

3. إدارة التغيير: يقصد بإدارة التغيير: " سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة ".[2]

4. إدارة الأزمات: لا يعتبر الفساد الإداري أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة , فالأزمات التعليمية تمثل اضطرابا للمنظومة ويحول دون تحقيق الأهداف التعليمية الموضوعة ويتطلب إجراءات فورية للحيلولة دون تفاقمها والعودة بالأمور إلي حياتها الطبيعية .[3]

5. **هندسة العمليات الإدارية:** يعتبر منهج هندسة العمليات الإدارية محاولة لتحقيق تطوير جذري في الأداء، وإحداث تغيرات جوهرية داخل التنظيم.[4]

6. إدارة الاتصالات: في إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين و إيجاد مناخ إيجابي من أجل إحداث تغيير بقصد تحقيق أهداف معينة.[5]

---

[1] ميرغني عبد العال حمور إدارة الوقت، ط1، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2006م)، ص233

[2] ثيودور ليفيت، ترجمة نيفين غراب، الإدارة الحديثة، ط1،(القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994م)،ص89

[3] سعد فؤاد علي، التطوير الإداري، ط1 (عمان: دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2017م)،ص135

[4] ميرغني عبد العال حمور إدارة الوقت ، مرجع سبق ذكره ص21

[5] زكى مكي إسماعيل، السلوك التنظيمي، ط1، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، مطابع السودان للعملة، 2005م)، ص183

7. إدارة الجودة: هي فلسفة إسلامية شاملة للحياة تنعكس بمفاهيمها علي المؤسسات التربوية بجميع مؤسساتها وأفرادها فهي تحدد أسلوباً في الممارسة الإدارية ترمي لتطوير مخرجات التعليم.[1]

ثانيا علاج الفساد الإداري من منظور إسلامي: في ظل الفساد العالمي المتزايد يوماً بعد يوم نجد أن الإسلام هو المنقذ بشريعته في الحاضر والمستقبل، كما كان المنقذ في الماضي من الشرور والرذائل والفساد اللعين وأنه الوسيلة للكمال والفضيلة وهو سبيل الهداية إلي النهوض بالإنسان. فالإنسان بطبيعته شغوف بالتملك ويحب المال حباً جماً– وليس بالرشوة والابتزاز وأنواع الفساد الأخرى.[2] **ونذكر علي سبيل المثال:**

1. **الأمانة في أداء العمل:** خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية
2. **إتباع مبادئ إدارية وأساسية في الإسلام أهمها:** أولاً: الحكم بما أنزل الله – ثانياً: الشورى أساس المشاركة في الإدارة الإسلامية – ثالثاً: العدالة والتزام العدل في الإسلام هو الصراط المستقيم للعمل الإداري – رابعا: الموازنة بين مصلحة الفرد والجماعة، فالفرد بطبيعته ينتمي إلى مجتمع والمجتمع بطبيعته لا يقوم إلا على أفراده وفي إطار هذا التوازن يتحقق تنظيم العلاقات في المنظومة الإدارية الإسلامية – خامسا: الدعوة إلى الله [(3)].
3. **الترغيب والترهيب:** أسلوب الترغيب ويقصد بأسلوب الترغيب: استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية فينجز إنجازا عاليا ويؤدي أداءً متميزا [4]

[1] سعد فؤاد علي، مرجع سبق ذكره، ص47

[2] رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، بدون ت)، ص46

1) عبد العزيز ملائكة، مبادئ ومهارات القيادة والإدارة، مع قراءات في المنظور الإسلامي ، ص3 .

(1) أحمد محمد المصري، الإدارة في الإسلام، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011م)، ص32 .

المبحث الرابع: المؤسسات التعليمية

مفهوم ومكونات المؤسسة التعليمية: تعريف المؤسسة: هي عبارة عن "هيكل لنظام اجتماعي يتكون من جماعات وأفراد يعملون معا لتحقيق أهداف بأن المؤسسة هي" وحدة اجتماعية متفق عليها"، ويتفاعل فيها الأفراد ضمن حدود معينة واضحة نسبيا من أجل تحقيق أهداف مشتركة.[1]

1. **مكونات المؤسسة:** تتركز الملامح المحورية للمؤسسات في خمس ركائز لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عن أي منها وهى: الأهداف Goals · – البناء الاجتماعي Social Structure – الأفراد المشاركون· Participants التقنيات· Technology – البيئة Environment إن مكونات المؤسسة لا توجد منفصلة عن بعضها بل هي مترابطة تتكامل لتحقيق غرض المؤسسة،" فالمؤسسة نسق يتكون من عناصر كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، ويجب الاهتمام بها جميعا لفهم المؤسسة [2]
2. **ثقافة المؤسسة:** هي مجموعة من القيم والعادات والمعايير، والمعتقدات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها أعضاء المنظمة. [3]

1) محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، اط1،) عمان: دار الشروق،2000م).ص49

2) حريم حسين، تصميم المنظمة، الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل، ط2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000م) ص18

3) مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية،، 2003)،ص401

المبحث الخامس الدراسة الميدانية

أولاً تحليل الدراسة الميدانية

1/ توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة مئوية
15 واقل من 20 سنة	14	%35
20 واقل من 30 سنة	16	%40
30 واقل من 40 سنة	10	%25
المجموع	40	%100

2/ توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	8	%20
طالب	12	%30
موظف	10	%25
ولى أمر طالب	10	%25
المجموع	40	%100

3/ توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	8	%20
أعذب	12	%30
أرمل	10	%25
50 سنة فأكثر	10	%25
المجموع	40	%100

1– توزيع إفراد العينة وفق متغير السكن : –

السكن	التكرار	النسبة المئوية
ولاية الخرطوم	14	%35
ولاية الجزيرة	14	%35
خارج	12	%30
المجموع	40	%100

ثانياً إثبات الفرضيات

تتكون عبارات الاستبانة من ثلاثة محاور – المحور الأول: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الإصلاح الإداري وانتشار ظاهرة الفساد.–جدول رقم (1)

الرقم	العبارات	المقيا س	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا اوافق بشدة		المتوسط
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
1	توجد آلية واضحة للتعرف على أراء وشكاوى أفراد المجتمع	النسبة	2	50	20	50	0	00	0	00	0	00	40
2	هنالك أسس وقواعد واضحة عادلة للمحاسبة على التقصير بالنسبة للتلاميذ والمعلمين	النسبة	2	50	16	40	4	10	0	00	0	00	40
3	تحقيق المصالح والمنافع الشخصية من خلال مخالفة الإجراءات القانوني	النسبة	2	60	12	30	4	10	0	00	0	00	40
4	تنفذ أدوات الرقابة ضوابط ومعايير صارمة في المحافظة على سلامة التلاميذ فيما يتعلق بما يباع له في البيئة الداخلية للمدرسة	النسبة	2	55	10	25	8	20	0	00	0	00	40
5	المتوسط	النسبة	54		36		10		0		0		

تم اختبار عينة مكونة من (40) فرد لذلك لجأ الباحث إلي تطبيق الوسط الحسابي لأنها عينة عشوائية بسيطة . الوسط الحسابي = مجموع القيم / عددها – يتضح من الجدول رقم (1): –

1/ **إن اغلب أفراد العينة تساوت في النسب بين الموافقة بشدة والموافقة علي صحة العبارة** (توجد آلية واضحة للتعرف على أراء وشكاوى أفراد المجتمع) **حسب أراء (50) فرد**

2/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا بشدة علي صحة العبارة (هنالك أسس وقواعد واضحة عادلة للمحاسبة على التقصير بالنسبة للتلاميذ والمعلمين) **حسب آراء (50) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (40) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (10) فرد.**

3/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا بشدة علي صحة العبارة (تحقيق المصالح والمنافع الشخصية من خلال مخالفة الإجراءات القانونية) **حسب آراء (60) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (30) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (10) فرد .**

4/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا بشدة علي صحة العبارة (تنفذ أدوات الرقابة ضوابط ومعايير صارمة في المحافظة على سلامة التلاميذ فيما يتعلق بما يباع له في البيئة الداخلية للمدرسة) **حسب آراء (55) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (25) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (20) فرد . ونلاحظ من الجدول أعلاه إن اعلي نسبة كانت للموافقة و الموافقة بشدة علي هذا الفرض هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية** بين غياب الإصلاح الإداري وانتشار ظاهرة الفساد**90%**

جدول رقم (2): – 2) المحور الثاني: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سوء استخدام السلطة الممنوحة للموظف والفساد الإداري

ا قم	العبارات	المقياس	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
1	هنالك فروق واضحة وأولويات لأقارب المعلمين خصماً على بقية التلاميذ	النسبة	10	25	22	55	8	20	0	00	0	00	40
2	الحصص الإضافية الضاغطة والإجبارية للتلاميذ تفوق قدراتهم غايتها حصول المعلم على مكاسب مادية	النسبة	8	20	16	40	14	35	2	5	0	00	40
3	ضعف التدريب والجهل بمهارات طرق التدريس يتسبب في خفض الروح المعنوية للتلميذ بسبب سوء المعاملة	النسبة	14	35	16	20	4	10	1	35	0	00	40
4	جهل المواطن بحقوقه وضعف إدراكه للجوانب القانونية والإجرائية يسهم في انتشار الفساد الإداري	النسبة	10	25	8	20	14	35	8	20	0	00	40
5	المتوسط	النسبة	26		34		25		15		0		

يتضح من الجدول رقم (2): – 1/ أن اغلب **أفراد** العينة يوافقوا علي صحة العبارة (هنالك فروق واضحة وأولويات لأقارب المعلمين خصماً على بقية التلاميذ) حسب آراء (55) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (25) فرد، ، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (20) فرد .

2/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا علي صحة العبارة (الحصص الإضافية الضاغطة والإجبارية للتلاميذ تفوق قدراتهم غايتها حصول المعلم على مكاسب مادية) حسب أراء (40) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (35) فرد، تليها الأفراد الذين ا أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (20) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بعدم الموافقة حسب آراء (5) فرد.

3/ أن اغلب أفراد العينة تساوت النسب بين الموافقة بشدة وعدم الموافقة علي صحة العبارة(ضعف التدريب والجهل بمهارات طرق التدريس يتسبب في خفض الروح المعنوية للتلميذ بسبب سوء المعاملة) حسب آراء (35) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (20) فرد تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء10 فرد

4/ أن اغلب أفراد العينة يميلوا إلي عنصر الحياد علي صحة العبارة (جهل المواطن بحقوقه وضعف إدراكه للجوانب القانونية والإجرائية يسهم في انتشار الفساد الإداري حسب أراء (35) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (25) فرد، ثم تساوت النسب في الموافقة وعدم الموافقة علي صحة العبارة حسب آراء (20) فرد .**ونلاحظ من الجدول أعلاه أن اعلي نسبة كانت للموافقة بشدة والموافقة علي هذا الفرض القائل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سوء استخدام السلطة الممنوحة للموظف والفساد الإداري بنسبة 60%**

جدول رقم (3): –3)المحور الثالث هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الوازع الديني لدى الموظف والفساد الإداري وبين ارتفاع تكاليف المعيشة والرغبة القوية في الحصول على الأموال

م	العبارات	المقياس	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
1	تمتلك المؤسسات التعليمية أدلة عمل لأنشطتها وعملياتها وتقوم بتقييم دوري لانفراد طاقمها الأكاديمي	النسبة	30	75	10	25	0	00	0	0	0	00	40
2	هنالك ضعف في القيم والأخلاق والسلوكيات داخل البيئة المدرسية تساهم في تفشي الظواهر السلبية مثل السرقة والاحتيال	النسبة	4	10	18	45	16	40	2	5	0	00	40
3	أساليب إدارة العقاب المتبعة غير ملائمة ساهمت في نمو الفساد وينقصها التروي	النسبة	8	20	12	30	10	25	10	2	0	00	40

4	هنالك طلب متزايد للحصول على الأموال من التلاميذ بحجج غير مبررة	النسبة	12	30	28	70	0	00	0	0	0	00	40
5	المتوسط	النسبة	34		43		16		7		0		

يتضح من الجدول رقم (3): - 1/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا بشدة علي صحة العبارة (تمتلك المؤسسات التعليمية أدلة عمل لأنشطتها وعملياتها وتقوم بتقييم دوري لانفراد طاقهما الأكاديمي) حسب آراء (75) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (25) فرد

2/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا علي صحة العبارة (هنالك ضعف في القيم والأخلاق والسلوكيات داخل البيئة المدرسية تساهم في تفشي الظواهر السلبية مثل السرقة والاحتيال) علي حسب آراء (45) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (40) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (10) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بعدم الموافقة حسب آراء (5) فرد

3/ أن اغلب أفراد العينة يوافقوا علي صحة العبارة(أساليب إدارة العقاب المتبعة غير ملائمة ساهمت في نمو الفساد وينقصها التروي) علي حسب آراء (30) فرد، ثم تساوت النسب في الحياد وعدم الموافقة للأفراد الذين أجابوا حسب آراء (25) فرد، تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (20) فرد.

4/ أن أغلب أفراد العينة يوافقوا علي صحة العبارة (هنالك طلب متزايد للحصول على الأموال من التلاميذ بحجج غير مبررة) علي حسب آراء (70) فرد تليها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة علي حسب آراء30) فرد

نلاحظ من الجدول أعلاه إن أعلاه نسبة كانت في الموافقة والموافقة بشدة علي هذا الفرض القائل بان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الوازع الديني لدى الموظف والفساد الإداري وبين ارتفاع تكاليف المعيشة والرغبة القوية في الحصول على الأموال بنسبة 77%

النتائج:

1/ تمتلك المؤسسات التعليمية أدلة عمل لأنشطتها وتقوم بتقييم دوري لأفراد طاقهما الأكاديمي.

2/هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الشفافية وضعف الرقابة وانتشار الفساد الإداري

3/ هنالك ضعف في القيم والأخلاق والسلوكيات داخل البيئة المدرسية تسهم في تفشي الظواهر السلبية .

4/تنفذ أدوات الرقابة ضوابط ومعايير صارمة في المحافظة على سلامة التلاميذ فيما يتعلق بما يباع له في البيئة الداخلية للمدرسة.

التوصيات :

1– توصي الدراسة بضرورة أن يدرك العالم كل أنواع الفساد وصوره وأشكاله حتى يجتنبوه، ولا يقعوا فيه.

2– زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة

3– التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي ورفع المستوى المعاشي للمواطن للنهوض بالمستوى الاقتصادي

4– اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة، ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. السنة النبوية
3. فيصل آل معيض القحطاني، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، (الرياض: أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الامنية، 2006م).
4. محمد احمد سيد أحمد الحاج، أطروحة لنيل درجة الماجستير بعنوان الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق دراسة حالة وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، جامعة الخرطوم2005).
5. عبد الفتاح محمد علي الفرجانى، واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري علي مؤسسات الأمن الفلسطيني، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2008 م).
6. زكي مكي إسماعيل، السلوك التنظيمي، ط1،(الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة2005م).
7. زكى مكي إسماعيل الادارة والتنظيم ، (الخرطوم، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2006م).
8. زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري، (الرياض: دار الصميعي، ٢٠٠4).
9. ناصر محمد العديلي، ادارة السلوك التنظيمي، ط1، (القاهرة: مرام للطباعة الالكترونية، 1414هـ).
10. سحر عبدالله الحملي، الإصلاح الإداري مفهومه ..وآليات تطبيقه)..دراسة مقارنة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر 2013).
11. زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م).

12.ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي، (بغداد: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث، السنة الثامنة ٢٠١٦م).

13. حمزة حسن خضر، الفساد الإداري في الوظيفة العامة (الدنمارك: الأكاديمية المفتوحة،2010م).

14.صديق نصار وآخرون، منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، (غزة: الجامعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي، 2008).

15.رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، بدون ت).

16.أمينه الجابر، التفكك الأسرى، الأسباب والحلول، (الدوحة: وزارة الأوقاف الإسلامية، 2001م).

17.عبد العزيز ملائكة، مبادئ ومهارات القيادة والإدارة، مع قراءات في المنظور الإسلامي.

18.أحمد محمد المصري، الإدارة في الإسلام، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011م).

19.محمد الصيرفي، الضغط والقلق الإداري، (الإسكندرية: مؤسسة حورس للنشر، 2008م).

20.ميرغني عبد العال حمور إدارة الوقت، ط1، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2006م).

21.ثيودور ليفيت ، الإدارة الحديثة، ط1،(القاهرة: الدار الدولية للنشر، 1994م).

22.سعد فؤاد علي، التطوير الإداري، ط1 (عمان: دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2017م.

23. محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي، ط1،(عمان: دار الشروق: 2000م).

24.حريم حسين، تصميم المنظمة،، ط2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000م).

25.مصطفى أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).

(2)

البناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني

دراسة تحليليةفي الفترة ما بين(1994-2018م).

Structural Structure of the Palestinian Economy An Analytical Study Between (1994-2018).

الدكتور أنور يوسف عطا المنان
كلية علوم الإدارة والاقتصاد – جامعة البطانة
anwar_yousif@yahoo.com

د. أحمد رزق الواوي
دكتوراه اقتصاد، من جامعة البطانة،
موظف بالجامعة الاسلامية بغزة،
البريد الالكتروني awawi@iugaza.edu

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية و واقع الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية ودراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2018م. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي. من أهمّ نتائج الدراسة: كان للقطاع الزراعي مساهمة في الناتج المحلي بلغ المتوسط(6.9%) خلال الفترة(1994-2018م)، والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة إنتاج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات هي الممارسات الإسرائيلية وسياساته في القضاء على القطاع الزراعي بتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات عليها والحصار المفروض على قطاع غزة, وكانتْ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خلال السنوات (1994-2018 م) 15.4 % دولار و كان لقطاع الخدمات المساهمة الكبرى بلغت 71.4%. ومن توصيات الدراسة : إعادة هيكلة توزيع الدعم والتمويل للقطاعات الاقتصادية وعقد ورش عمل دورية متخصصة والبحث الجاد عن البدائل الاقتصادية المناسبة وإعادة الثقة في المناخ الاستثماري الفلسطيني.

The Structural Construction of Palestinian Economy
An Analytical Study during the period (1994-2018).

Abstract:
The economical sectors are important components of the local output which actually affect economical growth. The study aimed to introduce the reality of the economy, economic sectors and gross domestic product (GDP) during the period 1994-2018 in Palestine. The researcher followed descriptive analytical method. The most important results are: agricultural sector has contributed by 6.9% of the gross domestic product (GDP) during the period 1994-2018, and the reason for the decline of GDP in the agricultural sector in some years was Israeli practices and policies of extirpating the agricultural sector by bulldozing, confiscating the farmlands and building settlements instead as well as imposing siege on the Gaza Strip; The average portion of the industrial sector's contribution in the GDP during (1994-2018) was $15.4%; and the service sector had the largest contribution of 71.4 % to GDP. The study recommends: restructuring the distribution of support and funding economic sectors, holding specialized periodic workshops, researching for appropriate economic alternatives, and reinstating confidence in the Palestinian investment climate.

مقدمة: تعتبر دراسة القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي على درجة عالية من الاهمية وذلك لمعرفة مقدار النمو الاقتصادي، فالقطاعات الإنتاجية لها فعالية كبيرة في تحفيز الاقتصاد، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، ومن الجدير ذكره أن أداء القطاعات الاقتصادية تضررتْ بشكل كبير؛ بسبب تعمد إسرائيل إلحاق الأذى والدمار بالاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من الممارسات كالحصار والاغلاق ومصادرة الأراضي والتجريف، واتّباع سياسة تدمير البنية التحتية ممنهجة قائمة على تحويل الاقتصاد في الأراضي الفلسطيني إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية وحتى الفاسدة منها، للاعتماد بصورة كاملة على الاقتصاد الإسرائيلي.

تعتبر دراسة الاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية ما تزال من الدراسات الصعبة لندرة المراجع المتخصصة، ويعتبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصادات الناشئة، التي تواجه مجموعة من العوائق والتحديات، من تدهور المؤشرات الاقتصادية أهمها ارتفاع البطالة وانتشار الفقر وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بنية تحتية

مدمرة، فقد كانتْ سياسة الاحتلال الاسرائيلي تهتم بتدمير البنية التحتية الفلسطينية أكثر من بنائها، بالإضافة إلى الحصار المفروض على تصدير المنتجات الفلسطينية، جعل السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً للمنتجات الاسرائيلية . (السمهوري، محمد، (2005م): ص 57) . يتناول هذا الفصل الاقتصاد الفلسطيني وهيكله وبنياته الأساسية وواقعه وخطط التنمية والبرامج، التي تم إعدادها وواقع الخدمات الأساسية في الأراضي الفلسطينية من مياه شرب نقية وصحة وتعليم، وسنحاول تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الفلسطيني في كل الجوانب منذ عام(1994م حتى 2016 م).

مشكلة الدراسة: تعد القطاعات الاقتصادية من المكونات المهمة للناتج المحلي والتي تؤثر في النمو الاقتصادي فكان لابد من دراسة القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الفلسطيني وهي القطاع الزراعي والقطاع الخدمي والقطاع الصناعي وقطاع البناء والانشاءات،

وما هو البناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني؟، الحاجة الماسة لتسليط الضوء على هذه القطاعات وتمويلها للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني .

أهمية الدراسة: تكتسب القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة فهي قطب النمو الاقتصادي، ولدورها الكبير في عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني، يعتبر قطاع الخدمات الفلسطيني القطاع الاكبر مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات لها مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني .

- تبيان آلية تطور قطاع الخدمات والزراعة والصناعة والانشاءات في فترة الدراسة 1994 حتى 2017م,

-تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة المساهمة في التحول الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني.

- تقدم تغذية راجعة لمتخذي القرار الفلسطيني وراسمي السياسات للقطاعات الاقتصادية وتساعدهم في وضع أسس تعيد بناء وهيكلة الاقتصاد الفلسطيني ودور القطاعات الاساسية مع الناتج المحلي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

- تبرز الاهمية للمانحين في توجيه دعمهم للقطاعات الاساسية في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره واعطاء الاولوية للتمويل لها .

أهداف الدراسة: التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين .

- التعرف على واقع الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية . دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2016م.
- الوصول الى نتائج وتوصيات للمساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية .
- الخروج بتوصيات عملية تسهم في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني والاعتماد على الذات وتطوير القطاعات الاقتصادية الاساسية
- تسليط الضوء على التحول والبناء الهيكلي للقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي خلال فترة الدراسة (1994-2016م).

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة وتحليل المشكلة موضوع الدراسة وجمع البيانات من خلال المصادر الأولية والثانوية .

حدود الدراسة: الحد المكاني: الاراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. **الحد الزماني:** الفترة 1994-2018م.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة علياء، محمد، أصرف، (2016م)أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني:** هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو والمتغيرات المصاحبة ممثلة بالناتج المحلي، عدد السكان، النفقات التطويرية، الأوضاع السياسية على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة من (1994-2014م)

واتبعت المنهج الوصف والكمي، وخلصت الدراسة للنتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي وحصة العمالة الصناعية، ووجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي وحصة الانتاج والصادرات الصناعية واوصت الدراسة: إعطاء اولوية في خطة التنمية للقطاع الصناعي وتسهيل مهام المستثمرين .

2. دراسة عواد وكريم (2013م): اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 1921-2011م:

هدفت الدراسة إلى توضيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وكيفية معالجتها، استخدم المنهج البحث الوصفي، نتائج الدراسة ان مشكلة الاقتصاد العراقي الأساسية تكمن في الاختلالات الهيكلية، كونه يعتمد على القطاع الاولي النفطي يجعل الاقتصاد أحادي الجانب، وأوصت الدراسة للاهتمام بالقطاعات الاقتصادية وإعادة بنائها وهيكلها بما يخدم التنمية .

3. دراسة نصر الله، عبد الفتاح وعواد، طاهر (2004م): واقع القطاع الصناعي في فلسطين:

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على أهمية القيود والمشاكل التي تقف عائقاً أمام تطور القطاع الصناعي الفلسطيني استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي للبيانات، وتوصلت للنتائج تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحصار المفروض على الاقتصاد الفلسطيني، وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي وتوجيه المستثمرين نحوه.

4. دراسة نصر، محمد (2002م):دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

وهدفت الدراسة تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني في شتى المجالات، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، نتائج الدراسة قدرت القطاع الصناعي على أن يلعب دوراً مهماً ورئيساً في مقاومة سياسة الحصار على المدى القصير، وقيادة عملية التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وأوصت الدراسة تطوير بعض الصناعات التي يمكن ان تحقق لفلسطين ميزة تنافسية .

5. Memedovic and lapadre.(2009)structural change in the world economy: main features and trends.

هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات التغير الهيكلي للاقتصاد العالمي وذلك بعد مسح الأدبيات النظرية والتجريبية ذات العلاقة

بالتحول الهيكلي من خلال تتبع تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة والخدمات، من حيث حصتها من القيمة المضافة العالمية، استخدم المنهج التحليل الوصفي

من خلال حصة القطاعات الاقتصادية، توصل الدراسة للنتائج ان على المدى الطويل ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة العالمية ثم القطاع الزراعي والصناعي التي بدأ في العقد الماضي انتعاشها وتراجع قليل لقطاع الخدمات، وأوصت الدراسة إلى الاهتمام في القطاعات الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد

التعقيب على الدراسات السابقة: اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حول دور القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي المعبر عن النمو الاقتصادي وأن هذه القطاعات لابد من اعادة تحويلها وهيكلتها لتخدم التنمية الاقتصادية وان قطاع الخدمات يساهم بأكبر نسبة في الناتج المحلي ثم قطاع الصناعة ثم قطاع الانشاءات ويليه قطاع الزراعة وعلى الدولة توجيه التمويل لها وعمل أولوية لدى المانحين لهذه القطاعات لتخدم التنمية الاقتصادية .

معدل نمو الناتج المحلي: يقصد بالناتج المحلي "هو القيمة النقدية لجميع السلع الخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما في فترة معينة أي في سنة محددة. (مقداد، (2009م)، ص98.). شهد الناتج المحلي الفلسطيني تطوراً ملحوظاً خلال الفترة مجيء السلطة الفلسطينية وهي الفترة ما بين (1994- 1999م) والتي جاءت عقب اتفاق أوسلو عام (1994م)، حيثُ استمر هذا الرواج في الاقتصاد حتى النصف الأول من العام(1996م) .(مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، (2006م): ص 5).

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذبا واضحاً خلال الفترة (1995-2010م) إذ بلغ معامل الاختلاف (1.91) خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على شدة التذبذب في نمو الناتج المحلي الحقيقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وبلغ المتوسط الهندسي لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (3.7%) خلال فترة الدراسة كلها، والجدول التالي يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

جدول (1) نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2010م-1995م).

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	8.41	9.13	4.73
2002-2000	10.01-	12.19-	8.23-
2005-2003	11.40	7.99	16.82
2006	5.2-	3.39	20.10
2010-2007	7.80	8.21	2.55

نُلاحظ من الجدول (1) أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ (8.41%) خلال الفترة (1995-1999م) انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسسات لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بتاريخ(28-9-2000م) أصبحتْ الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية؛ مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (10.01-%) خلال الفترة (2000-2002م) كما اتّسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي.

أما خلال الفترة (2003- 2005م)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (11.40%)؛ حيثُ شهدتْ هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ (10.4%) خلال عام(2004 م) نتيجة الاستقرار النسب ي في هذا العام.

وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (5.2-%) خلال عام (2006م)، وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني (2006م)، وإفرازاتها التي القت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005م) . (حمدان، بدر، (2012م)، ص 23-52).

أما خلال الأعوام التالية (2007-2010م) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسطلة الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى 7.3% خلال الأعوام الثلاث اللاحقة لعام 2006م، وسجل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاثة عام 2010م بمقدار (9.8%) وذلك بسبب الاصلاحات المالية والاقتصادية التي اجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمتْ في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيد المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان . (صندوق النقد الدولي، (2008م): ص 4.).

وعند مقارنة حالة نمو الناتج المحلي الحقيق على المستوى الجغرافي، نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية بلغ (4.7%) خلال الفترة (1995-2010 م) مسجلاً نمواً أعلى من معدل الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة البالغ (2.82%) خلال الفترة نفسها، وبالرغم من أن معدل النمو في قطاع غزة بلغ (19.4%) خلال عام 2010م، إلا أنها تقبى دون مستواها المحقق خلال عام (2005م)، كما أن جزءاً كبيراً من هذا النمو يشكل عملية لحاق بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي في أعقاب انخفاضه بنسبة بلغت

(11.40%) خلال الفترة (2006–2008م) جراء الحصار والأحداث في المنطقة عقب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006م فيما شهد نمو الناتج المحلي الحقيقي تراجعا بمعدل(0.2%) في عام 2014م عن العام السابق وبتقارب كبير بين قطاع غزة الذي شهد تراجعاً بمعدل 15.1%، في الوقت الذي حققت فيه الضفة الغربية زيادة بمعدل(5.3%) ويعزي الباحث ذلك بسبب الحصار الفروض على قطاع غزة وإغلاق المعابر وعدم توفير الرواتب وعدم انتظامها بشكل شهري فأثر ذلك كله.

جدول (2): تطور الناتج المحلي الاجمالي للسلطة الفلسطينية للفترة(1996–2011م) ب مليون دولار سنة الأساس (2004): (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010م، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011م، ص 15.سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009م،ص94.).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي	3286	3701.7	4148	5535	4147	3811	3301	3801	4198	4560	4322	4554	4878	5239	5754	6326
معدل نمو الناتج المحلي (%)	12.6	12.7	12.1	33.4	-25.1	-8.1	-13.4	15.1	10.5	8.6	-5.2	5.4	7.1	7.4	9.8	9.9

الدخل القومي الإجمالي: بلغتْ قيمة الدخل القومي الإجمالي بفلسطين(8386.3) مليون دولار امريكي خلال العام (2015م) أنظر شكل (4)، وبلغ نصيب الفرد منه لنفس العام(1897.5) دولار امريكي انظر شكل رقم (3) .

الدخل المتاح الإجمالي: قيمة الدخل المتاح الإجمالي في فلسطين بلغت 9662.8 مليون دولار أمريكي خلال العام 2015م، وبلغ نصيب الفرد منه لنفس العام 2186.5 دولار أمريكي انظر شكل(3) .

شكل (2): الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، (2016م). كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016م، ص 165.).

الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة حسب المنطقة (القيمة بالمليار دولار أمريكي)، 2013-2015
Gross Domestic Product (GDP) In Palestine at Constant Prices by Region (Value In USD Billion), 2013-2015

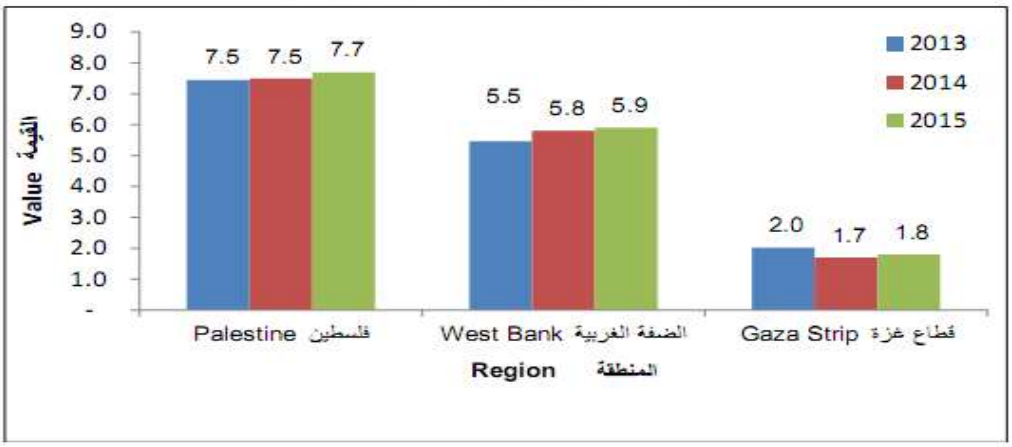

شكل (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 2013-2015 م (الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015م، ص 166.).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي والدخل المتاح الاجمالي حسب المنطقة* بالأسعار الثابتة، 2013-2015
GDP, GNI and GDI Per Capita by Region* at Constant Prices, 2013-2015

Value in USD — القيمة بالدولار الأمريكي

Indicator and Region	Year		السنة	المؤشر والمنطقة
	2015	2014	2013	
GDP Per Capita				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
Palestine	**1,745.9**	**1,737.4**	**1,793.3**	فلسطين
West Bank	2,265.7	2,269.3	2,214.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	1,002.8	971.1	1,182.9	قطاع غزة
GNI Per Capita				نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
Palestine	**1,897.5**	**1,899.0**	**1,935.1**	فلسطين
West Bank	2,505.9	2,539.3	2,438.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	1,025.4	976.4	1,204.6	قطاع غزة
GDI Per Capita				نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي
Palestine	**2,186.5**	**2,081.8**	**2,102.7**	فلسطين
West Bank	2,789.6	2,718.7	2,601.9	الضفة الغربية
Gaza Strip	1,321.7	1,164.3	1,378.5	قطاع غزة

*Data doesn't include those parts of Jerusalem whic was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.
Note: 2004 is the base year for period 2013-2015

* البيانات لا تشمل تلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.
ملاحظة: 2004 هي سنة الاساس للفترة 2013-2015

الناتج المحلي: حيثُ بلغتْ قيمة الناتج المحلي في فلسطين بالأسعار الثابتة(7721.7) مليون دولار أمريكي خلال العام 2015م انظر شكل رقم (4)، حيثُ سجل ارتفاعاً بنسبة (3.5%) بالمقارنة مع العام (2014م) التي بلغت قيمة الزيادة (1737.4) مليون دولار امريكي وحيث بلغت قيمة الناتج المحلي في فلسطين في العام (2014م) حوالي(7463.4) مليون $، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين (1745.9) دولار أمريكي خلال العام (2015م) انظر شكل رقم (3)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة

(0.5%) بالمقارنة مع العام(2014م) حيثُ بلغتْ قيمته في العام (2014 م) حوالي(1737.4) دولار أمريكياً .

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016م (13269.7)مليون دولار وفي عام 2017م بلغ (13686.4)مليون دولار.(اداء الاقتصاد الفلسطيني –مايو 2018م للجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني ص15)

شكل (4): متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين بالأسعار الثابتة : (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016م)، ص167.).

متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين* بالأسعار الثابتة حسب المنطقة، 2013-2015
Major National Accounts Variables in Palestine* at Constant Prices by Region, 2013-2015

Value in USD Million

Indicator and Region	Year 2015	2014	2013	المؤشر والمنطقة	السنة
Gross Domestic Product (GDP)				الناتج المحلي الاجمالي	
Palestine	**7,721.7**	**7,463.4**	**7,477.0**	فلسطين	
West Bank	5,805.5	5,754.3	5,464.3	الضفة الغربية	
Gaza Strip	1,825.9	1,709.1	2,012.7	قطاع غزة	
Income via-à-vis non-residents, net				صافي الدخل من الخارج	
Palestine	**664.6**	**664.0**	**581.2**	فلسطين	
West Bank	627.3	664.7	554.4	الضفة الغربية	
Gaza Strip	37.3	9.3	26.8	قطاع غزة	
Compensation of employees, net				صافي تعويضات العاملين	
Palestine	**619.5**	**674.8**	**579.2**	فلسطين	
West Bank	605.6	670.1	545.1	الضفة الغربية	
Gaza Strip	13.9	4.7	33.1	قطاع غزة	
Property Income, net				صافي دخل الملكية	
Palestine	**45.1**	**10.2**	**12.0**	فلسطين	
West Bank	21.7	14.6	8.3	الضفة الغربية	
Gaza Strip	23.4	4.6	3.7	قطاع غزة	
Gross National Income (GNI)				الدخل القومي الاجمالي	
Palestine	**8,386.3**	**8,157.4**	**8,068.2**	فلسطين	
West Bank	6,523.1	6,439.0	6,018.7	الضفة الغربية	
Gaza Strip	1,863.2	1,718.4	2,049.5	قطاع غزة	
Current transfers via-à-vis non-residents, net				صافي التحويلات من الخارج	
Palestine	**1,276.5**	**755.6**	**696.0**	فلسطين	
West Bank	738.2	454.6	403.0	الضفة الغربية	
Gaza Strip	538.3	330.6	295.9	قطاع غزة	

القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الفلسطيني:

تقديم: يتكون الاقتصاد الفلسطيني من العديد من القطاعات، وتعدُّ القطاعات الرئيسة، التي يتكون منها الاقتصاد الفلسطيني هي: قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات.

وتوصلتْ دراسة أجراها مركز الشرق الاوسط للأبحاث بأن الشركات الفلسطينية، التي تقوم بالاستيراد والتصدير من خلال الموانئ الإسرائيلية تواجه ارتفاع في التكاليف بنسبة تزيد عن(35%) مقارنة بتكاليف الشركات الاسرائيلية في نفس الصناعات؛ مما يؤدي إلى استنزاف الموارد والقدرات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية . (الشرق الأوسط للأبحاث، (2012م).

أولاً: واقع القطاع الزراعي:

قطاع الزراعة من أهم القطاعات الانتاجية المهمة في الاقتصاد الفلسطيني؛ حيثُ أنه المسؤول عن انتاج الغذاء للسكان الذين يتزايد أعدادهم مع مرور الزمن، وهذا القطاع يستوعب عدد من العمال في الأنشطة الزراعية المتنوعة، إلى جانب مساهمته في الناتج المحلي، ويعتبر القطاع الزراعي مصدراً للعملة الأجنبية اللَّازمة للتنمية، وهو من القطاعات الصامدة في وجه الممارسات الإسرائيلية، الذي عانى من إجراءات الاحتلال وسياساته في تجريف الأراضي وإغلاق المعابر .

أهمية القطاع الزراعي:

تمتاز الأراضي الفلسطينية بأنها أراضٍ خصبة للزراعة، حيثُ تشتهر بزراعة الحمضيات والزيتون، وتنبع أهمية القطاع الزراعي كونه يعتبر مصدراً مهماً لتوليد فرص العمل، كما أنه يقلل الاعتماد على القطاع الزراعي الإسرائيلي في الحصول على المنتجات الزراعية، كما يُؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، من خلال مساهمة الصادرات الزراعية في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، بالإضافة إلى أنه يوفر قاعدة مدخلات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصةً القطاع الصناعي .

فالبعد الاقتصادي للقطاع الزراعي يقدم توفير للمواد الغذائية الأساسية ضمن ما يعرف بالأمن الغذائي، وتقديمه للمواد الخام التي تساهم في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى،

ويبرز دوره في التأثير على حجم الصادرات وتوفير العملات الأجنبية ويساهم في النتاج المحلي الإجمالي وفي الدخل المحلي الإجمالي . (شلايل، محمد، (2015م): ، ص30.).

البعد السياسي للقطاع الزراعي: يمثل القطاع الزراعي من خلال موارد وثروات الأرض والمياه، فهي جوهر الصراع الصهيوني العربي الفلسطيني، لأنه يمثل الهوية والوطن لذلك حرصت إسرائيل في السيطرة على الموارد من الأراضي والمياه، فقامت بمصادرة مساحات واسعة بلغت نسبتها حوالي(54.4%) حتى عام (1993م) وزادت المصادرات حتى بداية عام(2000م) لتصل إلى حوالي(60%) من إجمالي الأراضي الزراعية الفلسطينية وبقيمة(1.8) مليون دونماً، وتقدر الدراسات حجم النهب الإسرائيلي للمياه سنوياً بحوالي(715) مليون متر مكعب . (التقرير الاقتصادي الفلسطيني للفترة (1994-1999م) ص20.).

واقع القطاع الزراعي الفلسطيني ومساهمته بالناتج المحلي الاجمالي:

لقد تأثر القطاع الزراعي تأثيراً بالغاً من الممارسات الاسرائيلية وقد شكلت اجمالي المساحة المزروعة في الاراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي (2011/2010م) في فلسطين(931.5كم2) مشكلة ما نسبته (15.5%) من إجمالي مساحة فلسطين، منها(843.5كم2)في الضفة الغربية مشكلة ما نسبته(14.9%) من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و(88كم2) في قطاع غزة مشكلة ما نسبته(24.1%) من اجمالي مساحة قطاع غزة . (التقرير السنوي لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2016م)، ص 27.).

على الرغم من أن قطاع الزراعة يشكل في الأراضي الفلسطينية إحدى أهم وأقدم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني، و حيث أنه يتم إنتاج عدد لا بأس به من المحاصيل الزراعية، من أجل تغطية احتياجات السكان ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي و النمو الاقتصادي، ألا أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37%، ثم انخفضت في عام 1994م إلى 13.4%، ثم ازدادت انخفاضاً في عام 1999م لتصل إلى 6.5%.، لتستقر هذه النسبة في الحدود المتدنية، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 5.6% عام 2012م، ولتنخفض مرة أخرى القيمة المضافة لنشاط الزراعة من الناتج المحلي الى 3.9% نهاية عام 2014م مع تقدير

مبدئي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاعها بنسبة ضئيلة قد تصل إلى 4.1% نهاية عام 2015م في حالة كان هناك نمو اقتصادي متفائل.

وقد كان للقطاع الزراعي مساهمة في الناتج المحلي بلغ المتوسط(3.25%) خلال الفترة(1994-2016م)، والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي للممارسات الاسرائيلية وسياساته في القضاء على القطاع الزراعي من النهوض بتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات عليها والحصار المفروض على قطاع غزة، وبلغ الناتج المحلي في(2016 م) 8037 مليون $ والانتاج الزراعي في عام(2016م) بلغ(236.6) مليون دولار ومتوسط الناتج الزراعي من عام (1994-2016م) 327 مليون $ حسب جدول رقم (3) .

جدول (3):يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين(1994-2016م)الأرقام بالميون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انتاج القطاع الزراعي	نسبة الزراعة من الناتج المحلي %
1994	3080.7	361.2	11.7
1995	3300.0	372.8	11.3
1996	3340.1	435.3	13
1997	3830	385	10.1
1998	4379	430.8	9.8
1999	4741	422	8.9
2000	4335.9	356.1	8.2
2001	3932.2	297.1	7.5
2002	3441.1	244.7	7.1
2003	3923.4	276.3	7.1
2004	4329.2	300	6.9
2005	4796.7	236.1	4.9
2006	4609.6	240.4	5.2
2007	4913.4	299.6	6.1

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انتاج القطاع الزراعي	نسبة الزراعة من الناتج المحلي %
2008	5212.1	336.9	6.5
2009	5663.6	347.5	6.1
2010	6122.3	332.9	5.4
2011	6882.3	408.7	5.9
2012	7314.8	339.1	4.6
2013	7477	309.9	4.1
2014	7463.4	286.4	3.8
2015	7719.3	265.7	3.3
2016	8037	236.6	2.9
المتوسط	5167.13	327	3.25

من تجميع الباحث، الكتب الاحصائية للفترات التالية (1995-2008م) (2009-2011م) (2009-2015م) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2004م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م.

وبلغت نسبة انتاج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م 2.8%.

ثانياً: واقع قطاع الصناعة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الانتاج في اقتصاد الدولة ومن مهم ركائزه ومكوناته الاستراتيجية اللازمة في عملية التنمية الشاملة، التي يجب تبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني، لما له من دور هام في تحديد الأساس المادي للتقدم والنمو في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ لذلك اصبح الاهتمام في تطويره ولن تتحقق التنمية الاقتصادية الا من خلال زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الصناعي ونجد في فلسطين تزايداً لأهميته والحاجة إليه للتغلب على الاختلالات والتشوهات، التي لحقتْ به جراء الاحتلال الاسرائيلي وسياساته . (عطياني، نصر وآخر، (2009م): (ماس)،ص ٦٢ .) . كما أن تجارب الدول الساعية إلى تحقيق النمو والتنمية أثبتتْ بأن التصنيع يعتبر أحد الوسائل الأساسية؛ لضمان إمداد الاقتصاد بالسلع الاستهلاكية والاستثمارية أيضاً.

مكونات القطاع الصناعي:

صنف هيكل قطاع الصناعة الفلسطيني حسب الأنشطة بناءً على التصنيف القياسي الدولي الأكثر شيوعاً للأنشطة الصناعية الذي وضعته الدائرة الصناعية الإحصائية للأمم المتحدة بمساعدة ISIC .

الحكومات الأعضاء، يتم فيه تصنيف جميع الأنشطة الاقتصادية، ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا التصنيف في إعداد البيانات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولاً: الصناعات التحويلية:

تعني ادخال عمليات تحويلية بالوسائل الميكانيكية والكيماوية والطبيعية على الخامات المتنوعة النباتية والحيوانية والمعدنية والتركيبية المختلفة لتغيير طبيعتها وشكلها، وجعلها صالحة لاستخدامات جديدة، وتضم الصناعات التحويلية عملية تصنيع وتركيب وتخليق الخامات، وعمليات تجميع الأجزاء المصنعة . (الديب، محمد، (1979م):، ص٢.). صناعة التعديل واستغلال المحاجر: تعتبر صناعة الحجر والكسارات الصناعية الاستراتيجية الرئيسة في فلسطين وتشكل مع صناعة المناشير احدى الصناعات الفلسطينية التي تلعب دوراً مهماً في تلبية الطلب المحلي لقطاعات الإنشاءات من جهة وفي الصادرات التقليدية الفلسطينية من جهة أخرى .

ثانياً: إمدادات الكهرباء والمياه والغاز:

وتشمل الأسلاك الكهربائية وعلب تجميع وطبلونات الكهرباء كما تشمل إمدادات المياه، مثل مواسير المياه والخزانات وكذلك جمع وتنقية وتوزيع المياه وتوزيع الغاز' (المغني، أميمة، (2006م):، ص 73.).

بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة لعام (2015م) في فلسطين(18056)مؤسسة يعمل بها(90486) عاملاً، وبلغ حجم الانتاج المتحقق من أنشطة الصناعة(3817.6) مليون دولار، وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط (23589) مليون دولار وبلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة(1458.7) مليون دولار .

شكل (5): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة 2013-2015م : (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016م)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص 203.).

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة، 2013-2015
Main Economic Indicators for Industrial Activities, 2013-2015

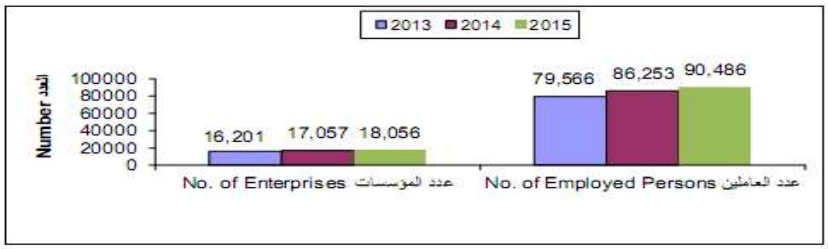

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة، 2013-2015
Main Economic Indicators for Industrial Activities, 2013-2015

Value in 1000 USD القيمة بالألف دولار أمريكي

Indicators	Year			المؤشرات
	2015	2014	2013	السنة
No. of Enterprises	18,056	17,057	16,201	عدد المؤسسات
No. of Employed Persons	90,486	86,253	79,566	عدد العاملين
Compensation of Employees	449,082.8	490,970.8	411,828.2	تعويضات العاملين
Output	3,817,644.6	4,102,943.5	4,021,524.7	الإنتاج
Intermediate Consumption	2,358,944.9	2,390,575.5	2,394,735.7	الاستهلاك الوسيط
Value Added	1,458,699.7	1,712,368.0	1,626,788.9	القيمة المضافة
G.F.C.F	30,347.1	78,902.0	53,508.2	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

G.F.C.F: Gross fixed capital formation

شكل (6): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي(2013-2015م):

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م.كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص204.).

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي، 2015
Main Economic Indicators for Industrial Activities by Economic Activity, 2015

Value in 1000 USD القيمة بالألف دولار أمريكي

Economic Activity	Indicators						المؤشرات	النشاط الاقتصادي
	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي G.F.C.F	القيمة المضافة Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الإنتاج Output	تعويضات العاملين Compensa-tions of Employees	عدد العاملين No. of Employed Persons	عدد المؤسسات No. of Est.	
Total	30,347.1	1,458,699.7	2,358,944.9	3,817,644.6	449,082.8	90,486	18,056	المجموع
Mining and Quarrying	665.6	80,033.2	36,753.8	86,786.8	10,299.9	1,478	177	التعدين وإستغلال المحاجر
Manufacturing	28,808.9	1,316,187.0	2,068,893.4	3,385,080.4	410,201.3	86,553	17,504	الصناعة التحويلية
Electricity, Gas, Steam and Air Conditioning Supply	666.6	55,617.7	228,541.4	284,159.1	16,024.8	2,002	19	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
Water Collection, and Waste Collection, Treatment and Disposal Activities	166.1	36,861.8	23,757.5	61,719.3	12,557.0	1,453	356	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها

G.F.C.F: Gross fixed capital formation

شكل (7): عدد العاملين بأجر وبدون أجر في أنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي (2015م):

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص 205.).

عدد العاملين بأجر وبدون أجر في أنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي، 2015
Number of Paid and Unpaid Employed Persons for Industrial Activities by Economic Activity, 2015

Value in 1000 USD — القيمة بالألف دولار أمريكي

Economic Activity	Employed Persons		العاملون	النشاط الاقتصادي
	المستخدمين بأجر Wage Employees	عاملون بدون أجر Unpaid Employees	مجموع العاملين Total	
Total	**68,182**	**22,304**	**90,486**	المجموع
Mining and quarrying	1,272	203	**1,475**	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	63,917	21,636	**85,553**	الصناعة التحويلية
Electricity, Gas, Steam and Air conditioning Supply	1,994	8	**2,002**	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكيف الهواء
Water collection, and Waste collection, treatment and disposal activities	999	457	**1,456**	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها

شكل (8): أهم المعدلات المستخلصة لأنشطة الصناعة(2013- 2015م):

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص 205.).

أهم المعدلات المستخلصة لأنشطة الصناعة، 2013-2015
Main Selected Ratios for Industrial Activities, 2013-2015

Indicators	Year		السنة	المؤشرات
	2015*	2014	2013	
Compensation per Wage Employee (USD)	6,586.5	7,381.2	6,819.4	نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين بالدولار
Output per Employed Person (USD)	42,190.4	47,568.7	50,543.3	نصيب العامل من الإنتاج بالدولار
Output per Wage Employee (USD)	55,992.0	61,683.6	66,591.5	نصيب العامل بأجر من الإنتاج بالدولار
Value Added per Employed Person (USD)	16,120.7	19,852.9	20,445.8	نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار
Value Added per Wage Employee (USD)	21,394.2	25,743.7	26,937.6	نصيب العامل بأجر من القيمة المضافة بالدولار
Value Added to Output (%)	38.2	41.7	40.5	نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)
Compensation of Employees to Value Added (%)	30.8	28.7	25.3	نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة (%)
Depreciation to Output (%)	4.6	5.3	4.4	نسبة الاهتلاك السنوي إلى الإنتاج (%)

*: The data excludes that part of Jerusalem Governorate which were annexed forcefully by Israel following its occupation to the West Bank in 1967

*: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أداء القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ومساهمته في الناتج المحلي الجمالي:

مع دخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية عام(1994م) ورغبتها في تطوير القطاعات الاقتصادية إلا أن الممارسات الإسرائيلية أثرت سلباً عليها وأوجدتْ اقتصاداً مشوهاً ورغم المشاكل، التي تعرض لها القطاع الصناعي، فإن كثير من الاقتصاديين، يرون أنه مازال لدى هذا القطاع القدرة على مقاومة السياسات الاسرائيلية على المدى القصير وقيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة على المدى الطويل، وذلك من خلال اتباع استراتيجية تأخذ في الحسبان الظروف السياسية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والمقومات والامكانيات الطبيعية والبشرية المتوقعة للصناعة . (نصر، (2000م):. ص109.).

وعند استعراض المؤشرات نجد مدى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، لأسباب مختلفة أساسها ممارسة الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة وإغلاق المعابر، وكانتْ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من عام(1994-2016 م) (15.99 %)، وبلغ انتاجية القطاع الصناعي في عام(2016م) (1114.6 مليون دولار أمريكي)، وبلغ الناتج المحلي لعام(2016 م) (8037 مليون $) انظر جدول رقم (4) .(تجميع الباحث، الكتب الإحصائية للفترات التالية (1995-2008م) (2009-2011م) (2009-2016م) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2004م). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م.).

جدول (4): يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(1994-2016م)

الأرقام بالمليون $

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	انتاجية القطاع الصناعي	نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي %
1994	3080.7	705.9	22.9
1995	3300	702.8	21.3
1996	3340.1	592.1	17.7
1997	3830	607.5	15.9
1998	4379	671.5	15.3
1999	4741.6	689.3	13.9
2000	4335.9	591.5	13.6
2001	3932.2	673.9	17.1
2002	3441.1	572.4	16.6
2003	3923.4	696.9	17.8
2004	4329.2	707.6	16.3
2005	4796.7	831.8	17.3
2006	4609.6	643.6	13
2007	4913.4	710.2	14.5
2008	5212.1	894.5	17.2
2009	5663.6	925.9	16.3
2010	6122.3	956.6	15.6
2011	6882.3	963.3	14
2012	7314.8	1091.6	14.9
2013	7477	1158.5	14.5
2014	7463.4	1105.4	14.8
2015	7719.3	1041.9	13.5

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	انتاجية القطاع الصناعي	نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي %
2016	8037	1114.6	13.9
المتوسط	5167.1	810.8	15.99

وبلغت نسبة انتاج القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(13.0 %).

ثالثاً: واقع القطاع الخدماتي: أهمية القطاع الخدماتي:

ينظر إلى الاقتصاد الفلسطيني على أنه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى ويرجع ذلك؛ لأنه يساهم بالنسبة الأكبر بين القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فنمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات التوظيف في الأراضي الفلسطينية، يرجع إلى نمو قطاع الخدمات؛ وذلك بسبب زيارة الطلب على الخدمات اللّازمة للإنتاج والتسويق في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مما يخلق ترابطات أمامية وخلفية مع باقي القطاعات، تساعد على النمو فيها، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً مركزياً في تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والسلعية؛ مثل: توفير خدمات البنى التحتية، ومن المهم ذكره بأنه يشارك في التجارة الخارجية (التصدير) بشكل ملحوظ في عدة مجالات منها خدمات الاتصالات، وخدمات الإنشاءات والتشييد والتجارة والوساطة المالية والاستشارات الإدارية والمحاسبية والهندسية. (القريشي، مدحت، (2001م)، ص ٥.).

وقطاعات الخدمات يشتمل على قطاعات عديدة منها، خدمات النقل والمياه والاتصالات والكهرباء والصحة والتعليم والخدمات المصرفية والمهنية والسياحية والفنادق والمطاعم بالإضافة إلى الأنشطة العقارية والتجارية .

واقع القطاع الخدمي الفلسطيني ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر القطاع الخدمي له مساهمة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيثُ بلغ معدل مساهمته خلال الفترة(1994-2016م) (55.26%) وهذا يمثل ما يقارب من ثلثي

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، بلغ الناتج المحلي في عام(2016 م) (8037 مليون $)، وبلغ انتاجية القطاع الخدمي في عام
(2016 م) (4077.4 مليون دولار)، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (50.7%) انظر جدول رقم (5) . (الكتب الإحصائية للفترات التالية (1995-2008م) (2009-2011م) (2009-2015م) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2004م).

جدول (5): يوضح نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1994-2016 م) الأرقام بالمليون $

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انتاجية القطاع الخدمي	نسبة القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي %
1994	3080.7	1319.9	42.8
1995	3300	1624.3	49.2
1996	3340.1	1708.1	51.1
1997	3830	2109.6	55.1
1998	4379	2452.8	56.0
1999	4741.6	2618.9	55.2
2000	4335.9	2592.3	59.7
2001	3932.2	2347.6	59.7
2002	3441.1	2045.7	59.4
2003	3923.4	2330.7	59.4
2004	4329.2	2602.9	60.1
2005	4796.7	2943.7	61.3
2006	4609.6	3009.5	65.3
2007	4913.4	2982.2	60.7
2008	5212.1	3272.1	62.7
2009	5663.6	3454.3	60.9
2010	6122.3	3353.5	54.7

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انتاجية القطاع الخدمي	نسبة القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي %
2011	6882.3	3555.1	51.6
2012	7314.8	3866.7	52.8
2013	7477	3374.5	45.1
2014	7463.4	3637.8	48.7
2015	7719.3	3834.9	49.6
2016	8037	4077.4	50.7
المتوسط	5167.16	2831	55.26

وبلغت نسبة انتاج القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(38.6 %).

من خلال البيانات والأرقام والرسومات التلية يتّضح لنا أنه بلغ عدد المؤسسات العامة في أنشطة الخدمات لعام (2015م) في فلسطين(36651) مؤسسة يعمل فيها(127548)عاملاً وبلغ حجم الانتاج المتحقق من أنشطة الخدمات(1905.9 مليون دولار) وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط (496.6 مليون دولار)، أنظر أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع الخدمات في الفترة(2013- 2015م) من عدد العاملين وعدد المؤسسات والتعويضات العمالية والإنتاج وخلافه

شكل (9): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات (2013- 2015م)

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016م).كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص 215) .

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات، 2013-2015
Main Economic Indicators for Services Activities, 2013-2015

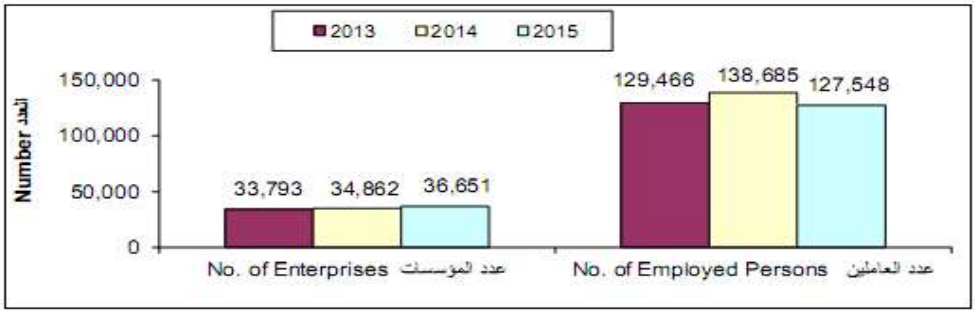

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات، 2013-2015
Main Economic Indicators for Services Activities, 2013-2015

Value in 1000 USD — القيمة بالألف دولار أمريكي

Indicators	Year			المؤشرات
	2015	2014	2013	السنة
No. of Enterprises	36,651	34,862	33,793	عدد المؤسسات
No. of Employed Persons	127,548	138,685	129,466	عدد العاملين
Compensation of Employees	505,475.3	810,184.9	647,738.1	تعويضات العاملين
Output	1,905,867.7	2,017,858.1	1,896,818.1	الإنتاج
Intermediate Consumption	496,624.5	639,942.5	493,045.5	الاستهلاك الوسيط
Value Added	1,409,243.2	1,377,915.6	1,403,772.6	القيمة المضافة

شكل (11):أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط الاقتصادي(2013- 2015م):

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، ص 216.).

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط الاقتصادي، 2015
Main Economic Indicators for Services Activities by Economic Activity, 2015

Value in 1000 USD

القيمة بالألف دولار أمريكي

Economic Activity	Indicators						النشاط الاقتصادي	المؤشرات
	قيمة المضافة Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الإنتاج Output	تعويضات العاملين Compensation of Employees	عدد العاملين No.of Employed Persons	عدد المؤسسات No. of Ent		
Total	1,409,243.2	496,624.5	1,905,867.7	505,475.3	127,548	36,651	المجموع	
Hotels and Restaurants	204,983.3	176,503.9	381,487.2	69,680.6	21,636	7,203	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	
Real Estate Activities	22,516.1	3,803.1	26,319.2	3,898.5	883	307	الأنشطة العقارية	
Professional, Scientific and Technical Activities	160,631.0	39,716.5	200,347.5	53,572.6	11,934	4,088	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	
Administrative and Support Service Activities	75,183.3	26,410.6	101,593.9	15,118.0	5,237	1,908	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	
Education	379,618.8	56,625.8	436,244.6	156,113.9	27,744	2,967	التعليم	
Health and Social Work	310,591.1	100,257.1	410,848.2	100,288.2	19,438	5,436	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	
Arts, Entertainment and Recreation	42,614.4	22,579.6	65,194.0	17,059.8	6,468	1,912	الفنون والترفيه والترويح	
Other Service Activities	213,105.2	70,727.9	283,833.1	69,743.7	34,206	12,830	أنشطة الخدمات الأخرى	

رابعاً: قطاع الإنشاءات: واقع قطاع الإنشاءات:

لقطاع الإنشاءات أهمية حيثُ يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيله للأيدي العاملة، وتعدد ارتباطاته الأمامية والخلفية مع العديد من الصناعات والخدمات المكملة خاصة الصناعات الإنشائية وخدمات التمويل والنقل، فقد أشارت دراسة أجراها (جان سودربيرغ) حول دور قطاع البناء في إعادة إعمار فلسطين وجدتْ أن مضاعف الاستثمار في قطاع الإنشاءات لكل دولار أمريكي يولد (3–4) دولار للفترة ما بين (1994–1999م) بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يلعبه سواءً كان على صعيد توفير المساكن والمباني للمواطنين أو على صعيد تكوين المرافق العامة والبنية التحتية اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ ومما يدلل على أهميته أنه حظي بخطط وبرامج تنموية مع قدوم السلطة الفلسطينية .(مكحول وأخرون، (2004م):. ص 11.).

تشير المعطيات بأن قطاع الإسكان مازال يعتبر أحد أهم موارد التنمية في فلسطين، حيث تراوحت نسبة الاستثمار في الإسكان إلى الناتج المحلي بعد إنشاء السلطة الفلسطينية حوالي 21% عام 1994م وارتفعت الى 26% عام 1999م، وتراجعت هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد بداية الانتفاضة الثانية عام 2000 وبلغت نحو 16.6%واستمر التراجع في السنوات اللاحقة لتبلغ النسبة في نهاية العام 2007م حوالي 13.8%، ويعاود الارتفاع الى نسبة 15.4% نهاية عام 2013م.

كما يساهم قطاع الانشاءات في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين، حيث إزداد عدد العاملين في هذا القطاع من 34.6 ألفًا عام في العام 1993م إلى 88.3 ألف عامل نهاية العام 1998م، فبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء عملية بناء مؤسسات السلطة وتأهيل البنية التحتية، تضاعف عدد العاملين في قطاع الإسكان والإنشاءات عدة مرات، إلا أن هذا المؤشر شهد تراجعًا كبيرًا خلال أعوام الانتفاضة، وطرأ تحسن ملحوظ على مساهمة قطاع الإسكان في التشغيل خلال فترة الهدوء النسبي في الأعوام 2003–2005م، وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاع قيم الانفاق على إنشاء المباني الجديدة عام 2013 الى حوالي 913 مليون دولار امريكي (بواقع 711.5 للضفة الغربية و 201.6 لقطاع غزة)،بالإضافة الى قيمة الانفاق على الصيانة والتحسينات الرأسمالية على المباني القائمة بقيمة اكثر من 650 مليون دولار، بارتفاع طفيف مقارنة مع العام الذي سبقه. يرجع الارتفاع الملحوظ على قطاع الإنشاءات في فلسطين و خاصة في قطاع غزة، بسبب سياسة التدمير التي مارستها إسرائيل جراء الحروب على القطاع. حيث تشير التقارير الإعلامية بأن الدمار الذي خلفته الحروب الاسرائيلية على قطاع غزة ما بين عام 2008 وعام 2014م تجاوز اكثر من 10.000 مبنى سكني وخدماتي بشكل كامل، وأكثر من 34.000 مبنى بتدمير جزئي.

واقع القطاع الإنشائي الفلسطيني ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي: قطاع الإنشاءات يعتمد في توفيره للموارد على الاستيراد من الاحتلال الإسرائيلي وبخاصة الإسمنت والحديد والأخشاب والموارد الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغت نسبة الموارد المستوردة حوالي(70%) من إجمالي الموارد المستخدمة في الإنشاءات، ولقد كان لهذا القطاع دوراً بارزاً في تشغيل القوى العاملة بسبب زيادة حجم الطلب على الإسكان مما دفع الى زيادة الطلب على الخدمات الهندسية' (صبرة، محمود، محمد، (2015م):ص20.).

ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994–2016م) الأرقام بالمليون دولار حيث بلغ متوسط الفترة 6.87%، وحيث بلغ متوسط انتاجية قطاع الإنشاءات للفترة (1994–2016م) بلغ(372.1 مليون دولار) وتعتبر قيمة منخفضة جداً بفعل الحصار لقطاع غزة والإجراءات الصهيونية ودوره في تشويه الاقتصاد

الفلسطيني، وبلغ انتاجية قطاع الإنشاءات في عام (2016 م) (601.1 مليون $)انظر جدول رقم (6): (من تجميع الباحث، الكتب الاحصائية للفترات التالية (1995- 2008م) (2009-2011م) (2009-2016م) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة اساس 2004م)، التقرير السنوي للإحصاء الفلسطيني 2016م.).

جدول (6): يوضح نسبة مساهمة القطاع الإنشائي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(1994-2016م) الأرقام بالمليون $

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	انتاجية قطاع الإنشائي	نسبة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الاجمالي %
1994	3080.7	218.7	7.1
1995	33000	174	5.3
1996	3340.1	225.7	6.8
1997	3830	236.2	6.2
1998	4379	303.6	6.9
1999	4741.6	527.9	11.1
2000	4335.9	290.2	6.7
2001	3932.2	167.4	4.2
2002	3441.1	97	2.8
2003	3923.4	150.8	3.8
2004	4329.2	245.3	5.7
2005	4796.7	297.7	6.2
2006	4609.6	289.8	6.3
2007	4913.4	298.9	6.1
2008	5212.1	198.1	3.8
2009	5663.6	387	6.8
2010	6122.3	533	8.7
2011	6882.3	728.5	10.6
2012	7314.8	715.1	9.8
2013	7477.0	758.7	10.14
2014	7463.4	547.3	7.3
2015	7719.3	567.7	8.3

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	انتاجية قطاع الإنشائي	نسبة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الاجمالي %
2016	8037	601.1	7.4
المتوسط	6458.4	372.1	6.87

- **وبلغت نسبة انتاج القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(6.5 %).**(أداء الاقتصاد الفلسطيني مايو 2018م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

؛حيثُ بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الإنشاءات لعام(2015 م) في فلسطين(564) مؤسسة يعمل فيها (8018) عاملاً وبلغ حجم الناتج المحلي المتحقق من أنشطة الإنشاءات(457.3 مليون دولار) وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط(240.2 مليون دولار)، كما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة (217.2 مليون دولار) .

شكل (11): المؤشرات الاقتصادية لأنشطة مقاولي الإنشاءات- القطاع المنظم في فلسطين(2013- 2015م): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016م).ص 195.).

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة مقاولي الإنشاءات – القطاع المنظم في فلسطين، 2013 – 2015
Main Economic Indicators for Construction Contractors Activities – Formal Sector In Palestine, 2013- 2015

Value in 1000 USD — القيمة بالألف دولار أمريكي

Indicators	Year 2015	2014	السنة 2013	المؤشرات
No. of Enterprises	564	536	525	عدد المؤسسات
No. of Employed Persons	8,018	8,023	10,177	عدد العاملين
Compensation of Employees	55,487.2	53,152.2	71,705.5	تعويضات العاملين
Output	457,333.2	596,256.7	666,408.2	الإنتاج
Intermediate Consumption	240,170.0	285,674.5	387,385.9	الاستهلاك الوسيط
Value Added	217,163.2	310,582.2	279,022.4	القيمة المضافة
G.F.C.F	1,366.3	3,423.8	2,537.2	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

G.F.C.F: Gross fixed capital formation

عدد المؤسسات والعاملين في أنشطة مقاولي الإنشاءات – القطاع المنظم في فلسطين، 2013 – 2015
Number of Enterprises and Employed Persons in Construction Contractors Activities – Formal Sector In Palestine, 2013–2015

شكل (12): عدد العاملين بأجر وبدون أجر في أنشطة مقاولي الانشاءات القطاع المنظم حسب النشاط الاقتصادي-

(**2015م**): (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016م). ص 197.).

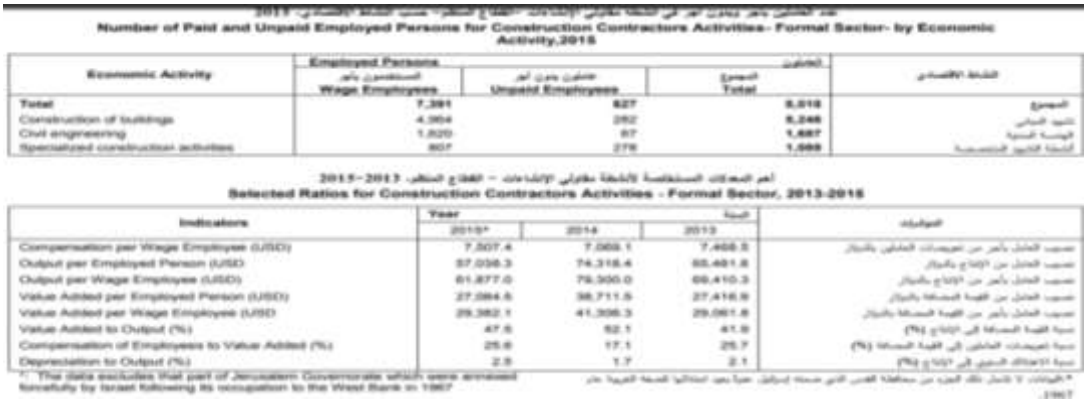

Number of Paid and Unpaid Employed Persons for Construction Contractors Activities- Formal Sector- by Economic Activity,2015

Economic Activity	Employed Persons		
	Wage Employees	Unpaid Employees	Total
Total	7,391	627	8,018
Construction of buildings	4,964	282	5,246
Civil engineering	1,820	67	1,887
Specialized construction activities	607	278	1,885

Selected Ratios for Construction Contractors Activities - Formal Sector, 2013-2015

Indicators	Year		
	2015*	2014	2013
Compensation per Wage Employee (USD)	7,507.4	7,069.1	7,468.5
Output per Employed Person (USD)	57,036.3	74,316.4	65,481.8
Output per Wage Employee (USD)	61,877.0	79,300.0	69,410.3
Value Added per Employed Person (USD)	27,084.6	38,711.5	27,416.9
Value Added per Wage Employee (USD)	29,382.1	41,306.3	29,061.8
Value Added to Output (%)	47.5	52.1	41.9
Compensation of Employees to Value Added (%)	25.6	17.1	25.7
Depreciation to Output (%)	2.9	1.7	2.1

* The data excludes that part of Jerusalem Governorate which were annexed forcefully by Israel following its occupation to the West Bank in 1967

مساهمة القطاعات: شكل رقم (13) رسم بياني يوضح مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الرئيسية الزراعة والخدمات والانشائية والصناعية في الناتج المحلي الاجمالي من عام 1995م حتى 2018م:

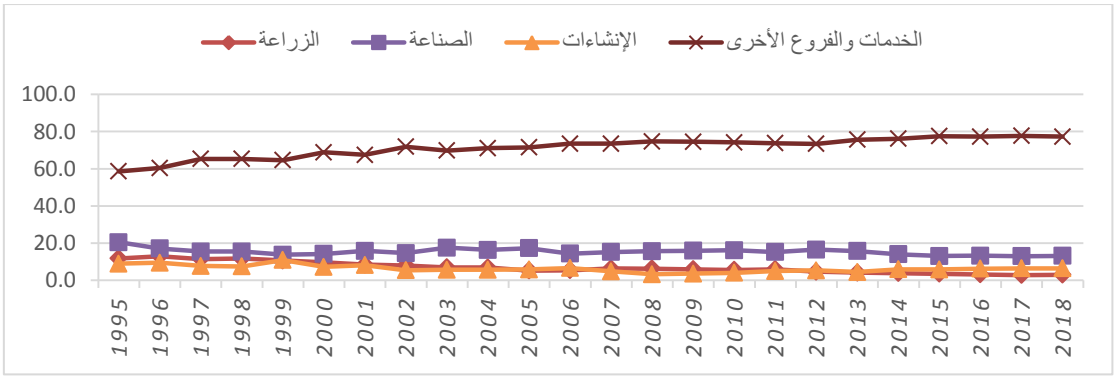

جدول رقم (7) يوضح نسب القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في الفترة 1995م حتى 2018 سنة الأساس 2015م:

(من تجميع الباحث الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019م .إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2018م، رام الله، فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2015م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1994-2016م.رام الله، فلسطين .).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة القطاع الخدمي والفروع الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي%
1995	5417.7	11.8	9.0	20.5	58.7
1996	5483.5	13.0	9.4	17.1	60.4
1997	6287.8	11.4	7.7	15.5	65.4
1998	7189.1	11.7	7.5	15.5	65.3
1999	7784.4	10.7	10.9	13.8	64.6
2000	7118.4	9.7	7.3	14.2	68.8
2001	6455.6	8.5	8.2	15.9	67.5
2002	5649.4	8.0	5.4	14.7	71.9
2003	6441.2	7.0	5.7	17.5	69.8
2004	7107.4	6.9	5.7	16.3	71.1
2005	7874.9	5.2	5.9	17.3	71.6
2006	7567.7	5.4	6.6	14.4	73.5
2007	8066.5	6.4	4.8	15.2	73.5
2008	8556.9	6.3	3.3	15.7	74.7
2009	9298.1	6.0	3.6	15.9	74.5
2010	10051.2	5.6	4.1	16.2	74.2
2011	11298.9	6.0	5.0	15.2	73.8
2012	12008.9	4.7	5.4	16.5	73.4

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة القطاع الخدمي والفروع الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي%
2013	12275.2	4.1	4.5	15.7	75.6
2014	12529	3.9	5.9	14.1	76.1
2015	12673	3.6	5.8	13.1	77.6
2016	13269.7	3.2	6.3	13.3	77.3
2017	13686.4	2.9	6.5	13.0	77.7
2018	13810.3	3	6.5	13.2	77.3
المتوسط	8918.356	6.9	6.3	15.4	71.4

1. كان للقطاع الزراعي مساهمة في الناتج المحلي بلغ المتوسط(6.9%) خلال الفترة(1995-2018م)، والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات للممارسات الإسرائيلية وسياساته في القضاء على القطاع الزراعي من النهوض بتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات عليها والحصار المفروض على قطاع غزة، وبلغ الناتج المحلي في(2018 م) 13810.3 مليون $، وبلغت نسبة انتاج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م (2.9%)، ولعام 2018م (3%).
2. كانتْ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من عام(1995-2018 م) (15.4 %)، وبلغ الناتج المحلي لعام(2018م) (13810.3 مليون $)، وبلغت نسبة انتاج القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(13 %)أما عام 2018م
(13.2%) .
3. يعتبر القطاع الخدمي له مساهمة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيثُ بلغ معدل مساهمته خلال الفترة(1995-2018م) بنسبة (71.4%) وهذا يمثل أكبر قطاع من

القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي، بلغ الناتج المحلي في عام (2018 م) (13810.3مليون $)، وبلغت ونسبة مساهمة القطاع الخدمي والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (77.3%) لعام 2018م ويعتبر من أكبر القطاعات ولابد من الاهتمام به وتطويره، وبلغت نسبة انتاج القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(77.7%).

4. نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995-2018م) الأرقام بالمليون دولار حيث بلغ متوسط الفترة 6.3%، وتعتبر قيمة منخفضة بفعل الحصار لقطاع غزة والإجراءات الصهيونية ودوره في تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت نسبة انتاج القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(6.5 %) أما نسبته في عام 2018م (6.5%).
5. أن متوسط مجموع القطاعات الاقتصادية الأربعة مجتمعة بلغ 100% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1995-2018م، وهذا مؤشر يدلل على أهمية هذه القطاعات ويجب الاهتمام بها وتطويرها وتوجيه التمويل لها .

مقابلة مع أ. د. معين محمد رجب، أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الأسبق، جامعة الأزهر – غزة.

أسفرت نتائج الأداء الاقتصادي الفلسطيني لسنة 2018م عن ضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة لتنبؤات أكثر ضعفاً لسنة 2019م، وذلك بالاستناد إلى البيان الصحفي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يوم الاثنين الموافق 2018/12/24م، وفقاً للتقديرات الأولية للأشهر التسعة الأول لسنة 2018م. كما أظهرت البيانات تبايناً شديداً في هذا النمو بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ففي حين حقق النمو الاقتصادي 2.3%في الضفة الغربية، فإن اقتصاد قطاع غزة قد تراجع إلى نمو سلبي قدره 8%-، وبمحصلة نمو محدود للاقتصاد الفلسطيني قدره 0.7 مقارنة بنمو قدره 3 %في سنة 2017م، مما ترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، نتيجة استمرار النمو السكاني عند معدل مرتفع نسبياً.

وبذلك يصبح النمو الاقتصادي الذي تحقق في سنة 2018م هو الأدنى منذ سنة 2014م الذي تراجع النمو فيه إلى –0.2%، وكان ذلك راجعاً في أحد أسبابه للحرب الإسرائيلية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة، وجرى خلالها تدمير البنية التحتية وعشرات الآلاف من الوحدات السكنية والمئات من المؤسسات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات. ومن المفارقات أن سنة 2018م لم تشهد أوضاعاً أكثر سوءاً مما كان عليه الوضع في سنة 2014م، وبالرغم أيضاً من قيام "دولة فلسطين" بإصدار "أجندة السياسات الوطنية 2017–2022" في كانون الأول/ ديسمبر 2016م، حيث شكلت الأجندة برنامج عمل وطني لخطة سنوية عبر هذه الفترة من أجل الإنسان وتحقيق حريته وازدهاره، وذلك بالتركيز على المواطن أولاً، وتأمين الخدمات الأساسية ذات الجودة لكافة أبناء الشعب دون تمييز وأينما تواجدوا.

ووفقاً للمعطيات التي أعلنها الجهاز الإحصائي فإن النمو الاقتصادي اعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات الذي مثّل 62.9%من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018م، وبالتالي فإن حصة الأنشطة السلعية بلغت 37.1% فقط للزراعة والصناعة والإنشاءات... حيث أسهمت الزراعة بنسبة 2.8% مقابل 11.5% للصناعة، و6.5% للإنشاءات... مما يشكل خللاً كبيراً في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي، إذ من الأهمية أن يكون الإنتاج الوطني السلعي قادراً على إنتاج كميات كافية من مختلف السلع الواجب توافرها في الأسواق المحلية، باستثناء ما يتعذر إنتاجه لأسباب مختلفة. وعليه، فإن الضرورة تقتضي توجيه الاهتمام بشكل كبير للإنتاج السلعي خصوصاً الزراعي الذي يعتمد أساساً على الأرض، ومن ثم الحفاظ على المساحات المخصصة للزراعة على الأقل، ثم زيادة مساحتها من وقت لآخر، سواء للإحلال محل الواردات أم لتثبيت المواطنين عامة والمزارعين خاصة على أراضيهم. ولا يعني ذلك إهمال الأنشطة الأخرى، فالأصل هو الاهتمام بكافة القطاعات طالما أن لديها القدرة على تحقيق نمو إنتاجي من وقت لآخر، إلا أن للنشاط الزراعي خصوصية كبيرة جنباً إلى جنب النشاط الصناعي، لأنهما يوفران لنا جزءاً كبيراً من احتياجات الأسواق المحلية التي نضطر لاستيراد النقص فيها من العالم الخارجي، مما يدعو إلى دراسة الأسباب التي أوصلت الاقتصاد الفلسطيني إلى هذه الأوضاع المتردية في مستوى النمو.

إن حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2018م وفجوة النمو الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد انعكست على مستوى التشغيل، فمن الطبيعي أن يزداد عدد القوى العاملة عاماً بعد آخر، ومن ثم عدد المشتغلين بنسبة لا تقل عن معدل النمو السكاني، سعياً لتحجيم معدل البطالة والحد من استمرار ارتفاعه. ولكن إذا حدث العكس فسوف يرتفع معدل البطالة، وهو ما حدث بالفعل في حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي تزايدت فيه معدلات البطالة من 29% إلى 31.1% فيما بين سنتي 2017–2018م، أي أن وضع البطالة ازداد سوءاً مع زيادة عدد المتعطلين بشكل غير مسبوق، مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع مستويات الفقر بصورة حادة، علماً بأن معدلات البطالة لم تكن قد تجاوزت فلسطينياً 14.1% في سنة 2000م، مما يدلل على غياب أيّ سياسات تتعامل مع مشكلة البطالة بشكل جذري أو جوهري.

أما عن توقعات النمو لسنة 2019م، فتشير إلى أن الأوضاع ستكون أكثر سوءاً من حيث النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وذلك بالاستناد إلى سيناريو الأساس الذي يقوم على فرضيات استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة الفلسطينية كما هو عليه خلال 2018م، مع تراجع دعم المانحين، ونقص إيرادات المقاصة، وبقاء حركة الأفراد وتداول السلع على المعابر كما هي، واستمرار النمو السكاني على حاله.

وعليه، فإن تنبؤات النمو لسنة 2019م تشير إلى نمو منخفض جداً للناتج المحلي الإجمالي، يبلغ 0.5%، وبالتالي يقل عن نمو 2018 م مع انخفاض نصيب الفرد من هذا الناتج ليصل إلى –2%. علماً بأن تنبؤات سنة 2019م التي قام بها الجهاز الإحصائي استناداً لسيناريو الأساس والسيناريوهات الأخرى قد تمت بالتشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية والإحصاءات الاقتصادية التي تضم أكاديميين واقتصاديين محليين، إضافة إلى وزارة المالية والتخطيط، وكذلك سلطة النقد الفلسطينية. ولم يتم الإشارة في تقدير هذه التنبؤات إلى الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يتحقق عن الالتزام بتنفيذ "أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022"، التي

صممت على أساس قطاعي يتيح لكل وزارة إعداد أهم ما يتلاءم لديها من سياسات تُعطي الأولوية للارتقاء بخدمات ورفاهية المواطن أولاً.

وختاماً ألا تسترعي أرقام هذه التنبؤات وما تحمله من مخاطر اهتمام المسؤولين في الجهات التنفيذية المختلفة، ومن ثم دراستها ومناقشتها وتقييمها، وثم القيام بكل ما يمكن عمله لتحاشي حدوث مثل هذه التنبؤات التي تضر أبلغ الضر بالاقتصاد الفلسطيني وبالمواطنين عامة.المصدر: **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019/1/28م.**

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

1. كان للقطاع الزراعي مساهمة في الناتج المحلي بلغ المتوسط(6.9%) خلال الفترة(1994-2018م)، والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات للممارسات الإسرائيلية وسياساته في القضاء على القطاع الزراعي من النهوض بتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات عليها والحصار المفروض على قطاع غزة، وبلغ الناتج المحلي في
(2018 م) 13810.3 مليون $، وبلغت نسبة انتاج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م (2.9%)، ولعام 2018م (3%).
2. كانتْ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من عام(1994-2018 م) (15.4 %)، وبلغ الناتج المحلي لعام
(2018م) (13810.3 مليون $)، وبلغت نسبة انتاج القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(13 %)أما عام 2018م(13.2%).
3. يعتبر القطاع الخدمي له مساهمة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيثُ بلغ معدل مساهمته خلال الفترة(1994-2018م) بنسبة (71.4%) وهذا يمثل أكبر قطاع من القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي، بلغ الناتج المحلي في عام (2018 م) (13810.3مليون $)، وبلغت ونسبة مساهمة القطاع الخدمي والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (77.3%)لعام 2018م ويعتبر من أكبر القطاعات ولابد من الاهتمام به

وتطويره، وبلغت نسبة انتاج القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(77.7%).

4. نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2018م) الأرقام بالمليون دولار حيث بلغ متوسط الفترة 6.3%، وتعتبر قيمة منخفضة بفعل الحصار لقطاع غزة والإجراءات الصهيونية ودوره في تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت نسبة انتاج القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2017م(6.5 %) أما نسبته في عام 2018م (6.5%).

5. أن متوسط مجموع القطاعات الاقتصادية الأربعة مجتمعة بلغ 100% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1994س-2018م، وهذا مؤشر يدلل على أهمية هذه القطاعات ويجب الاهتمام بها وتطويرها وتوجيه التمويل لها .

التوصيات:

1. إعادة هيكلة توزيع الدعم والتمويل للقطاعات الاقتصادية لتحسين أداؤهم ليرتقي الاقتصاد الفلسطيني .
2. عقد ورش عمل دورية متخصصة الهدف تطوير القطاعات الاقتصادية وتحسين أدائها .
3. البحث الجاد عن البدائل الاقتصادية المناسبة وذلك من خلال تعزيز العلاقة الاقتصادية وتفعيل دور المؤسسات الحكومية ذات العلاقة مع الدول المجاورة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص وغيرها بهدف التخفيف التدريجي في الاعتماد الكلي الحاصل على الاقتصاد الإسرائيلي.
4. إعادة الثقة في المناخ الاستثماري الفلسطيني والتركيز على إعادة إحياء بعض الخصائص الزراعية والصناعية وقطاع الانشاءات في الفترة الاقتصادية القادمة وإنشاء صندوق دعم لهذه القطاعات من خلال البنوك المتخصصة العاملة في فلسطين تحت إشراف الحكومة.
5. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل خاصة منها التجارية والضريبية ووضعها في إطار العلاقة المتكافئة والمصالح المشتركة بالإضافة لوضع آليات منتظمة لحركة المعابر التجارية وتطوير أدائها وأعمالها بصورة منتظمة وفعلية وتفعيل دور المناطق الصناعية.

6. تنشيط حركة رؤوس الأموال وسرعة دورانها في الاقتصاد ودور مصرفي في التنمية بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى .
7. زيادة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الديب، محمد، (1979م): " كيف يختار موقع المشروع الصناعي دراسة تطبيقية وكمية، مكتبة الانجلو المصرية .
2. السمهوري، محمد، (2005م):" أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بنية متحولة"، معهد ماس، رام الله .
3. الشرق الأوسط للأبحاث، (2012م).
4. شلايل، محمد، (2015م): " مقترح تمويلي لدعم المشاريع الاقتصادية الفلسطينية من خلال نموذج صكوك المشاركة "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
5. صبرة، محمود، محمد، (2015م):" اثر قطاع الانشاءات في النمو الاقتصادي في فلسطين".
6. عطياني، نصر وآخر، (2009م):" مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة " (ماس).
7. القريشي، مدحت، (2001م): الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، دار وائل للنشر.

ثانياً: الدراسات السابقة والأبحاث العلمية:

1. بدر شحادة حمدان، (2012م):" أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013م، المجلد 15، العدد 1 .
2. المغني، أميمة، (2006م):" واقع وإجراءات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، ص 73.
3. مقداد، (2009م).

4. مكحول وأخرون، (2004م):" قطاع الإنشاءات ودوره في عملية التنمية "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين .
5. نصر، (2000م):" دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين .
6. علياء، محمد، أصرف، (2016م)أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني. الجامعة الإسلامية بغزة .
7. عواد وكريم (2013م): اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 1921-2011م،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(16)العدد (1)سنة 2014م جامعة القادسية، العراق ..1
8. نصر الله، عبد الفتاح وعواد، طاهر(2004م): واقع القطاع الصناعي في فلسطين، إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني .
9. نصر، محمد (2002م):دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله .فلسطين.

ثالثاً: الإحصاءات والتقارير والمنشورات:

1. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010م، دائرة الدراسات والابحاث النقدية، تموز 2011م، ص 15.سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله 2009م.
2. الكتب الاحصائية للفترات التالية (1995-2008م) (2009-2011م) (2009-2015م) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2004م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م.
3. صندوق النقد الدولي، (2008م).
4. مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، (2006م) .
5. التقرير الاقتصادي الفلسطيني للفترة (1994-1999م).

6. التقرير السنوي لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2016م).
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016م)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016م.
8. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، (2016م). كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016م.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2010-1995).
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019م .إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2018م، رام الله، فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية (سنة أساس 2015م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1994-2016م.رام الله، فلسطين .
11. أداء الاقتصاد الفلسطيني مايو 2018م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

رابعاً: المرجع باللغة الإنجليزية:

1. . Memedovic and lapadre.(2009)structural change in the world economy: main features and trends.resarch and statisticsbranch .working paper 24/2009.united nation.

(3)

عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية (جامعة القضارف أنموذجاً)

1. د. محمد حبيب بابكر محمد
أستاذ الإدارة التربوية المشارك
كلية التربية جامعة القضارف/ السودان

1. د. الصّدّيق عبد الصّادق البدويّ بلّه
أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك
كلية التربية جامعة البطانة/ السودان

المستخلص

عمليات اتخاذ القرار لها دور كبير في استمرارية المؤسسات و أدائها. هدفت الدراسة إلى التعرف على عمليات اتخاذ القرار وعلاقتها بالرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية بجامعة القضارف فضلاً عن التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة الدراسة حسب متغيري (النوع، المؤهل العلمي) في عمليات اتخاذ القرار بالجامعة، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة عشوائية قوامها(50) من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: تميل إجابات المستجيبين عن أسئلة المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وفق محاورها المختلفة وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد بوسط حسابي (2.01) ودرجة تقديرية متوسطة و توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغير النوع و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث النوع و المؤهل العلمي و تعزي لمشاركة أعضاء هيئة التدريس و علاقتها برضاهم الوظيفي وفق محاور عمليات اتخاذ القرار المختلفة و المتمثلة في (تحديد المشكلة و جمع البيانات و المعلومات و أخيار البديل و المشاركة في تطبيق القرار) لذلك توصي الدراسة بترسيخ مبادئ ونظم إدارية تتخذ في اختيار القيادات الإدارية بالجامعة وفق معايير الجدارة والالتزام بمبدأ أخلاقيات المهنة و إقامة برامج تدريبية وورش عمل عن عمليات اتخاذ القرار الإداري وفنون الإدارة والقيادة الإدارية.

الكلمات المفتاحية:

عمليات اتخاذ القرار، الرضا الوظيفي، هيئة التدريس، جامعة القضارف.

Decision-making Process and Its Relationship With Job Satisfaction among The Staff of Sudanese Universities – Gadaref University as a Specimen

.Dr. Mohamed Habib Babeker Mohamed
Faculty Of Education/ Gadaref Unifersity
Habeeb6454@hotmail.com
2.**2.Dr.Elsiddig Abdelsadig Elbadawi Balla**
Faculty Of Education / Al -butana University
siddige777@gmail.com

Abstract

decision-making process has its significant role in the continuity and performance of the institutions. The study aimed at introducing the decision-making process and its relationship with job satisfaction to the Sudanese university staff a according to its deferent axes and identifying the statistically significant differences among the sample of the study according to the two variables of gender and scientific qualification. descriptive analytical method was followed and a questionnaire was used as a tool for data collection which was given to a sample of (50) Gadaref university staff. the most important results are: respondents' answers to the questions about their participation in the process of decision-making according to its deferent axes and its relation with their job satisfaction tends to neutrality and that by the arithmetic mean of (2.01) and a medium estimative degree; there is statically significant relation of (0.05) attributed to the variable of (gender); and there are no statistically significant differences attributed to the variables of the study in terms of (gender and scientific qualification) attributed to the participation of the teaching staff members and its relation with their job satisfaction according to the axes of the decision-making processes that represented by determining the problem, collecting data and information, choosing the alternative and participation in applying the decision. The study recommends the following : entrenching administrative principles and systems; the commitment to the ethics of the profession; and establishing training program and workshops about the process of making administrative decision, art of administration and management leadership.

أولاً: الإطار العام للدارسة

1- المقدمة:

تعد عملية اتخاذ القرار من المهام التي يطلع بها القادة والأفراد ذوي المسؤوليات الإدارية المختلفة وهي من عمليات تفكير الإنسان الطبيعي والتي عبرها تحقق المؤسسات أهدافها؛ ويؤدي منسوبيها المهام والواجبات المنوط بهم أدائها، إن القرارات في مجال إدارة الأعمال تعد المحرك الحقيقي لأداء المنشأة وهي نقطة الانطلاق نحو إنجاز الأهداف والنجاح فيها، (المصري، 2000، ص،219). كما إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية، والقرارات الإدارية عبارة عن سلسلة مترابطة، إذ أن كل قرار يسبقه قرار ويتبعه قرار إلى أن يتحقق أهدافه المنظمة، كما أن القرارات التي تصدر في المستويات الإدارية العليا في المنظمة تتبعها قرارات يتم اتخاذها في المستويات الإدارية الأدنى، عليه فإن عملية اتخاذ القرار في الواقع ما هي إلا نتيجة اتخاذ سلسة أخرى متصلة من القرارات، (شاكر، 2009، ص،57). كما تعد عملية اتخاذ القرار من وجهة النظر التربوية الحديثة عملية تواصل واتصال، تتم في سياق الإدارة التربوية، حيث أن كل من يتأثر بالقرار يشترك في عملية إعداده واتخاذه، مما يبين في الواقع الفلسفة الحقيقية لمبدأ القيادة الجماعية، التي تحظى بأهمية متزايدة في الأنظمة الإدارية (مرسي، 1982، ص95).كما أن لجماعية اتخاذ القرار أثر كبير على متخذه؛ مما يقود إلى مبدأ المشاركة والجماعية والذي ينعكس إيجاباً في تحقيق الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ويكون باعث في نفوسهم ويدفعهم إلى زيادة العطاء العملي داخل المؤسسة التعليمية.

2- مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة فيما لاحظه الباحثان من بعض القصور التي تعترض عملية اتخاذ القرار بالجامعة، علماً بأن عملية اتخاذ القرار لها دور مهم في استمرارية المنظمة واطلاعها بالدور المنوط منها تجاه المستفيدين، مما حدى بالباحثين صياغة تساؤلاً مفاده: ما العمليات المتبعة في عملية اتخاذ القرار، ولها علاقة بالرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات السودانية، وفق محاورها المختلفة؟، ويفرع منها مجموعة أسئلة فرعية.

3- أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين علمية وعملية، وتتمثل الأهمية العلمية في أنها تلقى الضوء على الجانب النظري والمفاهيمي المتعلق بعمليات اتخاذ القرار(تحديد المشكلة، طرق جمع البيانات والمعلومات، تحديد البديل واختيار أفضلها، المشاركة، تطبيق القرار) وبيان علاقتها بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف؛ كما تأتي أهميتها العملية من أهمية الرضا الوظيفي وانعكاسه على أداء العاملين وأنه الباعث الحقيقي في تأدية العمل واتقانه، فضلاً عن أهمية مثل هذه الدراسات لمتخذي القرار في المؤسسات التعليمية وطلاب العلم والباحثين مما يعينهم من إجراء دراسات شبيهة.

4- أهداف الدراسة:

1.التعرف على العمليات التي تتبعها إدارة الجامعة في عمليات اتخاذ القرار وعلاقتها بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وفق محاورها المختلفة.

2.بيان علاقة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف في عمليات اتخاذ القرار برضاهم الوظيفي..

3.بيان علاقة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات تطبيق القرار برضاهم الوظيفي ؟

6.بيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين عينة الدراسة عند الدلالة(a=0,05) والتي تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث، (الجنس، المؤهل العلمي) في عمليات اتخاذ القرار وفق محور(تحديد المشكلة، طرق جمع المعلومات، تحديد البدائل، المشاركة، تطبيق القرار).

5- أسئلة الدراسة:

1.ما العمليات التي تتبعها إدارة جامعة القضارف في عمليات اتخاذ القرار ولها علاقة بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وفق محاورها المختلفة؟.

2.ما درجة علاقة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات اتخاذ القرار برضاهم الوظيفي وفق محاورها المختلفة ؟.

3.ما مدى وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلة (a=0,05) تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث (الجنس، المؤهل العلمي) في عمليات اتخاذ القرار وفق عملياتها المختلفة (تحديد المشكلة، طرق جمع المعلومات، تحديد البدائل، المشاركة، تطبيق القرار)؟.

6- حدود الدراسة:

أ. **الحدود الموضوعية:** عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

ب. **الحدود المكانية:** جامعة القضارف.

ج. **الحدود الزمانية:** تجرى في العام الدراسي 2017-2018م.

7- مصطلحات الدراسة:

أ. القرار لغة: يعرفه المعجم الوسيط بأنه: مصدر من الفعل قرّ، والقَرارُ، مُستقرُ، ثابت، وأهلُ القرَارُ: أهل الحضر، والمستقرون إماما لا قرار له، فهو غير ثابت، ومن يسقر على رأي، ودار القرار: الآخرة، القرار: الرأي يمضيه من يملك إمضاءه، أمر يصدر عن صاحب النفوذ،(أنيس، 1978، ص،724) .

ب. اصطلاحاً: القرار في الحقيقة عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسير عمل معين بعد تحديد عناصر القوة والضعف لكل بديل تمهيداً لاختيار البديل الأفضل(بلعجوز، 2010،ص، 99).

ج. إجرائياً: هو عبارة عن مجموعة الخطوات الصحيحة والمناسبة يقوم باتباعها الشخص المسؤول للوصول

للأهداف المطلوبة أو التوصل إلي حل مشكلة ما.

د. عمليات اتخاذ القرار: هي تلك الإجراءات التي يتبعها متخذ القرار في المؤسسة.

هـ. الرضا الوظيفي: هو الشعور النفسي بالقناعة والارتياح أو السعادة لإشباع الحاجات والرغبات والتوقعات من العمل نفسه (محتوى الوظيفة) وبيئة العمل مع الثقة والولاء والانتماء للعمل ومع العوامل والمؤثرات البيئية الداخلية والخارجية ذات العلاقة،(حقيل،1994، ص79).

و. إجرائياً: هو حالة الإشباع المتحققة من الوظيفة للعاملين والمتمثلة في النواحي المادية والمعنوية

مفهوم القرار: يعرّف القرار بأنه: جوهر نشاط الفرد والجماعة في حياتهم الخاصة أو في مجال أعمالهم، وتعد أهم مقومات الحياة الإنسانية في مجموع تجلياتها الاجتماعية والاقتصادية، إن القرار في مجال الإدارة يعد المحرك الحقيقي لأداء المنشأة، وهي نقطة الانطلاق نحو إنجاز الأهداف والنجاح فيها(المصري، مرجع سابق،2000، ص219).

كما أن القرار لا يتعلق بشخص واحد وإنما يتضمن عدة أفراد، فالقرارات التي يتخذها المدير تؤثر كثيراً على وضعه الوظيفي وتقدمه، وتؤثر أيضاً على الجماعة الذين يشرف عليهم، وعلى النمو المستقبلي للمنظمة بصورة عامة؛ كما يجمع علماء الإدارة وعلم النفس على أن القرار ينطوي على وجود عدد من البدائل التي تتطلب المفاضلة بينهما واختيار أنسبها؛ وعليه فإن عملية المفاضلة تعد جوهر اتخاذ القرار وبدونها تنتفي العملية ولا يكون هنالك اتخاذ قرار(توفيق، وآخرون، 1995، ص14).

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

1- عمليات اتخاذ القرار:

مفهوم عمليات اتخاذ القرار:

لغةً: هو الفصل والحكم في مسألة ما، أو قضية، أو خلاف، أو اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج، أو الحل الأفضل- الأحسن- من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة(مسغوني،2015، ص35).

اصطلاحاً: تعددت التعريفات التي تناولت عملية اتخاذ القرار بتعدد توجهات متخذيها والتي يمكن تبيانها وفقاً للآتي:

يعرّف عملية اتخاذ القرار بأنه: الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها، (سيما،1990، ص،314).

ويعرّف بأنه: عملية ذهنية عقلية بالدرجة الأولى تتطلب قدراً كبيراً من التصور والمبادأة والإبداع ودرجة كبيرة من المنطقية والبعد عن التحيز أو التعصب، أو الرأي الشخصي بما يمكن معه اختيار بدائل متاحة تحقق الهدف في أقصر وقت وبأقل تكلفة ممكنة، (عابدين،2001، ص125).

ويعرف بأنه: لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار (غنيم،2017، ص13).

من هذه التعريفات المختلفة لعملية اتخاذ القرار يتبين بأنه يقوم على عدة أبعاد تتمثل فيما أورده،(العلوي، 1988، ص533)، في الآتي:

1.القيام بمهمة الاختيار وبه يتم اختيار طريقة العمل.

2.يواجه الفرد اختياراً واحداً (بديل)، أو أكثر، فإذا كان أحدهما ممكناً يتم القرار بناءً عليه.

3.إذا كان لدى صانع القرار معرفة تامة؛ فإن الطريقة الصحيحة الواجب اتباعها يجب أن تكون واضحة أيضاً.

إن هذه الخطوات هي التي تتبني عليها عملية اتخاذ القرار والتي عبرها يتم اتخاذه بأقصر صورة وأقل تكلفة وفي فترة زمنية قصيرة.

أهمية المشاركة في اتخاذ القرار: تمثل عملية اتخاذ القرار قلب وجوهر العملية الإدارية، وهي المحور الأساس للعملية الإدارية لأنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة وأنشطتها المختلفة، تتبين أهميته المشاركة في عملية اتخاذ القرار وفقاً لما

أورده،(عبد الرحمن،2008، ص261) في الآتي:

1.رفع الروح المعنوية للعاملين وإشاعة مناخ من الود والتفاهم بين الرؤساء والمرؤوسين .

2.رفع مستوى فاعلية القرار المتخذ؛ حيث يشترك في ذلك مجموعة متنوعة من الأفكار والخبرات.

3.ضمان تهيئة المرؤوسين لتقبل القرار وعدم مقاومته من خلال مشاركتهم في صنعه وبالتالي ضمان التزامهم بتنفيذه.

4.تدريب المرؤوسين وخاصة المستوى الإداري الأعلى والأوسط على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرار من خلال السماح لهم بأبعاد الآراء عند ضع قرار ما في المنظمة وتشجيعهم على إمعان الفكر بغرض تحقيق هدف يتصل بالمصلحة العامة لمنظمتهم.

5.توفيرقدر كبير من المعلومات والبيانات والتوقعات من مجموعة من التخصصات وبالتالي يتم دراسة المشكلة وتحليلها بدرجة عالية من الضبط والدقة واتخاذ القرار المناسب تجاهها.

6.يؤدي القرار بالمشاركة غالباً إلي حسن استغلال الموارد وخفض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وبالتالي زيادة معدلات الانتاج وجودته؛ لأن ذلك القرار سيؤدي بالضرورة إلي تقبل عنصر المخاطرة.

كما تضيف مسغوني، وأخرون،(مرجع سابق، 2015، ص،35)لأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الآتي:

أ. تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وعن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار؛ الأمر الذي يسهّل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها، والتعامل مع هذه الموقف والضغوط مستقبلاً بصورة معينة.

ب. تعد القرارات الإدارية وسيلة لاتخاذ وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وانجازها بأسلوب عملي.

ج. تعد القرارات الإدارية ميداناً واسعاً للرقابة الإدارية.

عمليات اتخاذ القرار: تتمثل مراحل اتخاذ القرار في الآتي:

1.**تحديد المشكلة:** إن صنع القرار هو عملية حل المشكلة بإزالة الحواجز التي تعترض تحقيق الهدف التنظيمي

فمن الطبيعي أن تكون الخطوة الأولى في عملية الإزالة هذه هي التحديد الدقيق للمشكلة أو الحواجز، وبعد أن يتم تحديد الحواجز أو المعوقات بدقة تتمكن الإدارة من اتخاذ الخطوات لإزالتها أو إبعادها(شاويش،1993، ص،256).

2.**جمع البيانات والمعلومات:** تتمثل في تحديد قدر مناسب من البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار؛ وذلك على اعتبار أن اتخاذ القرار بشأن موقف أو مشكلة ما يتطلب ضرورة تجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن الحالة المعروضة، وما يرتبط بها من ملابسات، ويلاحظ أن البيانات في هذا الصدد تختلف من مشكلة لأخرى؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير البيانات الملائمة لكل مشكلة وجمعها من مصادرها المختلفة(ثانوية، أولية)، كما على المدير أن يفاضل بين الطرق التي يمكن استخدامها في جمع البيانات ويزن مزايا كل منها وعيوبها، وتتعدد وسائل جمعها منها: المقابلة الشخصية الفردية، الاتصال البريدي، الاتصال الهاتفي، الاتصال عن طريق شبكة الانترنت كما لابدّ من مراجعة البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتهذيبها للتأكد من عدم وجود تعارض بينها، وارتباطها بالمشكلة موضع البحث والتحليل، ثم استخلاص النتائج التي تدل عليها (غنيم، مرجع سابق،2017،ص ص،28-29).

3. **تحديد البديل اختيار أفضلها:** يقصد بالبديل وسيلة الحل المتاحة أمام متخذ القرار لحل المشكلة؛ مما يعني أن

البديل هو قرار مقترح يؤخذ في الاعتبار جانب القرارات أخرى المقترحة بغية التحليل والمقارنة؛ وذلك حتى يتم اختيار واحد منها. ومن خصائص المشكلة أن تتعدد وتخلف الآراء الخاصة بعلاجها، كما أن هنالك عوامل يجب على متخذ القرار أخذها في الحسبان وتتمثل تلك العوامل وفقاً لما أورده غنيم (المرجع نفسه،2017، ص،30) في الآتي:

أ. دراسة وتحليل البدائل المختلفة مع الأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات البيئية الداخلية منها أو الخارجية والعمل على مواجهة بعض الأحداث غير المتوقعة في متغيرات هذه البيئة عند اختيار البديل الخاص بالمشكلة

موضع القرار.

ب. استخدام أسلوب التفكير الابتكاري لإيجاد الحلول المختلفة للمشكلة موضع القرار لتوفير أكبر عدد من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار باستخدام جلسات العصف الذهني، والاستعانة بالخبراء والمختصين.

ج. أسلوب القائمين على إدارة المنظمة واتجاهاتهم وخلفياتهم والوقت المتاح أمام متخذ القرار بالإضافة إلى ظروف المنظمة وفلسفتها والسياسات التي تعتمد عليها، فضلاً عن قدراتها المالية التي تساعد على البحث عن مزيد من الحلول البديلة للمشكلة أم الاكتفاء بعدد محدد من هذه البدائل.

4.**تقييم البدائل:** تشير عملية تقييم البدائل إلى تحليل كل بديل للتعرف على المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل على حدة، ثم عليه أن يقارن ويفاضل بين هذه البدائل وتفضيل البديل الذي يحقق منافع أكثر للمنظمة، باستخدام العديد من المعايير لتقييم البديل المتاح لحل المشكلة موضع القرار، وتتمثل أهم هذه المعايير وفقاً لما أورده غنيم، (المرجع نفسه، 2017، ص ص31-32) في الآتي:

أ. مدى اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها.

ب. مدى تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة بالمنظمة.

ج. مدى كفاءة البديل والعائد المتوقع من تطبيقه.

د. مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ البديل.

هـ. الآثار الناتجة عن تنفيذ البديل وانعكاسها على كل من الأفراد والجماعات.

و. كلفة تنفيذ البديل.

ز. مدى مناسبة الوقت والظروف الملائمة لتطبيق البديل.

ح. مدى تقبل العاملين بالمنظمة للبديل.

ط. مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل: العادات والتقاليد والقيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلالية.

ك. درجة السرعة المطلوبة في حل البديل والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.

5.**إختبار أفضل البدائل:** في هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة إلي اختيار أفضل البدائل؛ والذي يتيح أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقلل من السلبيات والعيوب إلى أقل

ما يمكن؛ كما يجب أن يتسم القرار الخاص باختيار أحد البدائل بالسمات التي أوردها، (السيفو، وآخرون،2007، ص،81) والمتمثلة في الآتي:

أ. تحقيق الأهداف الجوهرية الصادرة من أجلها.

ب. الملائمة والإمكانات المتاحة.

ج. تقليل الآثار السالبة عند التطبيق.

د. الاهتمام بدراسة عنصر المخاطرة في مراحل التنفيذ المختلفة مستقبلاً.

هـ. توفير الوقت والجهد بالمقارنة مع الخيارات الأخرى.

6.**تطبيق القرار**: إن عملية تطبيق القرار لا تنتهي باختيار البديل الأفضل؛ وإنما وضع القرار موضع التنفيذ

بإبلاغه للمعنيين بأمره، حتي يحاط الجميع علماً ويلتزم كل منهم بمضمونه فور صدوره، فضلاً عن تنفيذه عن طريق جهود الأفراد فالمدير يتخذ القرار ولكنه لا يقوم بتنفيذه بنفسه فهو يحدد المشكلات والأهداف ويضع الأسس والقواعد ويحلل المعلومات والبيانات ويحدد البدائل ويقيمها ويختبرها ويوازن بينها ويختار أفضلها ثم تبدأ مرحلة التنفيذ عن طريق جهود الآخرين، (المغربي،2017، ص،16).

كما تطلب هذه المرحلة شرح وتفسير القرار للقائمين على تنفيذه، مع ضرورة المتابعة المستمرة للقرار من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية لهذا القرار والغايات المستهدفة منه؛ بغية التعرف على نواحي النقص والضعف في هذا القرار، للعمل على تعديله بما يتلاءم مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية في العمل؛ وذلك متى كان التعديل جائزاً من الناحية القانونية. إن مشاركة العاملين في صنع القرار يعد من وسائل التحفيز والترغيب التي تسهم في جعل العاملين يشعرون بأن القرار هو قرارهم؛ إضافة إلي إنه يؤدي لتحسين نوعية القرار النهائي لأنها تساعد في إظهار النقاط والصعوبات أو الموارد المتاحة وغير المستغلة والتي قد لا تكون معروفة لمتخذ القرار.

المشاركة في اتخاذ القرار: تعرّف المشاركة في اتخاذ القرار بأنها: دعوة المديرين لمرؤوسيهم والالتقاء بهم لمناقشة مشاكلهم الإدارية التي تواجههم وتحليلها، ومحاولة الوصول إلى أفضل

الحلول الممكنة لها؛ مما يبعث الثقة لديهم لإشراك المديرين لهم في وضع الحلول الملائمة للمشاكل الإدارية. كما تعرّف بأنها اندماج الأفراد عقلياً

وعاطفياً في مواقف الجماعة؛ مما يشجعهم على المساهمة في تحقيق أهدافها وتحمل المسؤوليات المنوطة بهم.

تبرز أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات أكثر واقعية وأكثر قبولاً في التنفيذ لمن شارك في اتخاذها عن رغبة واقتناع، كما أن دعوة الموظف أو العامل للمشاركة في اتخاذ القرار تعد إحدى الوسائل التي تعين الإدارة على إشباع الحاجات النفسية للموظفين والعاملين؛ فتنمو قدراتهم وتتوسع مداركهم ويتحملون نصيب من المسؤولية .

عليه يشترط في الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات وجود وقت كافٍ للمشترك قبل اتخاذ القرار، وأن يكون الموضوع المطروح للمشاركة ذا صلة بمشاكلهم الإدارية، وأن يكون المشاركين ذوي كفاءة ومعرفة بالموضوع، كما يجب أن يكون الموقف خالياً من السلبية، كالخوف والتهديد.

2-الرضا الوظيفي:

مفهوم الرضا الوظيفي:

يعد موضوع الرضا الوظيفي ذا أهمية خاصة لما له من تأثير على العاملين في مختلف المؤسسات؛ وذلك

لأنه يتعلق بسلوكياتهم وأدائهم الوظيفي والإنتاجي في مواقع العمل، كما يعد مفهوماً مركباً، وله عدة أوجه حيث

ينظر إلى إشباع حاجات العاملين أحد المحددات الخاصة بمفهوم الرضا الوظيفي، وآخرون يعزون أهمية ذلك للجوانب الاجتماعية المتمثلة في روابط وأواصر الصداقة التي تربط العاملين بعضهم ببعض، وآخرون يرجعون تحقيقه إلى مواقف المرؤوسين من رؤسائهم ونوع الإشراف الإداري الذي يخضعون له، وهنالك من يرجع ذلك لاعتبارات خاصة بالشخصية ومدى تكاملها في محيط العمل لتحقيق الرضا الوظيفي. إن الرضا الوظيفي مفهوم متعدد الأبعاد ويتمثل هذا في الرضا الكلي الذي يستمده الموظف من وظيفته وجماعة العمل الذين يعمل معهم ونوع العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم ورؤسائهم الذين يشرفون عليهم، إضافة إلى المنشأة وبيئة

العمل التي يعمل فيها، وطبيعي أن يتأثر الرضا الوظيفي بالنمط التكويني لشخصية الموظف(على،2001، ص،25).

تعريفات الرضا الوظيفي: تعددت التعريفات التي تناولت الرضا الوظيفي؛ مما يدل على أهميته في دفع العاملين نحو العمل في المنظمة والتي يمكن تبيانها وفقاً لآتي:

يعرف الرضا الوظيفي بأنه يبين اتجاهات وإحساس العاملين، التي يحملونها اتجاه وظائفهم ؛ حيث أن الاتجاهات الإيجابية نحو الوظيفة تدل على الرضا الوظيفي، والاتجاهات السلبية تدل على عدم الرضا الوظيفي، (مايكل،2000، ص، 123)

كما يعرف بأنه، حالة الارتياح التي يشعر بها الفرد بعد قيامه بمجموعة من الأعمال أو الواجبات بطريقة منطقية (Locke.1990.p9).

عليه يعتمد الباحثان التعريف الذي ذهب إليه (مايكل، مرجع سابق، 2000، ص،123) لما له من وضوح في تحديد الشخص الراضي من غيره؛ لأن استمرار العامل في أداء عمله مرهون بالرضا الوظيفي؛ وإلا كان الأداء الوظيفي خالٍ من الإتقان والتجويد، ليصبح أداء واجب لا غير. وفقاً لهذا التعريف يمكن تسمية الفرد بالشخص المتكامل، وهذا الشخص يختلف عن نوعين آخرين من العاملين الذين يمكن تبيانهما وفقاً لما أورده (بابكر،2005، ص،61)، في الآتي:

الشخص الأول: غير متكامل مع وظيفته، ويكون ارتباط هذا الشخص مع وظيفته وتفاعله معها تفاعلاً ميكانيكياً إذ ينظر إلى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف مهنية دون اهتمام بتنمية مسئولياته أو التطلع إلى مراكز أعلاء، أو تحقيق استقلالية طالما أنه يتقاضى أجراً مقابل أدني جهد يبذله.

الشخص الثاني: محايد لأن ارتباطه بوظيفته بالقدر الذي يجنبه المآخذ والمسئولية ولا يتحمس بفكرة ولا يتطلع لجديد ولكنه يمارس مسئولياته على نحو تظل فيه الأمور تسري وفق النسق العادي.

وفق هذه التعريفات يمكن القول أن التعريف العلمي للرضا الوظيفي هو ذلك التعريف الذي تتوافر فيه الخصائص التالية:

1.أن الرضا هو حالة القناعة التي يبديها الفرد عن المنظمة من خلال القبول وبلوغ المرام الذي يتحقق عندما يتم إشباع حاجاته ورغباته.

2.أن يوضع في الحسبان تأثير العوامل الشخصية والعوامل البيئية عند تحديد هذه الرغبات والحاجات والأهمية

النسبية لكل منها، ومدي الإشباع المطلوب منها، وإمكانية تحقيقه، أو عدمه من واقع الوظيفة التي يشغلها الفرد.

أهمية الرضا الوظيفي للعاملين: إن ارتفاع شعور العاملين بالرضا الوظيفي تتمثل في الآتي:

أ. القدرة على التكيف مع بيئة العمل حيث أن الوضعية النفسية المريحة التي يتمتع بها المورد البشري تعطيها إمكانية أكبر للتحكم في عملها وما يحيط به.

ب. الرغبة في الإبداع والابتكار فعندما نشعر المورد البشري بأن جميع حاجاتها المادية وغير المادية مشبعة بشكل كافٍ تزيد لديها الرغبة في تأدية الأعمال بطريقة مميزة.

ج. زيادة مستوى الطموح والتقدّم فالمورد البشري الذي يتمتع بالرضا الوظيفي تكون أكثر رغبة في تطوير مستقبلها الوظيفي.

د. الرضا عن الحياة حيث أن المزايا العادية وغير العادية التي توفرها الوظيفة للمورد البشري تساعد على مقابلة متطلبات الحياة.

أهمية الرضا الوظيفي للمنظمة: ينعكس ارتفاع شعور المورد البشري بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المنظمة في صور: ارتفاع مستوى الفاعلية مما يجعل المورد البشري أكثر تركيزاً في العمل. ارتفاع الإنتاجية فالرضا الوظيفي يحقق الرغبة في الإنجاز وتحسين الأداء. تخفيض تكاليف الإنتاج، فالرضا الوظيفي يسهم بشكل كبير في تخفيض معدلات التغيب عن العمل والإضرابات والشكاوى وغيرها. ارتفاع مستوى الولاء للمنظمة فكلما يشعر المورد البشري بأن وظائفه أشبعت حاجاته المادية وغير المادية يزيد تعلقه بالمنظمة.

أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع:

ينعكس ارتفاع شعور الموارد البشرية بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المجتمع فى صور:

أ. ارتفاع معدلات الإنتاج وتحقيق الفعالية الاقتصادية. ب. ارتفاع معدلات النمو والتطور للمجتمع.

عليه يتضح أن الرضا الوظيفي من الموضوعات المعقدة نسبياً لارتباطها باتجاهات الموارد البشرية وطموحاتها، التي تبين أهميتها في عملية الإنتاج والإنتاجية من خلال وظائفها المؤدية لتحقيق أهدافها المختلفة وفق خطوات اتخاذ القرار.

محددات الرضا الوظيفي: تعددت محددات الرضا الوظيفي لارتباطها بالروح المعنوية للفرد ولاختلاف النظريات التي تناولتها ويمكن تبيانها وفقاً لما أورده (موسى،2005، ص،122) في الآتي:

1.الإشراف عن العمل ونظمه. 2.نظام الأجور والحوافز.

3.بيئة العمل. 4.العلاقات مع الزملاء. 5.التطور الذاتي.

انطلاقاً من هذه المحددات التي وردت في هذه الدراسة يتبين أن هنالك محددات أخرى غير المحددات المذكورة. تنبع من شخصية العامل في الجامعة تتمثل في إشباع الدافع النفسي المتمثل في حب العمل وملئ وقت الفراغ

الذي يشعر به العامل بالجامعة .

3- علاقة عمليات اتخاذ القرار بالرضا الوظيفي:

إن مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار والتوسع في دائرته هو ما نادى به الاتجاه الحديث في الإدارة، منوهاً إلي عدم تركيز اتخاذ القرار في يد فرد واحد، ظهر هذا الاتجاه نتيجة عوامل منها: نمو المنظمات وتضخم حجمها حيث لا يستطيع الفرد مهما توافرت له من قدرات ذاتية من الإحاطة بكل الظروف في كل الأوقات عليه لابدّ أن تعمل القيادات الإدارية بمبدأ الشوري الذي يتجسد في توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات خاصة القرارات التي تؤثر في المشاركين أو في أعمالهم وما يمكن أن تحققه مشاركتهم من مزايا عديدة مثل ضمان تعاونهم والتزامهم، فمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات يعطيهم الشعور بأهميتهم مما يؤدى إلي الإخلاص في العمل والتفاني في خدمة المنظمة والعمل على تحقيق أهدافها، كما أن مساهمة العاملين في جميع المستويات تؤدي إلي إعداد أطر بشرية جديدة من القادة الإداريين والتي تكون ذات خبرة

في صنع القرار فضلاً عن تحقيق ميزة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين، كما يؤكد الربط بين اتخاذ القرارات والرضا الوظيفي الذي يعنى بصورة عامة الارتباط الإيجابي بين العامل والتنظيم الذي يعمل فيه، ولا يمكن أن تتحقق أهداف المنظمة أو الوصول إلي الرضا العام دون وجود العنصر البشري الإيجابي الذي يقبل العمل عن قناعة ويسهم في إنجاح المنظمة وتحقيق أهدافها وعلى الرغم من الاختلاف بين مفهوم الرضا الوظيفي لدى الموظف باختلاف أفكاره وقيمة ألا أنه بشكل عام يتحقق الرضا الوظيفي من خلال ما تتيحه الوظيفة من حيث الراتب، وفرص الترقية، ونظم الرعاية الاجتماعية كما أنه يؤثر في طبيعة العمل والظروف التي تنشأ ومدى تمكن الموظف في المشاركة في اتخاذ القرارات وإحساسه بالعدالة والاهتمام من قبل الرؤساء.

يعد إعمال مبدأ الشورى في المنظمة، هو إعمال مبدأ ديمقراطية الإدارية والتي تحقق النفع لتلك المنظمة من ناحيتين تتمثل في رفع الروح المعنوية للعاملين وزيادة رضاهم الوظيفي نتيجة شعورهم بأنهم جزء من التنظيم أو المنظمة ويشاركون في قراراتها ووضع أهدافها وبالتالي يزيد ولائهم للمنظمة ويشعرون بأهميتهم ودورهم الوظيفي فضلاً عن تحسين نوعية القرارات لأن رأي المجموعة يقدّم بدائل أفضل من رأي الفرد الواحد ويقوي مفهوم الالتزام بالقرارات المتخذة من قبل المشاركين في اتخاذها، فالسلوك القيادي يجعله استشاري ومتفاعل يحرص على استشارة مرؤوسيه ويسمح لهم بالمشاركة ويحقق العدالة والمساواة بينهم ويشجع الرقابة الذاتية ويقوي الثقة بمرؤوسيه ويميل إلي تفويض السلطات إذ سمحت الظروف(مسغوني، وشوية،2015، مرجع سابق، ص ص،62-64).

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت عمليات اتخاذ القرار والتي يتم تناولها وفقاً للآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

1.دارسة: (السفياني،2012)، بعنوان: درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية، هدفت الدراسة إلي التعرف على درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية المتعلقة بشؤون الطلاب، والمعلمين، والمناهج وطرق تنفيذها، والمجتمع المحلي، والمرافق المدرسية،

والكشف عن الفروق الاحصائية بين متوسطات درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية وفقاً لمتغيرات الدراسة، (المؤهل العلمي، نوع المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، والتي تم تطبيقا على عينة قوامها(380) معلماً، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

أ. إن درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية بمجالاتها الخمس في مجملها كانت منخفضة بمتوسط حسابي قدره، (3.44).

ب. إن درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية المتعلقة بشؤون الطلاب كانت بمجملها متوسطة باستثناء عبارة واحدة، وبدرجة مشاركة منخفضة، والتي تقيس إجراء برنامج الزيارات العملية للطلاب.

ج. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة، (a=0.05) بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجات المشاركة في اتخاذ القرارات المدرسية المتعلقة بمجال شؤون الطلاب، تعزى إلي متغيرات مستوى الخبرة لصالح المعلمين الذين تزيد خبرتهم عن (15سنة).

2.**دراسة:**(مسغوني، وشوية، 2015م)، بعنوان: آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء

الوظيفي، هدفت الدراسة إلي التعرف على العلاقة بين آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم ومستوى الرضا على

الأداء الوظيفي، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات والتي تم تطبيقها على

عينة قوامها (35) مشرفاً بشركة سونلغاز، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

أ. وجود علاقة بين آليات اتخاذ القرار والرضا عن الأداء الوظيفي للمشرفين بمؤسسة سونلغاز.

ب. لا توجد علاقة بين المشاركة في اتخاذ القرار ورضا متخذي القرار.

ج. توجد فروق بين الإداريين والتقنيين في مستوى الرضا على الأداء الوظيفي، حيث أن التقنيين أكثر رضاً من الإداريين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

3.دراسة:(بريدي،Bradley,1992) بعنوان: أنماط السلوك القيادي ودرجة المشاركة في مجالس تحسين المدرسة في عمليات صنع القرار في المدرسة الابتدائية، هدفت الدراسة إلي الكشف عن نمط السلوك القيادي لدي مديري المدارس الأمريكية ودرجة المشاركة في تحسين عمليات اتخاذ القرار في المدارس الابتدائية، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدم مقياس نمط السلوك القيادي، الذي تم تطبيقه على عينة قوامها(79) مديراً، وتوصلت

الدراسة لأهم النتائج التالية:

أ. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتخاذ القرار ونمط السلوك الإداري.

ب. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم وممارسة السلوك الإداري.

4.دراسة: (شارلز، وكاد،Charles&Karr1995,)،بعنوان: مفاهيم فعالة لمدرسة فعالة، دراسة استندت إلى صناعة القرارات الناجحة بمشاركة أعضاء الهيئة التعليمية، هدفت الدراسة إلي التعرف على مستوى مشاركة أعضاء الهيئة التعليمية في وكالة تكساس في اتخاذ القرارات المدرسية وتأثيرها في الأداء الأكاديمي للطلاب، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، والتي تم تطبيقها على عينة قوامها (206) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

أ. أن المشاركة الفعّالة للمعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية ترتبط بعلاقة إيجابية مع أدائهم الوظيفي الذي ينعكس

على الأداء الأكاديمي للطلبة.

ب. أن رضا المعلمين والمديرين عن المهام المناط بهم وقناعتهم بوظائفهم وسلامة قنوات الاتصال فيما بينهم وفاعلية طرق ووسائل قياس اتخاذ القرارات وتنفيذها لتنعكس إيجاباً على مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات وفي تبنيه.

5.دراسة:(كليمبز،Glimps1999)، بعنوان: مقارنات لعمليات حل المشكلات لدى القيادات الإدارية التعليمية

هدفت الدراسة إلي التعرف على القدرة القيادية للإداريين في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بطرق فعالة، تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات، والتي تم تطبيقها على عينة قوامها (25)

إدارياً، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

أ. وجود أثر للتعاون الإداري وجمع المعلومات في زيادة فاعلية اتخاذ القرارات.

ب. وجود فلروق لصالح الذكور في مدى استخدام التعاون الإداري وحل المشكلات.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت جميع الدراسات السابقة عمليات اتخاذ القرار، واختلفت فيما بينها من حيث المتغير المستقل الذي تناولته والزمان الذي أجرى فيه، إذ تناولت دراسة كلا من(السفياني، 2012، الخوالدة ,2002، بريدي، 1992، شارلز، وكاد،1995) مجال الإدارة المدرسية والتعليمية، بينما تناولت دراسة كلا من (مسغوني، وشوية، 2015 كليمبز،2004) مجال الإدارة العامة، وتختلف عن جميع هذه الدراسات من حيث العام الذي تجري فيه فضلاً عن البيئة التعليمية التي ينطبق عليها، والعينة، وهذا ما يميزها وتنفرد به.

ثالثاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1- **مجتمع الدراسة:** يتألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (198) عضواً بجامعة القضارف للعام الدراسي (2017 – 2018م) وفق إحصائية إدارة شؤون الأفراد.

2- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة من كشوفات إدارة شؤون الأفراد بالجامعة وبلغ عددهم (50) عضو اًمن أعضاء هيئة تدريس.

البيانات الأساسية لعينة الدراسة: تتمثل السمات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وفق الجدول أدناه:

جدول رقم (1) يبين السمات الشخصية لعينة الدراسة .

الرقم	البيان	المتغير	العدد	النسبة %
1.	النوع	ذكر	36	72
		أنثى	14	28
المجموع			50	100
2.	المؤهل العلمي	بكلاريوس	2	4
		ماجستير	18	36
		دكتوراه	26	52
		فوق الدكتوراه	4	8
المجموع			50	100

الجدول أعلاه يبين أفراد عينة الدراسة حسب، النوع، المؤهل العلمي.

3- أداة الدراسة: لإجراء الدراسة الميدانية، تم بناء استبانة لمعرفة عمليات اتخاذ القرار بالجامعات السودانية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس من خلال الرجوع للأدب التربوي.

صدق الأداة: للتحقق من صدق الأداة عمد الباحثان من عرضها على نخبة من المحكمين من أساتذة الجامعات السودانية للتأكد من ملاءمتها ومناسبة عباراتها لتحقيق الغرض الذي صممت من أجله، وبعد إطلاع لجنة التحكيم على بنودها والتدقيق فيها وإبداء مرئياتهم حول مدى صلاحيتها تمت إعادة صياغة بنود الأداة وفق المقترحات والآراء والتوجيهات التي أوصى بها المحكمون، وتم إعدادها بشكلها النهائي للتطبيق وبهذا يتحقق صدق الأداة الظاهري.

ثبات الأداة: للحصول على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل (الفاكرونباخ) والذي بلغ معدله(0.948) والذي يعد معدل ثبات عالي حسب آراء الخبراء التربويين.

لتحديد طول الخلايا تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (الحدود الدنيا والعليات) المستخدمة في محاور الدراسة لحساب مدى الفئات وفقاً لقانون (ن-1÷ن) والتي تم حسبها وفقاً للآتي: (0.66-1.66) ضعيفة، (1.67-2.33) متوسطة، (2.34-3.00) مرتفعة.

رابعاً: عرض وتحليل ومناقشة النتائج

هدفت الدراسة إلى التعرف على عمليات اتخاذ القرار بالقضارف، والتي تمخض عنها أسئلة فرعية وفق محاورها المختلفة وعلاقتها بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس .

للإجابة عن السؤال الأول والذي مفاده: ما العمليات التي تتبعها إدارة جامعة القضارف في عمليات اتخاذ القرار ولها علاقة بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وفق محاورها المختلفة؟. والذي يتبين من الجدول أدناه:

جدول رقم (2) يبين العمليات الإحصائية والدرجة التقديرية لمحاور عملية اتخاذ القرار بجامعة القضارف.

الرقم	المحور	عدد العبارات	النسب المئوية لاستجابات العينة%.			وسط حسابي	انحراف معياري	التقدير
			أوافق	محايد	لا أوافق			
.1	تحديد المشكلة.	5	39.0	40.0	21.0	182.	750.	متوسطة
.2	طرق جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع اتخاذ القرار.	4	36.5	47.5	16.0	2.81	0.50	مرتفعة
.3	تحديد البديل المتعلق بحل المشكلة.	8	29.0	47.0	24.0	2.75	0.53	مرتفعة
.4	مشاركة عضو هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرار.	6	31.3	38.7	30.0	2.01	0.78	مرتفعة
.5	تطبيق القرار في الجامعة.	10	830.	38.2	031.	1.99	0.70	متوسطة
المجموع		33	33.4	43.5	23.1	2.57	0.87	مرتفعة

من خلال الجدول أعلاه يحتوى محور تحديد المشكلة على (5) عبارات، بلغت نسبة المستجيبين في تدرج(أوافق) 39.0% ونسبة المستجيبين بتدرج (محايد) 40.0%، وبتدرج (لا أوافق) نسبة 21.0%، كما نال المحور وسطاً حسابياً قدره 2.18، وانحرافاً معيارياً قدره، 0.75، ودرجة تقديرية متوسطة، عليه يتضح إن إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف في

المشاركة في عمليات تحديد المشكلة محلات خاذ القرار وعلاقتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها (40.0%)، ووسط حسابي (2.18)، وانحراف معياري قدره، (0.75) وبدرجة تقديرية متوسطة، وهذه النتيجة تختلف مع النتيجة التي توصل إليها دراسة، (السفياني، 2012) والتي مفادها: إن درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية بمجالاتها الخمس في مجملها كانت منخفضة بمتوسط حسابي قدره، (3.44)، ويفسر ذلك بإن هنالك بعض القرارات بالمدارس تتخذ من قبل جهات عليا ليس للمعلم حق اتخاذها تتمثل في وضع المناهج وتحديد التقويم الدراسي وغيرها والذي تطلع به الإدارة التعليمية وليست الإدارة المدرسية والتي يكون المعلّم جزء منها.

كما يحتوى محور طرق جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع اتخاذ القرار على (4) عبارات، بلغت

نسبة المستجيبين بتدرج (أوافق)، 36.5، وبتدرج (محايد) بنسبة، 47.5%، وبتدرج (لا أوافق)، 16.0%، كما نال المحور وسطاً حسابياً قدره (2.81)، وانحرافاً معيارياً قدره (0.50)، وبدرجة تقديرية مرتفعة، عليه يتضح أن

إجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وفق محور عمليات جمع المعلومات وعلاقتها برضاهم الوظيفي تميل نحو الحياد. وتتفرد هذه الدراسة بهذه النتيجة عن غيرها من الدراسات السابقة.

يحتوى محور تحديد البديل المتعلق بالمشكلة على (8) عبارات، بلغت نسبة المستجيبين في تدرج (أوافق) 29.0% ونسبة المستجيبين بتدرج (محايد) 47.0%، وبتدرج (لا أوافق) نسبة 24.0%، كما نال المحور وسطاً حسابياً قدره 2.75، وانحرافاً معيارياً قدره، 0.53، ودرجة تقديرية مرتفعة، عليه يتضح إن إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة تميل إجابات وفق محور تحديد البديل المناسب لاتخاذ القرار وعلاقته برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وتتفرد هذه الدراسة بهذه النتيجة عن غيرها من الدراسات السابقة الأخرى.

كما يحتوى محور مشاركة عضو هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرار على (6) عبارات، بلغت نسبة المستجيبين بتدرج (أوافق)، 31.3، وبتدرج (محايد) بنسبة، 38.7%، وبتدرج (لا أوافق)، 30.0%، كما نال المحور وسطاً حسابياً قدره (2.01)، وانحرافاً معيارياً قدره (0.78)،

وبدرجة تقديرية مرتفعة، عليه يتضح أن إجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وفق محور مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار وعلاقتها برضاهم الوظيفي تميل نحو الحياد. وتتفرد هذه الدراسة بهذه النتيجة عن غيرها من الدراسات السابقة.

يحتوى محور تطبيق القرار على (10) عبارات، بلغت نسبة المستجيبين في تدرج (أوافق) 30.8% ونسبة المستجيبين بتدرج (محايد) 38.2%، وبتدرج (لا أوافق) نسبة 31.0%، كما نال المحور وسطاً حسابياً قدره 1.99، وانحرافاً معيارياً قدره، 0.70، ودرجة تقديرية مرتفعة، عليه يتضح إن إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة تميل إجابات وفق محور تطبيق القرار نحو الحياد، وتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة، (وجود علاقة بين آليات اتخاذ القرار والرضا عن الأداء الوظيفي للمشرفين بمؤسسة سونلغاز) يفسر ذلك إلي إن مشاركة العاملين في المنظمة له دور مهم في أداء العمل بالمنظمة وتجويده.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي مفاده: ما درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات اتخاذ القرار برضاهم الوظيفي وفق محاورها المختلفة؟، والذي يتبين من الجدول أدناه:

جدول (3) يبين العلاقة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرار برضاهم الوظيفي.

المحاور	قيمة اختبار (ت)=0					
	اختبار (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	اختلاف الوسط	حدود الثقة 95%	
					الأدنى	الأعلى
يحدد المشكلة موضع اتخاذ القرار.	27.586	49	0.00	2.8000	2.0212	2.3388
طرق جمع المعلومات والبيانات.	31.883	49	0.00	2.21200	2.0726	2.3154
تحديد البديل موضع اتخاذ القرار.	67.870	49	0.00	3.93250	3.8161	4.489
المشاركة في تطبيق القرار.	23.094	49	0.00	1.98333	1.8108	2.1559
علاقة مشاركة عضو هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرار ورضاهم الوظيفي.	2.222	49	0.00	2.00222	1.8212	2.1833

الفرض العدمي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (H0).

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة إحصائي (H1).

جدول يوضح اختبار (ت) وقيمة (ت) تساوي (27.586) وبدرجة حرية (49) وبدرجة معنوية (0.00)، ونقارنها (0.05) وهي أصغر منها فنرفض فرض العدم (H0) (أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية) وفق محور تحديد المشكلة موضع اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

*وقيمة (ت) تساوي (31.883) وبدرجة حرية (49) وبدرجة معنوية (0.00)، ونقارنها (0.05) وهي أصغر

منها فنرفض فرض العدم (H0) (أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية) وفق محور طرق جمع المعلومات

والبيانات في عمليات اتخاذ القرار وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

*وقيمة (ت) تساوي (67.870) وبدرجة حرية (49) وبدرجة معنوية (0.00)، ونقارنها (0.05) وهي أصغر منها فنرفض فرض العدم (H0) (أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية) وفق محور تحديد البديل موضع اتخاذ القرار، وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

*وقيمة (ت) تساوي (23.094) وبدرجة حرية (49) وبدرجة معنوية (0.00)، ونقارنها (0.05) وهي أصغر

منها فنرفض فرض العدم (H0) (أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية) وفق محور المشاركة في تطبيق القرار، وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

*وقيمة (ت) تساوي (2.222) وبدرجة حرية (49) وبدرجة معنوية (0.00)، ونقارنها (0.05) وهي أصغر

منها فنرفض فرض العدم (H0) (أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية) وفق محور مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرار ورضاهم الوظيفي المتحقق.

الإجابة عن السؤال الرئيس الثالث الذي مفاده ما مدى وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلة (a=0,05) تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث (الجنس، المؤهل العلمي) في عمليات اتخاذ القرار وفق عملياتها المختلفة (تحديد المشكلة، طرق جمع المعلومات، تحديد البدائل، المشاركة، تطبيق القرار)؟.والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول من السؤال الرئيس الثالث الذي مفاده: ما درجة وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغيرات الدراسة حسب(النوع، والمؤهل العلمي) وفق محور مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في تحديد المشكلة محور اتخاذ القرار وعلاقته برضاهم الوظيفي؟، والذي يتبين من الجدول أدناه.

جدول (4) يبين اختبار (ف) لمحور تحديد المشكلة موضع اتخاذ القرار.

الرقم	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار(ف)	القيمة الاحتمالية
1	النوع	1.512	1	1.512	7.761	0,008
2	المؤهل العلمي	0,127	3	0,042	0.217	0,884
المجموع		222.531	50	–	–	–

(ف) تعني تحليل التباين الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

معامل التحديد = 0.002 (مربع معامل الارتباط = 0,083).

فإن فرض العدم (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرض البديل(H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاج: أثبتت الدراسة حسب اختبار (ف)، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى

المعنوية(0.008،0.884) وعند مقارنتها بالقيمة (0.05) نجد القيمة اكبر منها لذلك نقبل فرض العدم بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات (النوع، المؤهل العلمي)، وفق

محور مشارك أعضاء هيئة التدريس في تحديد المشكلة موضع اتخاذ القرار وعلاقته برضا الوظيفي.

للإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني من السؤال الرئيس الثالث الذي مفاده: ما درجة وجد فروق ذات دلالة

إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغيرات الدراسة حسب محور مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في طرق جمع المعلومات محل اتخاذ القرار وعلاقته برضا الوظيفي ؟، والذي تبين من الجدول أدناه:

جدول (5) يبين اختبار (ف) لمحور طرق جمع المعلومات والبيانات.

الرقم	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار(ف)	القيمة الاحتمالية
1	النوع	1.586	1	1.586	4.368	0,042
2	المؤهل العلمي	0,332	3	0,111	0.304	0,822
المجموع		221.111	50	–	–	–

معامل التحديد = 0.023 (مربع معامل الارتباط = 0,064) .

فإن فرض العدم(H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرض البديل(H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاج: أثبتت الدراسة حسب اختبار(ف)، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.822) وعند مقارنتها بالقيمة (0.05) حيث نجد القيمة اكبر منها لذلك نقبل فرض العدم بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات الدراسة وفق محور مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية لجمع المعلومات وعلاقته برضاهم الوظيفي تعزى (المؤهل العلمي)، عند مستوى المعنوية (0.042) وعند مقارنتها بالقيمة (0.05) نجد القيمة أقل منها لذلك نقبل الفرض البديل بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدراسة حسب المحور من حيث (النوع).

للإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث من السؤال الرئيس الثالث والذي مفاده: ما درجة وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغيرات الدراسة حسب محور مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات تحديد البديل لاتخاذ القرار وعلاقته برضاهم الوظيفي؟، والذي يتبين من الجدول أدناه:

جدول(6) يبين اختبار(ف) لمحور تحديد البديل محل اتخاذ القرار.

م	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار(ف)	القيمة الاحتمالية
1	النوع	0.761	1	0.761	2.299	0,136
2	المؤهل العلمي	0,473	3	0,158	0.476	0,701
المجموع		253.880	50	–	–	–

معامل التحديد = 0.154 (مربع معامل الارتباط = 0,079).

فإن فرض العدم(H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرض البديل(H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاج: أثبتت الدراسة حسب اختبار (ف)، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.136،0.701) وعند مقارنتها بالقيمة (0.05) حيث نجد القيمة اكبر منها لذلك نقبل فرض العدم عليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (النوع، المؤهل العلمي)، وفق محور تحديد البديل محل اتخاذ القرار، وعلاقته بالرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

للإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع من السؤال الرئيس الثالث والذي مفاده: ما درجة وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغيرات الدراسة حسب محور مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات تطبيق القرار برضا الوظيفي ؟، والذي يتبين من الجدول أدناه.

جدول (7) يبين اختبار (ف) لمحور المشاركة في تطبيق القرار.

م	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار(ف)	القيمة الاحتمالية
1	النوع	0.046	1	0.046	0.159	0,692
2	المؤهل العلمي	0,265	3	0,088	0.309	0,819
المجموع		265.188	50	–	–	–

معامل التحديد = 0.113 (مربع معامل الارتباط = 0,035) .

فإن فرض العدم (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرض البديل (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الاستنتاج: أثبتت الدراسة حسب اختبار (ف)، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى

المعنوية(0.692،0.819) وعند مقارنتها بالقيمة (0.05) حيث نجد القيمة أكبر منها لذلك نقبل فرض العدم

بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث (النوع، المؤهل العلمي)، تعزى لمحور مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في عمليات تطبيق القرار وعلاقته برضا الوظيفي .

خامساً: خاتمة الدراسة

أولاً: أهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1.تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف في مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار وفق محاورها المختلفة، وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية

قدرها(43.5%)، ووسط حسابي، (2.57) وانحراف معياري قدره، (0.87)، ودرجة تقديرية متوسطة .

2. تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في مشاركتهم في عمليات تحديد المشكلة محل اتخاذ القرار وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها(40.0%)، وبوسط حسابي، (2.18) وانحراف معياري قدره، (0.75)، ودرجة تقديرية متوسطة .

3.تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس با لجامعة في مشاركتهم في عمليات طرق جمع المعلومات محل اتخاذ القرار

وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها(47.5%)، وبوسط حسابي، (2.81) وانحراف معياري قدره، (0.50)، ودرجة تقديرية متوسطة .

4.تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في مشاركتهم في عمليات تحديد البديل لاتخاذ القرار، وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها(47.0%)، وبوسط حسابي، (2.75) وانحراف معياري قدره، (0.53)، ودرجة تقديرية متوسطة .

5.تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف في عملية إشراكتهم في عمليات اتخاذ القرار، وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها(38.7%)، وبوسط حسابي، (2.01) وانحراف معياري قدره، (0.78)، ودرجة تقديرية مرتفعة .

6.تميل إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القضارف في مشاركتهم في عمليات تطبيق القرار، وعلاقاتها برضاهم الوظيفي نحو الحياد، وذلك بنسبة مئوية قدرها(38.2%)، وبوسط حسابي، (1.99) وانحراف معياري قدره، (0.70)، ودرجة تقديرية متوسطة .

7.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند الدالة (0.05) تعزى لمتغير (النوع) وفق محور مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حسب محور جمع المعلومات لاتخاذ القرار برضاهم الوظيفي.

8.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة من حيث (النوع، المؤهل العلمي)، تعزى مشاركة أعضاء هيئة التدريس وعلاقته برضاهم الوظيفي، وفق محاور عمليات اتخاذ القرار المختلفة والمتمثلة في، (تحديد المشكلة، جمع البيانات والمعلومات، اختيار البديل، المشاركة في تطبيق القرار).

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نوصي بالآتي:

أ. إعمال مبدأ الشورى والعدالة في استكفاء الأمناء وتحري الكفاءات في تولية الوظائف الإدارية والتنفيذية بالجامعة.

ب. ترسيخ مبادي ونظم إدارية تتخذ في اختيار القيادات الإدارية بالجامعة وفق معايير الجدارة للترشيح والالتزام بأخلاقيات المهنة .

ج. إقامة برامج تدريبية وورش عمل عن عمليات اتخاذ القرار الإداري وفنون الإدارة والقيادة بالجامعة.

د. تفعيل المجالس العلمية والجان المتخصصة والتي تمكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من توصيل آرائهم واقتراحاتهم لإدارة الجامعة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1. .مايكل، آرمسترنج، ترجمة المقلي، عمر عثمان، (2000): إدارة الأفراد، شركة المطابع السودانية للعملة المحددة، الخرطوم، السودان.

1- أنيس، إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1987م للنشر، عمان، الأردن.

2. بلعجوز، حسين، (2010): المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ثانياً: المراجع:

3. حقيل، سليمان عبدالرحمن، (1414هـ-1993م): الإدارة المدرسية وتعبئة قواها البشرية في المملكة العربية السعودية، ط7.

4. السيفو، وليد أسماعيل، وأخرون، (2007): الاقتصاد الإداري، مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار، الإصابة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5. سيما، إبراهيم عبدالعزيز، (1990): أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

6. شاويش، مصطفى نجيب، (1414هـ-1993م): الإدارة الحديثة، مفاهيم، وظائف، تطبيقات، دار الفرقان للطباعة والنشر، الأردن

7. عابدين، محمد عبدالقادر، (2001): الإدارة المدرسية الحديثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8. عبدالرحمن، حسين، (2008): المدخل إلي أصول الإدارة ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

9. العلوي، حسين محمد على، (1408هـ-1988م): الإشراف، مدخل علم السلوك التطبيقي لإدارة الناس، معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية.

10. غنيم، أحمد محمد، (2017): نظم دعم القرارات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

11. مرسي، محمد منير، (1982): الإدارة التعليمية، أصولها، وتطبيقاتها، عالم الكتب، القاهرة.
12. المصري، أحمد محمد، (2000): الإدارة الحديثة- اتصالات، معلومات، قرارات- مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
13. المغربي، محمد عبد الفتاح محمود بشير، (2017): الإدارة، الأصول العلمية والتوجيهات المستقبلية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: التقارير والدوريات:

1. 17.موسى، بكري الطيب، (2005): الجامعات الحكومية والأهلية وأثرها على مستوى الرضا الوظيفي وأثرها لأعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد التاسع، السودان.
2. توفيق، سميحة كرم، سليمان، عبدالرحمن سيد، (1995): علاقة مصدر الضبط بالقدرة على اتخاذ القرار دراسة عبر ثقافية، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، قطر.
3. شاكر، أحمد طلال، (2009): أثر خصائص المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مجلة جامعة عين شمس للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد(1)، دمشق، سوريا.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. بابكر، محمد حبيب، (2005): دور مدير المدرسة في تحقيق الرضا الوظيفي لمعلمي مرحلة الأساس وعلاقته بمستوى الأداء، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان .
2. السفياني، ماجد بن سفر بن صالح، (2012م): درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية، من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية.

3. على، دريا محمد،(2001):الرضا الوظيفي للعاملين بالمكتبات الجامعية وعلاقته بمستوى الأداء، رسالة تطبيقية على مكتبات جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
4. مسغوني، أمنه، وشوية، سهيلة، (2015): آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا عن الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية بشركة توزيع الكهرباء والغاز، وسط الوادي، رسالة ماجستير غير منشوره، الجزائر.

خامساً: المصادر والمراجع الأجنبية:

1. .Glimes,G.(1999),comparisons of problem Solving processes Leader Ship Gender decision making University of Texas Dissertation Abstracts International VOL .(59), NO(1), p(35).U.S.A.
2. .James , W. Deem , J r, Mark, P. Share form (2006) Does Decision Process Natter ?A. Study. of strategic Decision making Affections The Academy management journal ,VOL.(39).NO(2).p(368-397).
3. 26.Locke . A. and P. Lath man (1990). A theory Of Goal Sorting and Task Performance Englewood Cliffs. N. J , Prentice Hall.
4. Bradly ,D.(1992) Principals' Leader ships styles and The Degree of participation of School .Improvement Councils ,In the Decision Making Processing Elementary School Dissertation abstracts international , vol (53) no(6) U.S.A
5. Charles Greory , stew art ,Karr .Kidwell, (1995),effective principles effective School ,Dissertation abstracts international ,vol(53),NO(6),U.S.A. 36.

(4)

الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي

The economic impact of the Gezira scheme upon local Community Development

أ. أحمد يوسف الخضر أحمد

محاضر - جامعة الجزيرة - السودان

كلية الدراسات التنموية - قسم دراسات المجتمع

Tel: 0122705622

E . mil: Ahmedyousif@uofg.edu.sd

المستخلص

عادة تؤسس المشاريع القومية لأهداف جمع أهمها تطوير المجمعات. هدفت الدراسة الى التعرف على الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة ودوره في تنمية المجتمع المحلي، اتبعت في البحث المنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات من المراجع والبحوث السابقة, واستخدمت الاستبانة لجمع المعلومات الأولية التي تم الحصول عليها من عينة عشوائية شملت (800) مزارعاً من جملة المزارعين بأقسام مشروع الجزيرة المختلفة، و تم تحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)،توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها : أن(93%) من المستجيبين يوافقون وبشدة علي أن المشروع يخدم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين أكثر من الجوانب السياسية والثقافية ، كذلك نجد أن مشروع الجزيرة ساهم برفع مستوي معيشة المزارعين وذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية بنسبة بلغت (50%)، وتمليك وسائل الإنتاج بنسبة بلغت (11%). وتوصي الدراسة بعدة توصيات أهمها :علي إدارة مشروع الجزيرة تكوين لجان من اختصاصين لمراجعة كل النظم والقوانين التي وضعت في الفترة الأخيرة وبالأخص قانون 2005م و معالجة آثارها و تفعيل نظام الحساب الفردي الذي حقق للمزارعين أرباحاً أفضل.

The economic impact of the Gezira scheme on local Community Development:

ABSTRACT

National schemes usually have their significance in communal development. This study aimed to introduce the economic impact of the Gezira Scheme on local community development. Descriptive analytical method was followed a questionnaire was used to collected data form a random sample amounted to eight hundred (800) farmers among the farmers of the different sections of the scheme. Then statistical Packages for social sciences (SPSS) Program was used to analyze the data. The study has found out many results, most important of them are: (93%) of the respondents strongly agree that the scheme plays economic and social role rather than political or cultural role, as well as, the project has contributed to raising farmers' standard of living by establishing cooperative associations at a rate of (50%) and possessing means of production at a ratio of (11%). The study most important recommendations are: the Gezira Scheme management should establish committees of experts to review all the laws and regulations that were recently enacted, in particular, of 2005, and remediate their bad effects; and activate the individual account system that has made the farmers achieved better profits.

المقدمة:

تعتبر مشاريع الري أحد أهم مكونات خطط التنمية لكثير من بلدان العالم النامي وذلك ليس فقط لأهميتها في الأمن الغذائي وإنتاج محاصيل الصادر والمواد الخام للصناعات المحلية، وإنما بالإضافة الي ذلك لأنها تعتبر آلية مهمة في تنمية سكان الريف وإتاحة فرص العمل لهم وعدم انتقالهم للمدن وما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية وخدمية وأمنية، وهذا واضح من استعداد مؤسسات التمويل الدولية واستعداد الحكومات الوطنية في البلدان النامية لصرف مبالغ ضخمة في إنشاء مشاريع الري.

يعتبر مشروع الجزيرة من أعظم المشاريع المروية والاستثمارية في السودان وفي محيطنا الإفريقي والعربي، تبلغ مساحته (2،2) مليون فدان، ويساهم بصورة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين وكافة القاطنين بمنطقة المشروع، بل قامت علي أكتافه العديد من المؤسسات الاقتصادية مثل، إنشاء مطاحن الغلال، ومصانع النسيج، وإنشاء بنك المزارع، وشركة السودان للأقطان، بل كان مشروع الجزيرة منطقة جذب للعمالة الموسمية،

إضافة الي الثروة الحيوانية الكبيرة التي تأتي من خارج المشروع الي المرعي والكلأ في فترة الجفاف مستفيدة من بقايا المحاصيل وتوفير المياه.

غالباً ما يتبع قيام وإنشاء المشروعات الاقتصادية العديد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل علي رفع الإنتاج والإنتاجية ومن ثم رفع مستوي معيشة المواطنين، ولقد صاحب نشأة قيام مشروع الجزيرة العديد من المؤسسات الاقتصادية التي انشأت لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان حول المشروع، ولقد لاحظ الباحث أن لهذه المؤسسات الاقتصادية أثر وأضح في تنمية المجتمع المحلي ، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في ماهو الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1- ما دواعي قيام مشروع الجزيرة وأثره الاقتصادي في تنمية المجتمع المحلي؟

2- ماهي إسهامات المشروع في رفع مستوي معيشة المزارعين وتحسين الوضع الاقتصادي لهم؟

3- هل تعيق تغيير سياسات وقوانين المشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص قانون مشروع الجزيرة 2005م؟

4- ما هو النظام الأنسب الذي حقق للمزارعين أرباحاً أفضل، الحساب الفردي، أم المشترك، أم سياسة التحرير الاقتصادي ؟

علي الرغم من أهمية الدور الاقتصادي لمشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي، إلا ان هذه العملية تواجه بالعديد من المشاكل والمعوقات، التي تحول دون تحقيق الأهداف المرغوبة والتي تتمثل في: التعرف علي دواعي قيام مشروع الجزيرة وأثره الاقتصادي في تنمية المجتمع المحلي، وكذلك التعرف علي إسهامات المشروع في رفع مستوي معيشة المزارعين وتحسين الوضع الاقتصادي لهم، ومعرفة تأثير تغيير سياسات وقوانين المشروع علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص قانون مشروع الجزيرة 2005م،فضلاً عن التعرف علي النظام الأنسب

الذي حقق للمزارعين أرباحاً أفضل، الحساب الفردي، أم المشترك، أم سياسة التحرير الاقتصادي.

تتبع الأهمية العلمية من وقوف الدراسة علي الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها علي وحدات أقسام المشروع وتسليط الضوء علي حقيقة الدور الاقتصادي الذي يقوم به مشروع الجزيرة في تنمية المجتمع المحلي. أما الأهمية العملية تتمثل في السعي لتقديم دراسة أكاديمية عن الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة، وأيضاً مساعدة المختصين في هذا المجال ومدهم بالمعلومات الأساسية التي تعينهم علي أداء وأجبهم علي أفضل حال.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف مجتمع الدراسة وتحليل بياناتها الميدانية وكذلك منهج المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي في التعريف بمراحل نشأة وتطور المشروع فضلاً عن التعرف علي الأثر الاقتصادي لمشروع الجزيرة، يتكون مجتمع الدراسة من مشروع الجزيرة، أما العينة اقتصرت علي المزارعين بمشروع الجزيرة بهدف التوصل الي النتائج الخاصة بالدراسة، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان في جمع البيانات حيث تم توزيع (800) استمارة علي المزارعين بأقسام مشروع الجزيرة والمناقل المختلفة التي تقع داخل المنطقة المروية، واستخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) لمعالجة وتحليل البيانات .

حجم العينة:-

تم حساب حجم العينة ابتدائياً من معادلة المعاينة العشوائية البسيطة والتي ترتكز في الاساس على حدود الثقة .

$$\mathrm{n} = \frac{z^2 \mathrm{pd}}{d^2}$$

n : حجم العينة الابتدائي

z: المتغير المعياري المعروف المقابل لمستوى ثقة معين يؤخذ هنا 5%

d: الضبط الاحصائي يؤخذ هنا 5%

P: معلمة العينة المتوقعة

$$n = \frac{(4)(50)(50)}{25} = 400$$

بما أن العينة العشوائية البسيطة لا تصلح في العمل الميداني لان المجتمعات لابد لها أن تكون متجانسة لهذا السبب قمنا باستبدال طريقة المعاينة العشوائية البسيطة بطريقة المعاينة العشوائية العنقودية . وسوف نستخدم في التحول من العينة العشوائية البسيطة الي العينة العنقودية ما يسمي بتأثير التعميم والذي غالباً ما يأخذه الاحصائيون بالقيمة 2. عليه يصبح حجم العينة

$$n = (400) \times (2) = 800$$

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم التنمية:

عرفت التنمية طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخبرات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول علي الخدمات اللازمة لتحقيق مستوي حياة أفضل وجعلهم أن يعيشوا حياة خالية من الامراض وأن يكتسبوا المهارات التي تقود الي تطور قدراتهم وتساعدهم علي تحقيق ذاتهم وتمكنهم من العيش بكرامة ([1]).

1- السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية – إيتراك للطباعة والنشر – ط1 – 2009م- ص33.

وتعرف التنمية بأنها هي حسن استخدام الموارد بصورة تجعلها أكثر قدرة علي الابتكار والإنجاز والاستمرار، وتهدف الي الارتفاع لمستوي الإنسان ثقافياً واجتماعياً وصحياً وديمقراطياً وهي تصنع الإنسان كما ان الانسان يصنعها.[1]

فالتنمية تتطلب ضرورة التركيز على المشاركة والديمقراطية خاصة في عمليات صناعة القرار وتحمل المسؤولية تجاه الافراد والمؤسسات والمجتمع بشكل يساعد على تحقيق التنمية الحقيقية واللازمة لبناء الانسان ومساعدته في الوصول الى أهدافه وتحسين مستوى حياته.[2]

وفي تعريف آخر لهيئة الامم المتحدة تعرف التنمية على أنها:(العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع)[3].

ويعرفها حسن شحاتة بانها:(الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى

1- محمد العوض جلال الدين، بعض قضايا السكان والتنمية في العالم الثالث، مركز البحوث والدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم- 1970، ص90.

2- محمد الجواهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار الكتاب للتوزيع القاهرة، الطبعة الثانية، 1979م- ص156.

3 -United Nations ' Governing Council of United Nation Development Programme ' Thirty – Third Session ' Human Resources Development Issus and Implication ' Addendum Report of Tokyo Workshop on Human Resources Development '16 May 1986 ' p3.

للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية).[1]

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن الاستنتاج من التعاريف المذكورة أن التنمية هي نقلة نوعية وكمية من وضع الى وضع آخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والادارية والصحية والتكنولوجية.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

هنالك عدد كبير من المفكرين والدارسين والباحثين في هذا المجال والذين يرجعون عملية تنمية المجتمع ذات مرجعية اقتصادية، ترتكز علي قضايا الإنتاج الاقتصادي، وتعرف بأنها عملية الزيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع الي زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع ومن ثم زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة. وذلك بمعني أن برامج التنمية يجب أن تهدف الي تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوي معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها معياراً للرفاهية.

كما يعرفها:(فرانسو بيرو – F. Perou)[2] علي أنها التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أو المركبة، المتحققة في إطار التحولات البنيوية ويعني ذلك أن البنية الاقتصادية تعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني أي مدي اعتماد بعضها علي بعض اعتماداً متبادلاً فيما يتعلق بالإنتاج والتصريف.

1- عبد الرحيم مسعد ومحمد المؤمن واخرون – التنمية في الوطن العربي – دار الكندي للنشر والتوزيع – اربد 1995م – ص117.

2- صلاح عثمانة – التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج- مؤسسة دار العلماء – 1997م- ص 241.

ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد لغايات تشجيع الاستثمار[1]. وهنا يجب مراعاة الفرق والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة في نسبة الدخل القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، فزيادة راس المال وزيادة عدد السكان والقوى العاملة وزيادة الطلب على الانتاج من سلع وخدمات كل ذلك يؤدي الى نمو المجتمعات نمواً طبيعيا، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتحقيق معدلات نمو عالية، إلا أنه يمكن استخدام كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي كمترادفات بحكم أنها تشترك في عناصر متشابهة[2].والتنمية الاقتصادية هي:(عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، واذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً[3] من معدل نمو السكان الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد). [4]

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية كما أشار لها حربي عريقات بأنها: (عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم[5]. وايضا هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

1- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية- دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني- مكتبة راس النبع – الطبعة الاولي- بيروت- 2002- ص77.

2- محمد صفوت قابل – نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية – بدون اسم ناشر- 2008م- ص64.

3- عبد الرحيم مسعد ومحمد المؤمن واخرون – التنمية في الوطن العربي – دار الكندي للنشر والتوزيع – اربد 1995م – ص117.

4- محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية – الاسكندرية – دار الجامعات المصرية للنشر 1979م – ص15.

5- عبد الرحيم مسعد ومحمد المؤمن واخرون –مرجع سبق ذكره – ص 133..

يمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع بغية الوصول الي تحقيق مستوي عيش راق يتميز بالاستقرار والرفاهية.

وبناءً على وجهات النظر السابقة فإنه يمكن النظر الى التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:-

أ. تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة. جـ . زيادة في متوسط دخل الفرد.

ب . زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

معوقات التنمية الاقتصادية:[1]

هناك تداخل وتأثير متبادل بين الأنظمة الاقتصادية وكذلك الأنظمة الإدارية والسياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبالتالي فإنه لا يعقل وجود نمو شامل في ظل أنظمة اقتصادية ضعيفة.

كما أن وجود المشاكل والمعوقات يودي الى عرقلة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية ولهذه المشاكل أثار سلبية على المسيرة التنموية، ويمكن عرض بعض المشكلات والمعوقات كما يلي:

1. عدم توفر الموارد المادية والبشرية مما يؤدي الى انخفاض دخول الأفراد.

2. صغر حجم الأسواق المحلية وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج.

3- صغر راس المال وضعفه سواء الانتاجي أو الاجتماعي أو النقدي.

4 – ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها المختلفة والتي يترتب عليها ارتفاع نسبة التضخم.

1- حربي عريقات – مرجع سبق ذكره – ص75

مجلة جامعة البُطانة للعلوم الاجتماعية و الإنسانيّة - العدد (15) ديسمبر 2019 م ISSN: 1858-6848

5- عدم وجود اجهزة تخطيط اقتصادية كقوة قادرة على ترجمة الافكار الاقتصادية إلى واقع اقتصادي.

6 - انخفاض مستوى الإنتاجية من رأس المال، والذي يقود الى قلة الأموال المتوفرة مع سوء استخدامها، وقلة التعليم وتأخر أساليب الإنتاج باعتمادها على العمل اليدوي.

7 - التركيز على انتاج سلعي واحد في معظم دول العالم الثالث مثل التركيز على الانتاج الزراعي.

تنمية المجتمع المحلي: Community Development

إن ما نعنيه بالتنمية هو انتقال المجتمع من الوضع الثابت الي وضع أعلي وأفضل، وما تصل اليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل، وأيضا هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها علي الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

تعد قضية تنمية المجتمع المحلي من أكثر القضايا غموضاً وخلافاً بين علماء الفكر الاجتماعي، وقد يرجع ذلك الي حداثة ودراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي والخدمة الاجتماعية من ناحية والي واختلاف المنطلقات الفكرية والايديولوجية التي تتناولها بالدراسة، ومن ناحية أخري ينعكس هذا الخلاف علي تصور الباحثين لمفهوم ومبادئ ومقومات وعمليات تنمية المجتمع المحلي، لما كان وضوح الإطار التصوري أساسياً جوهرياً لوضع برامج إنمائية تتسم بالوضوح وبالفاعلية وجب طرح التعريفات للفكر الاجتماعي حول الموضوع والخطوات

التي تتم بها عملية تنمية المجتمعات المحلية والاستراتيجيات باعتبارها الأساليب الفاعلة لتطبيقها.[1]

وقد خصصت دائرة الشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع، وفي العام 1953م أقامت الأمم المتحدة نوعاً من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع تنمية المجتمع المحلي، وقد قدمت سكرتارية الأمم المتحدة تقريراً هاماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1955م عن التقدم الاجتماعي الذي يمكن حدوثه من ممارسات تنمية المجتمع المحلي وسيلة هامه للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية، وقد استمر نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وتقديم المساعدات أو الخبراء الي الدول النامية حتي تثبيت فعالية هذا الأسلوب واستقرت قواعده[2].

ويري محمد نبيل جامع أن تنمية المجتمع المحلي (عملية مصممة لإيجاد الظروف بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي كافة، عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع والاعتماد الي أقصي حد ممكن علي البواعث الاجتماعية المبادرة الاجتماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان)[3].

1- محمد عبدالفتاح محمد عبدالله، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث – الاسكندرية 2003م، ص17.

2- محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع – مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرسر الليان -1963- ص145.

3 – محمد بهجت جادالله كشك – تنظيم المجتمع من المساعدة الي الدفاع – الاسكندرية – المكتبة الجامعة- 2003م ص248.

الدراسات السابقة:

1- دراسة د. جلال الدين محمود يوسف:[1] تناول موضوع الكتاب اسم (مشروع الجزيرة القصة التي بدأت) فهو مشروع يكتسب أهمية بالغة من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية، فهو صرح حضاري مثلما أن الأهرامات صروح حضارية، وقد أوضح المؤلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خير توضيح، وتناول الكاتب أيضا الهدف والاهمية من قيام مشروع الجزيرة، وقد استخدم الكاتب المنهج التاريخي والوصفي للتعرف بالمنطقة قبل قيام المشروع (الجزيرة – الارض والسكان).

2- دراسة الكاتب: عمر محمد عبدالله الكارب[2]: تناول موضوع الكتاب الذي هو باسم الجزيرة قضية مشروع ورحلة عمر، تلمس الطريق الي التنمية منذ الشراكة التي تمت بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، فتناول الكاتب في هذه الدراسة نبذة تاريخية عن أرض المشروع وعن طريقة الحكم التي كانت تخطط الي قيام برامج ومشاريع تنموية نسبة لتوفر الأرض والري والكادر البشري. ساهم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع المحلي.

3- دراسة الكاتب: سليمان سيد أحمد السيد [3] : تناول موضوع الكتاب مشروع الجزيرة الأسطورة الحية (دراسة أولية) تقويماً نحسب أنه موضوعي لتلك التطورات بغرض استخلاص العبر والاستنارة بها في وضع استراتيجية مستقبلية لمسيرة المشروع في الالفية الجديدة، ويكتسب الكتاب أهمية من أنه يجئ في هذا الوقت لإثراء النقاش الدائر حول المرائي المختلف حولها، ومساهمته في تيسير اتخاذ القرار حول الوجهة التي ينبغي أن يوليها المشروع من حيث

[1] جلال الدين محمود يوسف – كتاب بعنوان مشروع الجزيرة القصة التي بدأت – ط [1] – 1993م- ص44

[2]- عمر محمد عبدالله الكارب – الجزيرة قصة مشروع ورحلة عمر – دار جامعة الخرطوم للنشر – دار الوثائق بركات، الطبعة الاولى -1994م.ص5.

[3]- سليمان سيد أحمد السيد- مشروع الجزيرة الأسطورة الحية (دراسة أولية) ط 1 الخرطوم 2002م – ص23.

مستوي الاستخلاص الذي ينبغي أو لا ينبغي أن يطاله أو يطال الوحدات التابعة له، وتناول الكاتب أيضاً الأهمية الاقتصادية للمشروع والمراحل التي شهدها المشروع وتطور الانتاج والمشاكل والعقبات التي تواجه المشروع .

4- دراسة الطالب: عبد المهيمن عوض عثمان [1]: هذه الدراسة قدمت محاولة لتقييم الأثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروع أم جواسير لتنمية المجتمع، الذي يهدف للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والبيئي من خلال منهج المشاركة عبر اللجان القاعدية في المجتمع، حيث اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي وجمعت البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من خلال الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة عبر استمارة الاستبيان والمقابلة والملاحظة.

5-دراسة الطالب: ياسر الصديق محمد البلولة [2] : تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي مشروع الجزيرة حيث المساحات المزروعة والبنيات التحتية ومعدل إنتاجية الفدان لهذا الصرح الاقتصادي الهام وتكمن مشكلة هذه الدراسة في فقدان جزء مقدر من المساحات المزروعة إما بسبب العطش أو الغرق ونقصان معدل إنتاجية الفدان وانهيار البني التحتية للمشروع، وتناولت فيها التعريف العام لمشروع الجزيرة والتعريف بسياسة التحرير الاقتصادي أخذاً في الاعتبار الحقب الزراعية المختلفة التي مر بها المشروع.

خلاصة الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في الطريقة المنهجية التي اتبعها الباحثون حيث اعتبرها مفاتيح استرشد بها في دراسته واضاف اليها، فهناك علاقة واضحة بين موضوع الدراسة والدراسات السابقة إذ أن تنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات الاقتصادية هو

[1]- عبد المهيمن عوض عثمان – الاثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروع ام جواسير لتنمية المجتمع كنموذج لاستقرار قبيلة الهواوير – ماجستير العلوم في تنمية المجتمع – جامعة النيلين 2006.

[2]- ياسر الصديق محمد البلولة – اثر سياسة التحرير الاقتصادي لمشروع الجزيرة . ماجستير الاقتصاد الزراعي – جامعة ام درمان الاسلامية 2005م.

الرابط الاساسي بينهما، لذلك اتفقت الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في تنمية المجتمعات المحلية .

وتختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات في أنه يركز بشكل دقيق علي موضوع الأثر الاقتصادي للمشاريع المروية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية، باعتبارها عاملاً أساسياً ومهما في التخطيط السليم لمشاريع التنمية، في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية وغيرها، وتلعب كذلك دوراً رئيسياً ومهماً في عملية تقديم الخدمات للمواطنين بخطط علمية مدروسة وممنهجة، وبالطبع فإن الدراسات السابقة والتوقيت الذي أجريت فيه قد نال نصيباً مقدراً مما كان متاحاً من مقومات للتنمية في ذلك الوقت، أما هذه الرسالة فهي تتابع التطور الجديد الذي طرأ في مجال السياسات الاقتصادية للمشاريع المروية (مشروع الجزيرة نموذج) وكيف تلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمعات المحلية، بوضع السياسات والتخطيط السليم الذي يضمن ديمومة التنمية واستدامتها.

الدور الاقتصادي لمشروع الجزيرة:-

تمثل السياسات الاقتصادية، الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بقصد التأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع، وتحمل مدلولات كثيرة، فهي قد تعني الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها كما قد تعني أيضاً الأساليب المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، لذا يمكن القول بأنها تشمل كلاً من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها معاً، فتشمل العديد من الوسائل والأهداف المرتبطة ببعضها، والمصممة في صورة برامج لتحقيق أهداف عريضة، كالتنمية الاقتصادية مثلاً، أو علاج التضخم، أو تحقيق العمالة الكاملة أو غيرها من الأهداف معاً، كما قد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية بمفهوم ضيق في الدلالة علي بعض السياسات الخاصة، بمعالجة مشاكل محدودة، كتغيير الرسوم المفروضة علي إنتاج سلعة معينة مثلاً، وتشمل السياسات الاقتصادية عدداً من السياسات الرئيسية كالسياسة المالية، السياسة التنفيذية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الزراعية، سياسة الضمان الاجتماعي، سياسة صناعة الموارد الطبيعية، وترتكز كل منها علي عدد من الأدوات التي تعتبر بمثابة الوسائل

والطرق والأساليب التي تباشرها الدولة بغية تحقيق التوازن الاقتصادي كسياسات فرعية. وتختلف السياسات الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية للمجتمعات المختلفة، إذ يحدد النظام الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات، الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وإطارها المذهبي وحدودها العامة التي يجب علي المجتمع الالتزام بها ووضع سياساتها في حدودها. لذا سيطرت سياسات التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية علي الاقتصاد السوداني قبل وبعد الاستقلال وبالذات بريطانيا التي كانت تلعب الدور الأساسي بشركاتها العاملة في التجارة الخارجية للسودان. [1]

بعد نجاح تجربة منطقة الزيداب لقيام مشروع للقطن، اتجهت الأنظار بعد ذلك لمنطقة الجزيرة لما كان معروفاً من وجود سهل منبسط ومساحات شاسعة تصل لنحو (5) ملايين فدان، وتربة طينية خصبة من أصلح ما يكون لزراعة القطن وكثافة سكانية مناسبة توفر العمالة المطلوبة للعمليات الزراعية وللحليج وغير ذلك من العمليات.

وبجانب زراعة القطن كانت تزرع ايضاً محاصيل استهلاكية لصالح المزارعين وكان يزرع القمح والفول السوداني وزهرة الشمس والخضر والفاكهة، ويتكبد كل منهم لتسويق هذه المحاصيل تكاليف الترحيل والتسويق .

لقد أفرزت حرب اكتوبر 1973م وما واكبها من تصاعد في أسعار البترول ومن ثم في أسعار جميع السلع الصناعية هزة عنيفة في كيان المشروع وفي اقتصادياته، ويعود السبب في ذلك الي أن المشروع يعتمد كلياً علي واردات المحروقات والجرارات والآليات والمدخلات وقطع الغيار وغير ذلك، وبارتفاع أسعارها جميعاً تضاعفت تكلفة الإنتاج وبخاصة للقطن وساعد ارتفاع معدلات التضخم في الأقطار الصناعية علي تخفيض الواردات لها من السلع الزراعية وتخفيض أسعارها، وأصبح العائد بطبيعة الحال في ظل هذا الوضع وفي ظل سعر الصرف الثابت للعملة المحلية لا يكاد يغطي المنصرفات الجارية للمشروع، نتيجة لذلك تكبد

1- أحمد العبيد علي _ مشروع الجزيرة اقتصادياً واجتماعيا ونقابيا – دراسة تاريخية – 2013م – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – ص45

الزراع والمؤسسات خسارات بالغة جعلت الديون تتراكم علي الزراع لدي بنك السودان الذي كان يقوم بتمويل المشروع وبخاصة تمويل المدخلات الزراعية [1].

وتزامناً مع هذه التطورات تبنت الحكومة خطة اقتصادية، (الخطة الخمسية المعدلة) تقوم علي التصنيع، ومنح القطاع الصناعي أولوية في الاعتمادات من العملات الصعبة، وكان ذلك علي حساب القطاع الزراعي، قامت الحكومة بتشييد العديد من المصانع في مجالات، الغزل والنسيج، والزيوت النباتية والمدابغ، والمطاحن، ومصانع التعليب، والتعبئة وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، ولما كانت موارد البلاد من العملات الصعبة شحيحة فقد أوثر بها القطاع الصناعي، مما حرم القطاع الزراعي من متطلباته الأساسية، وبخاصة في مجالات الإحلال، والصيانة وقطع الغيار، فضاعف ذلك من أزمة المشروع نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني الإنتاجية .هذا أدي الي تدهورت البنيات التحتية وانخفض إنتاجها، وفي غضون ذلك تدهورت البنيات التحتية الأساسية للمشروع، تدهور الوضع في الحقل والمحالج وتكرس ضعف الإنتاجية، وتعمق الإحباط لدي الزراع والمسئولين علي السواء.

وبدلاً من توجيه المسئولية لبؤس التخطيط وبخاصة من قبل المؤسسات الدولية والذي انعكس في تقديم وصفات علاجية لمشاكل الاقتصاد معزولة عن الواقع، ولضعف وفقر السياسات علي مستوي الاقتصاد الكلي ولتذبذب المستوي الإداري علي مستوي المشروع، وللأزمة الاقتصادية العالمية التي أفرزت الكساد وتدني أسعار الخامات الزراعية، فقد صوبت النيران نحو علاقات الإنتاج القائمة علي الشراكة باعتبارها السبب الرئيسي وربما الأوحد لإخفاق المشروع وهيأ المناخ والرأي العام وبخاصة وسط الزراع للتحول من نظام الشراكة لنظام الحساب الفردي.

1- أحمد العبيد علي- مرجع سبق ذكره- ص70.

نظام الحساب المشترك و الفردي:

نظام الحساب المشترك:

استبدل نظام الحساب المشترك بنظام الحساب الفردي المستوحي من إدارة السواقي في شمال السودان، وكانت البداية بتفتيش كركوج طيبة الشيخ عبدالباقي (بالقرب من مدينة ودمدني) بزراعة محصول القطن وتقسيم عائده بنسبة مئوية أو انصبة يتناسب حجمها مع مساهمة كل طرف من عناصر الإنتاج، يطبق هذا النظام حسابياً بخصم التكلفة من جملة عائد القطن علي أن يتحمل الشركاء كل المخاطر التي قد يتعرض لها إنتاج محصول القطن، ويتحمل الشركاء أي تكاليف أخري من التزاماتهم الفردية، بعد نجاح تجربة طيبة كان لابد من إيجاد صيغة تراعي علاقات الإنتاج بين الشركة الزراعية والمزارعين متمثلة في الآتي[1]:

1- الاهتمام بالعنصر البشري ممثلاً في المزارعين وإدخالهم في العملية الزراعية بصورة إيجابية تضمن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الإنتاجية لكل الأطراف المساهمة في العمليات الزراعية والإنتاجية.

2- تأكيد سيطرة الدولة وتحكمها في العملية الإنتاجية مع تقليص دور الشركة الزراعية وأهميتها وتدخلها السياسي في شئون الحكم .

3- تحمل تكلفة الإنتاج والمنافع والأضرار بصورة مشتركة تقلل من المخاطر التي يتعرض لها أي طرف من الأطراف منفرداً في ظل إنتاج زراعي يتسم بالذبذبة.

مزايا وسلبيات الحساب المشترك:-

1/ مزايا الحساب المشترك:-

* نظام الشراكة يوزع المخاطر علي الفقراء، فيه حماية لفقراء المزارعين.

1- حسن المتوكل – تطور الزراعة في السودان – دار هايل للطباعة والنشر – ط1 – 2000م- ص64.

مجلة جامعة البُطانة للعلوم الاجتماعية و الإنسانيّة - العدد (15) ديسمبر 2019 م ISSN: 1858-6848

* يعطي الإدارة السيطرة والصلاحيات الكاملة للإشراف علي عمليات إنتاج المحاصيل وفق اللوائح والنظم الإدارية .

* يمكن الإدارة من تقديم الخدمات الفلاحية والتشغيلية واستجلاب المدخلات والاحتياجات للإنتاج الزراعي بأقل تكلفة .

* تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للدولة والمشروع مما يجعله من انجح المؤسسات العامة.

* نظام الشراكة يعطي الحافز لكل عنصر من عناصر الإنتاج لرفع الإنتاجية [1].

سلبيات الحساب المشترك: -

لهذا النظام عيوب تتمثل في الآتي:-

1/ افتقاره لعنصر الحافز المادي وهذا يقلل من الدوافع لزيادة الإنتاج، ويودي للتدهور الإنتاجي بل هُجرة زراعة القطن والاهتمام بزراعة بعض المحاصيل مثل الذرة والقمح والفول السوداني والخضروات التي لا تخضع للشراكة ويتحمل محصول القطن ديونها وتسرب المدخلات الزراعية الخاصة به مثل السماد والسوبر.

2/ عدم ثبات عائدات القطن نتيجة للذبذبة في الانتاجية والأسعار مما جعل تعميم موازنة مالية الدولة أمراً صعباً .

3/ لم تجد السياسات الرامية لزيادة الإنتاجية تجاوباً من قبل المزارعين نتيجة لإحساسهم بالظلم مما أدي الي كثير من المنازعات مع الدولة حول توزيع الأنصبة.

نظام الحساب الفردي: -

1- طه الجاك طه – نبذة عن مشروع الجزيرة وامتداد المناقل – الخرطوم – 1985م – ص3.

دشنت المرحلة الثالثة من تطور المشروع بتغيير قانون مشروع الجزيرة تغييراً جذرياً شمل تكوين مجلس الإدارة وأسس العلاقة بين أطراف المشروع وذلك من خلال استبدال نظام الشراكة الذي ظل يحكم المشروع منذ تأسيسه في عام 1925م الي نظام أطلق عليه نظام الحساب الفردي الذي بدأ في عام 1981م وحتي 2002م .

مزايا الحساب الفردي:-

أ/ إعطاء المزارع الشعور بالملكية ويجعله ملماً بتكاليف إنتاجه وصافي الأرباح .

ب/ زيادة حافز الإنتاج للمزارع وتأمين حقوقه بزيادة إنتاجه.

ج/ تثبيت دخل الحكومة مما يساعد في التخطيط ووضع الموازنة.

سلبيات نظام الحساب الفردي:

أ/ يصعب وضع فئات تراعي فيها الفوارق الإنتاجية حسب الفوارق التفضيلية (البعد والقرب من مصدر المياه والتفاوت في درجات خصوبة الأرض في الوحدات المختلفة).

ب/ يتحمل المزارع منفرداً الأضرار والأخطار التي تتسبب فيها عوامل طبيعية وبيئية وليست لديه إمكانية السيطرة عليها .

ج/ عدم تحصيل رسوم الأرض والماء من المزارعين الذين يزرعون محصول القطن للمحاصيل الأخرى مما يقلل عائد الدولة والإدارة.

سياسة التحرير الاقتصادي:-

الأثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي عام 1992م (الخصخصة):

نتيجة لانخفاض الدخول الحقيقية للأسر، انخفض المستوي الغذائي والصحي والتعليمي والبيئة السكنية، مما أدي الي انتشار أمراض سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات وعدم القدرة علي الحصول علي الاحتياجات الأساسية وضعف القدرة علي الادخار، كما ترتب علي ذلك ظهور الجريمة العلمية المنظمة، وانتشار المخدرات وسط بعض قطاعات من الشباب نتيجة الإحباط، و ظهور مشاكل سلوكية وأخلاقية في المجتمع السوداني لم تكن موجوده من قبل، اللجوء الي الشعوذة والدجل وتنظيم شبكات للممارسات غير الاخلاقية...الخ، وانتشار الفساد المالي والسياسي وزيادة نسب التعدي علي المال العام. [1]

كل ذلك جعل النظام السياسي يقف عاجزاً عن استيعاب الخطوات السريعة للتغير الاجتماعي نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلين والمهمشين اجتماعياً نتيجة لسياسة التحرير الاقتصادي.

سياسة التحرير الاقتصادي وخصخصة مشروع الجزيرة:-

في إطار خصخصة بعض المشاريع الكبرى في السودان تمت خصخصة مشروع الجزيرة بقرار وزاري رقم (1993م) بدأ التنفيذ في نفس العام علي مرحلتين الأولي إعادة هيكلة المشروع والثانية التصرف في وحدات المشروع وتحويلها الي شركات[2].

تأثير الخصخصة علي العاملين بمشروع الجزيرة:-

كان الاهتمام بعنصر العمل في مشروع الجزيرة منذ بداية المشروع حيث كان في حدود ضيقة في منطقة طيبة الشيخ عبدالباقي، وتدريجياً قامت الإدارة بتوظيف أقل عدد من العمالة بالدرجة التي تمكن من استغلال أقصي قدر من الموارد الطبيعية والمادية، وقد سارت الإدارات

1- هاجر علي محمد بخيت حبة – الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي – ورشة تداعيات سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاعات المختلفة – مركز التنوير المعرفي 212- ص15.

1- عبدالرحيم حمدي – مرجع سبق ذكره- ص89.

المتعاقبة علي المشروع علي نفس النمط في إدارة الموارد البشرية، يتمثل عنصر العمل في مشروع الجزيرة من المزارعين والموظفين والعمال الزراعيين الثابتين والموسمين.[1]

تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بالمشروع: -

تغيرت التركيبة الاجتماعية داخل مشروع الجزيرة والمناقل منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بتدرج التدهور الي أسوا لعلاقات الإنتاج وشبكة الري وتقليص المساحات المزروعة لمشاكل الري والتمويل للعمليات الزراعية والإنتاجية والبنيات التحتية المتمثلة في ورش الري والحفريات والهندسة الزراعية والمحالج والسكة حديد الجزيرة بورت....الخ، وعدم دخول الآلة في العمليات الزراعية والإنتاجية التي تساعد في تغير البنية الاجتماعية لكل القوة المشاركة في العملية الإنتاجية بدخول قوة اجتماعية جديدة لها قدرة علي التطور (عمال الآليات الزراعية والإنتاجية)[2].

لذا نجد أغلب العمليات الزراعية والإنتاجية تتم بطريقة بدائية، وبأعداد كبيرة من العمال الزراعيين وتستغرق زمن أطول، وتعطي إنتاجية أقل بسبب التأخر في زمن العمليات الزراعية والفاقد الكبير في العمليات الإنتاجية، مثل حصاد الذرة والفول وجني القطن لمشقة العملية وتحتاج لجهد كبير وتستغرق زمن طويل، كذلك من الأسباب التي أدت الي انخفاض الإنتاج البذور الغير محسنة، وأيضا النقص في المياه، وأيضاً سوء الإدارة للمشروع، كل هذه الأسباب أدت الي انخفاض الأرباح الصافية الناتجة من المحاصيل (القطن، القمح، الفول، الذرة) وهذا أدي الي عجز في مستوي معيشة المزارعين، مما أدي الي تشريدهم ودفعهم لبيع ممتلكاتهم، وأسباب هجرتهم الداخلية والخارجية وحرمانهم وحرمان أسرهم من التمتع بحياة معيشية كريمة، إن معظم ذوي الدخول المنخفضة يلجأون الي أعمال أخري وخاصة ما بين (30- 60) سنة والفئة ما بين (60- 90) سنة أصبح ارتباطهم بالأرض وجدانياً، حيث

2- سليمان سيد أحمد السيد- مشروع الجزيرة الاسطورة الحية مرجع سبق ذكره – ص27.

3- مهدي عثمان الركابي أحمد- أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني – مكتبة الشريف الاكاديمية – الخرطوم- 2012م ط2- ص42.

أصبحت الأسر تعتمد علي دخل أبنائها الموظفين والمغتربين في مواجهة ظروف الحياة المختلفة . أما أغنياء المزارعين يمتلكون أدوات الإنتاج من جرارات وحاصدات وعربات قادرين علي التمويل والعمل التجاري كتجارة المحاصيل الزراعية والمتعهدين في التفاتيش أصبحت هي الفئة الأكثر فائدة من تطبيق سياسة الخصخصة.[1]

قانون مشروع الجزيرة - يوليو 2005م [2]:-

عمقت السياسات الزراعية لمختلف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للفصل بين توزيع عائد الإنتاج والجهد المبذول في العملية الإنتاجية، كما تبين من تجربة سياسة التكثيف والتنوع الزراعي موسم (71- 1972م) (تجربة ود النعيم) التي أوصي بها صندوق النقد والبنك الدولي، وبرامج إعادة تأهيل المشروع التي توجت بغرض نظام الحساب الفردي (81-1982م) في أعقاب توصية الخبير (ريست) في منتصف الستينات من القرن الماضي(برنامج المعونة الأمريكية المقدم لحكومة عبود) بتخلي الدولة وانسحابها عن المساهمة في عملية التمويل، ودخول محفظة البنوك التجارية في عملية التمويل، وأخيراً إعادة هيكلة المشروع وخصخصة الإدارات الخدمية التابعة لمجلس إدارة المشروع هي الخدمات الآلية، وإكثار البذور، والهندسة الزراعية، مؤسسة الحفريات، المحالج، .....الخ، تمهيداً للانقضاض علي ما تبقي من قواعد أساسية يرتكز عليها المشروع في أداء مهامه الإنتاجية الأساسية ممثلة في الأرض ومياه الري تمثلت في توصيات لجنة تاج السر مصطفي عام (1994م) ورفعت التوصيات ثلاثة محاور: -

1- سليمان سيد أحمد السيد- مشروع الجزيرة الاسطورة الحية - مرجع سبق ذكره ص 20.

2- الامين عبدالباقي- تدهور مشروع الجزيرة والمناقل . وبرنامج لإصلاح زراعي- موقع كل الاقتصاديين 2011م - ص66.

أ- تمليك الأرض لأجل قصير غير محدد وفصل شبكة الري الصغرى والكبرى.

ب- قيام شركة مساهمة بإدارة أجنبية .

ج- رفع يد الدولة عن المشروع ويقتصر دورها علي الإشراف.

يري الباحث ومن خلال معايشته في المشروع، أن هذه التوصيات غير مقبولة، لأن الأرض هي ملك لحكومة السودان ويجب عدم تمليكها إلا لأصحاب الملك الحر، أما المحور الثاني السودان به كوادر إدارية مؤهله تستطيع أن تدير المشروع، أما المحور الثالث رفع الدولة يدها عن تمويل العمليات الزراعية أدخل صغار المزارعين في ديون مع البنوك، وهذا أدي الي هجرة المزارعين العمل الزراعي والانتقال الي المدن للعمل في مهن هامشية، فتأهيل المشروع هو الهدف الأساسي لوقف سياسة الخصخصة وتحسين الوضع المعيشي للعاملين وتحفيزهم ودعمهم لزيادة الانتاجية وتطوير الانتاج وخفض التكلفة .

وضع برنامج لإصلاح زراعي صناعي يساهم في تأهيل المشروع علي المدي القصير والمتوسط والطويل مرتبط بتنمية اقتصادية دائمة لصالح الأغلبية من الفقراء والمهمشين ومتوسطي الدخل من المزارعين والعمال الزراعيين مدعومة بديمقراطية اقتصادية وادارية ومرتبط بالتطبيقات العلمية والتكنولوجية الزراعية[1].

إن قانون مشروع الجزيرة (2005م) تمت صياغته بصورة جعلته متاح لعديد من قيادات المشروع،، وهذه من العيوب الأساسية للقانون، ثم مجلس إدارة المشروع فشل في إصدار اللوائح التي تساعد في حسن تنفيذ القانون علي الوجه الذي قصد منه، ومن عيوب القانون إعطاء مجلس الإدارة صلاحيات تنفيذية كثيرة وكبيرة، مما أدي الي تدهور المشروع. وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التي كفلها القانون لمجلس إدارة المشروع، بيد أنه أغفل تحديد الجهة التي

31- الامين عبدالباقي – دراسة حول الإصلاح الزراعي في مشروع الجزيرة – الملف الاقتصادي – 2011م – ص31.

يمكن أن يحاسب اليها مجلس الادارة، قانون مشروع الجزيرة لعام (2005م) لم يحدد أجلاً أو قيداً زمنياً لمجلس الإدارة، مما يدل علي أن القانون وضع علي عجل، قانون مشروع الجزيرة لعام (2005م) يشير الي استحداث بحوث زراعية خاصة بالمشروع، متناسياً هيئة البحوث الزراعية التي أنشئت من أجل مشروع الجزيرة، فكان الأولي دعمها وتطويرها ومدها بالإمكانيات المطلوبة، تم مؤخراً اعتماد قانون مشروع الجزيرة لعام (2005م) ومن أهم ملامحه معالجة ملكية الأرض، وتكوين روابط مستخدمي المياه، إلا أن إدارة المشروع فشلت في تعويض ملاك الأراضي، وايضا فشلت في تكوين روابط مستخدمي المياه مما أدي الي تدهور المشروع. ، كل هذه التغييرات أثرت علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يجيب علي السؤال ما تأثير تغيير سياسات المشروع علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالأخص قانون (2005م) [1].

عرض نتائج الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث أداة الاستبيان في جمع البيانات حيث تم توزيع (800) استمارة علي المزارعين بأقسام مشروع الجزيرة والمناقل المختلفة التي تقع داخل المنطقة المروية، واستخدم الباحث برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) لمعالجة وتحليل البيانات

الصدق والثبات:

جدول رقم (1) قيمة معامل الثبات

	عدد الفقرات	معامل الثبات
المقياس الكلي	12	0.97

المصدر: الباحث من المسح الميداني (2017م).

[1]– الامين عبدالباقي– تدهور مشروع الجزيرة والمناقل . وبرنامج الإصلاح الزراعي– مرجع سبق ذكره – ص73.

يوضح الجدول أعلاه نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.97 ويدل ذلك على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

جدول رقم (2): قيمة معامل الصدق

	عدد الفقرات	معامل الصدق
المقياس الكلي	12	0.98

المصدر: الباحث من المسح الميداني (2017م).

يشير الجدول أعلاه إلى قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت 0.98 وهي قيمة عالية جداً، تدل على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه؛ أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانباً سواه.

الخصائص الأساسية للعينة:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي للعينة حسب الحيازة:

الحيازة	التكرارات	النسبة المئوية
1____5 فدان	332	%42.5
6____10 فدان	405	%51
11____20 فدان	41	%6
أخرى	4	%0.5
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني،2017م.

الجدول اعلاه يوضح ان معظم المزارعين(93.5%) يمتلكون حيازات من (1-10) فدان بينما نجد أن نسبة (0.5 %) فقط يمتلكون أكثر من (20) فدان.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي للعينة حسب زراعة الحواشة:

زراعة الحواشة تتم بواسطة	التكرارات	النسبة المئوية
المزارع واسرته	536	%69
الشراكة	172	%21
إيجار العمال	39	%5
إيجار الارض (الدقندي)	35	%5
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح ان (69%) من المستجيبين تتم زراعة حواشاتهم عن طريق المزارع وأسرته، لأن في ذلك الوقت (1950- 1980م)، كانت الاسرة تعتمد علي مهنة الزراعة والرعي، ولكن في الفترة الاخيرة من عمر المشروع ونسبة للخسارة الكبيرة التي تعرض لها المزارعين نتيجة للسياسات الخاطئة لإدارة المشروع، ترك الأبناء مهنة الزراعة التي كانوا يساعدون فيها آبائهم، وهاجروا الي المدن بحثا عن عمل في الورش وقيادة البصات وغيرها من المهن الهامشية، ولكن في الفترة الاخيرة أصبح المزارع يعتمد علي العمالة الاجنبية بنظام الشراكة، وهذه العلاقة لا تخدم الجانب الاقتصادي في عملية التنمية.

جدول رقم (5) التوزيع النسبي للعينة حسب دواعي قيام مشروع الجزيرة وأثره الاقتصادي علي تنمية المجتمع المحلي:

العبارة	لا أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة
اقتصادية	%8	%16	%4	%3	%69
سياسية	%51	%20	%15	%8	%6
ثقافية	%47	%16	%16	%15	%6
اجتماعية	%6	%44	%7	%8	%24

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح دواعي قيام مشروع الجزيرة وتشير النسب المئوية الى ان دواعي قيام المشروع اقتصادية واجتماعية بنسبة (93%). بعد تأميم المشروع كانت أهداف المشروع تتمثل في: استغلال الموارد الطبيعية والزراعية وتسويقها تجارياً، وسد الفجوة الغذائية وتامين الغذاء، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتطوير وترقية الخدمات الاجتماعية كالتعليم والوقاية العلاجية، والاهتمام بالجوانب الروحية والثقافية، والاهتمام بالجوانب الاستثمارية وذلك لزيادة الصادر حتي تسهم في الدخل القومي. ويتضح من تلك النتائج أن المشروع يخدم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين اكثر من الجوانب السياسية والثقافية .

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب إسهامات اتحاد المزارعين في وضع السياسات الاجتماعية والخطط والدراسات المستقبلية بمشروع الجزيرة:

العبارة	**لا أوافق بشدة**	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
إنشاء مطاحن الغلال	%36	%25	%23	%14	%3
إنشاء مصانع النسيج	%36	%25	%22	%11	%6
إنشاء بنك المزارع	%22	%16	%12	%36	%14
إنشاء شركة السودان للأقطان	%40	%21	%22	%14	%3

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول اعلاه يوضح أن إسهام اتحاد المزارعين في وضع السياسات الاجتماعية والخطط والدراسات المستقبلية بمشروع الجزيرة عن طريق إنشاء بنك المزارع. بعد خصخصة المشروع وإتباع سياسة التحرير الاقتصادي تضرر كثير من صغار المزارعين من القروض التي كانوا يقترضونها من البنوك للعمليات الزراعية، فتركوا الزراعة وهاجروا إلى المدن بحثاً عن عمل، واعتمدوا على نظام الشراكة في زراعتهم لحواشاتهم أو إلى نظام الدقندي.

جدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب مشكلة المزارعين بمشروع الجزيرة:

العبارة	**لا أوافق بشدة**	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
تملك الأرض	%9	%2	%2	%12	%75
الري	%79	%5	%2	%7	%7
التمويل والإدارة	%77	%9	%2	%5	%7
التركيبة المحصولية	%78	%6	%3	%6	%7

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح أن أهم المشاكل التي واجهت المزارعين هي تملك الأراضي بنسبة (75%).

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي للعينة حسب العقبات التي واجهت المشروع:

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
لا ينطبق	102	%13
التخطيط	342	%44
التقييم	28	%3.6
التنفيذ	307	%39
اخرى	3	%0.4
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول اعلاه يوضح أهم العقبات التي واجهت المشروع تمثلت في التخطيط والتنفيذ بنسب (44) و(39)، ويلاحظ من الجدول ضعف الجهاز التنفيذي والاداري وهذا بدوره ينعكس علي مستوي الحقل وتدني الإنتاج والإنتاجية .

جدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري النسبي للعينة هل تفضل إجراء تغيير علي قانون مشروع الجزيرة 2005م:

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	751	%96
لا	31	%4
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة (96%) يوافقون إجراء تغيير علي قانون مشروع الجزيرة 2005م.

جدول رقم (10) يوضح التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب نوع التغيير علي قانون مشروع الجزيرة 2005م:

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
جزئي	736	%94
كلي	46	%6
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة (94%) يعتقدون أن التغيير علي قانون مشروع الجزيرة 2005م كان جزئياً.

مجلة جامعة البُطانة للعلوم الاجتماعية و الإنسانيّة - العدد (15) ديسمبر 2019 م ISSN: 1858-6848

جدول رقم (11) يوضح التوزيع التكراري للعينة حسب الرأي الشخصي للمزارعين في قانون مشروع الجزيرة 2005م في تحقيقه لرغباتهم:

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
يحقق الرغبات الكلية للمزارعين	**%73**	%5	%2	%8	%12
يحقق بعض رغبات المزارعين	%2	%7	%5	%8	%78
لا يحقق رغبات المزارعين	%5	%5	%6	%10	%74
أرغب في إجراء وتعديلات عليه	%4	%7	%4	%17	%68

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح أن قانون مشروع الجزيرة 2005م لا يحقق الرغبات الكلية للمزارعين وإنما حقق بعض رغباتهم بنسبة 78%، وأن معظم المستجيبين يرغبون في إجراء تعديلات علي القانون بنسبة بلغت 68% . تم مؤخراً اعتماد قانون مشروع الجزيرة لعام (2005م) ومن أهم ملامحه معالجة ملكية الأرض وتكوين روابط مستخدمي المياه، إلا أن إدارة المشروع فشلت في تعويض ملاك الأراضي، وايضا فشلت في تكوين روابط مستخدمي المياه مما أدي الي تدهور المشروع ، كل هذه التغييرات أثرت علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يجيب علي السؤال ما تأثير تغيير سياسات المشروع علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالأخص قانون (2005م).

جدول رقم (12) يوضح التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب النظام الذي حقق ارباحاً أفضل للمزارعين:

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
نظام الحساب المشترك	65	%8
نظام الحساب الفردي	630	%81
سياسة التحرير الاقتصادي	87	%11
المجموع	782	%100

المصدر: نتائج المسح الميداني، 2017م.

الجدول أعلاه يوضح أن النظام الذي حقق ارباحاً أفضل للمزارعين هو نظام الحساب الفردي بنسبة بلغت (81%) . فالمشروع مر بعدة علاقات إنتاج حيث بدأت إدارة المشروع شركة، وحكمت العلاقة بين المزارعين والشركة والحكومة بما يسمي الحساب المشترك وهذا النظام له مساوي ومحاسن، ومن ثم تم إدخال نظام الحساب الفردي حيث يحاسب كل مزارع علي حده، وكان الهدف هو عدم أخذ جهد المزارع المنتج لصالح المزارع غير المنتج. ونحسب أن كلا العلاقتين لها مميزات ونواقص. وفي الفترة الاخيرة من عمر المشروع جاءت سياسة التحرير الاقتصادي التي عملت علي خصخصة المشروع، ورفعت الدولة يدها من عملية التمويل وهذا النظام أدي الي تدهور المشروع .

الخلاصة:

مشروع الجزيرة يكتسب أهمية بالغة من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية، فهو صرح حضاري مثلما الاهرامات صروح حضارية، فالهدف من قيام المشروع في تلك الفترة المساهمة في الاقتصاد السوداني لأن محصول القطن الذي كان به يمثل (45%) من صادرات السودان وهذا ما أكدته الدراسة في السؤال عن دواعي قيام مشروع

الجزيرة حيث أكد المستجيبين ان دواعي قيام مشروع الجزيرة اقتصادية واجتماعية بنسبة (93%) .

ولا يقف دور مشروع الجزيرة في دعم الاقتصاد الوطني بما يقدمه من مساهمات مباشرة تتمثل في الإنتاج والعمالة فحسب بل كانت هنالك مساهمات غير مباشرة يضيفها المشروع للدخل القومي، كالعوائد الجمركية علي الآلات والأسمدة والمبيدات الحشرية والخيش المستورد من الخارج والمواصلات السلكية واللاسلكية، والهيئة المركزية للكهرباء والمياه والبنوك والمصارف العديدة في مجالات الخدمات الأخرى.

وفي فترة التسعينات وخاصة في السنوات التي أعقبت تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي كان هناك تغييراً سلبياً في مستوي معيشة المواطنين وقد كان هذا التدهور في مستويات المعيشة نتيجة لزيادة الأسعار التي لا تتناسب مع مستويات الدخل وانعكس هذا الأثر علي مجمل سكان السودان وليس علي مجتمع مشروع الجزيرة.

مشروع بهذا الحجم كان له تأثير مباشر علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ومن أهم أهداف أي مشروع ري أن يوفر محاصيل صادر ومواد خام للصناعة المحلية، وتقديم الخدمات الضرورية من صحة وتعليم ومياه شرب ونشاط اجتماعي، وقبل ذلك توفير فرص عمل لقطاعات واسعة في المجتمع وقد نجح مشروع الجزيرة عبر السنين في كل ذلك علي الرغم من بعض العثرات التي اعترضت طريقه وتغلب عليها.

نتائج الدراسة:

1- أوضحت الدراسة من خلال نتائج المنهج الوصفي التحليلي للبيانات وبناءً علي إفادات المستجيبين والنسب المئوية أن (93%) يوافقون وبشدة علي أن دواعي قيام مشروع الجزيرة اقتصادية واجتماعية، ويتضح من تلك النتائج أن المشروع يخدم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين اكثر من الجوانب السياسية والثقافية .

2- نجد أن مشروع الجزيرة ساهم برفع مستوي معيشة المزارعين وذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية بنسبة بلغت (50%)، وتمليك وسائل الإنتاج بنسبة بلغت (11%). ويتضح من تلك النتائج أن المشروع يخدم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين اكثر منه في الجوانب السياسية والثقافية .

3- أن معظم المستجيبين أكدوا أن التغيير علي قانون مشروع الجزيرة (2005م) كان تغييراً جزئياً بنسبة (94%)، بينما (74%) من المستجيبين يوافقون بشدة علي ان القانون لا يحقق الرغبات الكلية.

4- يعتبر نظام الحساب الفردي أفضل نظام حقق للمزارعين أرباحاً بنسبة(81%) مقارنة بالأنظمة الأخرى.

توصيات الدراسة:

1- علي إدارة مشروع الجزيرة تكوين لجان من اختصاصين لمراجعة كل النظم والقوانين التي وضعت في الفترة الأخيرة وبالأخص قانون (2005م) واستبدالها بقوانين وتشريعات جديدة تلبي طموحات المزارعين بمشروع الجزيرة .(معالجة الأثار السالبة التي نتجت عن تطبيق قانون 2005م وذلك بتعديل المواد التي تسببت في ذلك).

2- علي إدارة مشروع الجزيرة حل مشاكل التخطيط والتنفيذ ومشكلة تمليك الأراضي، وذلك بتقوية الجهاز التنفيذي، والإدارة الزراعية لتجويد التخطيط والتنفيذ علي مستوي الحقل ولرفع الإنتاج والإنتاجية، وإعطاء الإدارة القدر المناسب من السلطات لتقوم بدورها كاملاً.

3- وضع برنامج زراعي وأضح عبر تخطيط سليم وتمويل يمكن من جلب المدخلات وإدارتها بصورة سليمة وتحديد المحاصيل ذات العائد العالي ورفع كفاءة الإنتاج.

4- يجب تفعيل نظام الحساب الفردي الذي حقق للمزارعين أرباحاً أفضل، لان سياسة التحرير الاقتصادي تقوم علي رفع الدعم عن السلع والخدمات.

5- إذا كانت الزراعة هي المحرك الأساسي للاقتصاد القومي بالسودان ويعتمد عليها أكثر من(80%) من سكانه في معاشهم فإن الدعم الحكومي للزراعة من خلال السياسات المشجعة أو التمويل اللازم في غاية الأهمية، وذلك بتوفير الدولة بطريقة مباشرة أو من خلال المصارف التمويل علي أساس فردي بضمانات ميسرة بعد دعم كل الأنشطة الزراعية المشتركة مثال(السماد- المبيدات- التسويق....الخ) التي تعين المزارع علي أداء واجبه في بيئة صالحة.

6- تشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في عمليات تنفيذ برنامج النهضة الزراعية، من حيث الإنتاج والتسويق والتدريب والبحوث والتصنيع والاستهلاك والصادر.

7- دعم مراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا والتعليم الزراعي الأكاديمي والفني ومؤسسات الإحصاء الزراعي وإصلاح هياكل ومؤسسات التسويق.

المراجع والمصادر :

1) إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية- دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني- مكتبة راس النبع – الطبعة الاولي- بيروت- 2002م.
2) أحمد العبيد علي – مشروع الجزيرة اقتصادياً واجتماعياً ونقابياً – دراسة تاريخية – 2013م – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
3) جلال الدين محمود يوسف – كتاب بعنوان مشروع الجزيرة القصة التي بدأت – ط [1] – 1993م.
4) حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار كامل للنشر والتوزيع – عمان 1997م.
5) حسن المتوكل – تطور الزراعة في السودان – دار هايل للطباعة والنشر – ط1 – 2000م.
6) حمد صفوت قابل- نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية – بدون اسم ناشر- 2008م.
7) رشاد احمد عبداللطيف – تنمية المجتمع المحلي – ط1- 2007م- دار الوفاء لدينا الطباعة والنش ر – الاسكندرية.
8) السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية - إيتراك للطباعة والنشر – ط1 – 2009م.
9) سليمان سيد أحمد السيد- مشروع الجزيرة الأسطورة الحية (دراسة أولية) ط 1 الخرطوم 2002م.
10) سيد نميري- التخطيط الاقتصادي في السودان – جامعة الخرطوم للنشر – 1978م.
11) صابر بلول- السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر – مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25- العدد الأول.
12) صلاح عثمانة – التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج- مؤسسة دار العلماء – 1997م.
13) طه الجاك طه – نبذة عن مشروع الجزيرة وامتداد المناقل – الخرطوم – 1985م.

14) عبد الرحيم مسعد ومحمد المؤمن واخرون – التنمية في الوطن العربي – دار الكندي للنشر والتوزيع – اربد – 1995م .
15) عبدالرحيم حمدي – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي – صحيفة الشرق الأوسط – العدد 8247 – الاربعاء -5- ربيع الثاني 1422هـ – 2001م.
16) عمر عبدالوهاب- حسن كمبال – القطن في السودان -1994م- اعداد الادارة الزراعية مع وحدة التخطيط الاقتصادي ببركات – (بحث غير منشور) ص12 – دار الوثائق بركات.
17) عمر محمد عبدالله الكارب – الجزيرة قصة مشروع ورحلة عمر – دار جامعة الخرطوم للنشر – دار الوثائق بركات، الطبعة الاولى -1994م.
18) عمر محمد عبدالله الكارب – الجزيرة قصة مشروع ورحلة عمر – دار جامعة الخرطوم للنشر – دار الوثائق بركات، الطبعة الاولى -1994م.
19) عمر محمد عبدالله الكارب- الجزيرة قصة مشروع ورحلة عمر – دار جامعة الخرطوم للنشر – دار الوثائق بركات – الطبعة الاولى – 1994م .
20) محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار الكتاب للتوزيع القاهرة، الطبعة الثانية، 1979م.
21) محمد العوض جلال الدين، بعض قضايا السكان والتنمية في العالم الثالث، مركز البحوث والدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم- 1970م.
22) محمد بهجت جادالله كشك – تنظيم المجتمع من المساعدة الي الدفاع – الاسكندرية – المكتبة الجامعة- 2003م .
23) محمد صفوت قابل – نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية – بدون اسم ناشر- 2008م.
24) محمد عبدالعزيز عجمية- التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- الاسكندرية – 2010م – الدار الجامعية.

25) محمد عبدالفتاح محمد عبدالله، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث – الاسكندرية 2003م .

26) محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية – الاسكندرية – دار الجامعات المصرية للنشر 1979م.

27) محمد علي الليثي– التنمية الاقتصادية – الاسكندرية – دار الجامعات المصرية للنشر 1979م .

28) محي الدين صابر – الحكم المحلي وتنمية المجتمع – مركز تنمية المجتمع في العالم العربي – سرسر الليان –1963م.

29) مهدي عثمان الركابي أحمد– أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني – مكتبة الشريف الاكاديمية – الخرطوم– ط2– 2012م.

30) هاجر علي محمد بخيت حبة – الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي – ورشة تداعيات سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاعات المختلفة – مركز التنوير المعرفي– 2012م.

مواقع الإنترنت:

Alnoor.se:article.asp. htt://www.–

__ htt://www.marefa.arg.

(5)
كفاية القيم الروحية والأخلاقية في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية لمتطلبات النظام المالي

د. الطيب محمد سليمان فضل السيد
أستاذ المحاسبة المساعد جامعة البطانة

المستخلص

القيم الروحية و الأخلاقية النبيلة هي التي تجعل الإنسان يخلف و يتميز عن غيره من المخلوقات، لذلك يعد ضرورة حمية في أي نشاط بشري. هدفت الدراسة إلى التأكد من أن منهج العلوم المالية بالجامعات السودانية كافية من حيث تضمينها للقيم الروحية والأخلاقية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب طبيعة هذه الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن هنالك اختلاف في وجهات النظر بين الجامعات السودانية حول مدى تضمين منهج العلوم المالية ومراعاتها للقيم الأخلاقية والروحية. وبناءً على ذلك توصي الدراسة بإعادة النظر في منهج العلوم المالية بالجامعات السودانية حتى تتفق مع احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وأن ينصب تفكير الجامعات السودانية من خلال مناهجها لعلوم المال على جانب القيم الروحية والأخلاقية بنفس اهتمامها

The Adequacy of spiritual and moral values in Financial Science Curricula at Sudanese Universities to the Requirements of the Financial System

Dr. Eltayeb Mohammed Sulayman

Abstract

The noble spiritual and moral values makes human different and distinguished from the rest of the creatures. This study aimed to ensure that the financial science curricula in the Sudanese universities are sufficient in terms of spiritual and moral values. To obtain useful results and readings, the researcher used descriptive analytical method which s suitable for the nature of such a study. The study reached to a set of conclusions: there are different viewpoints among Sudanese universities about to what extent spiritual and moral values are actually

included in the financial science curriculum. Based on that the study has recommended reviewing the financial science curriculum to conform with the social and economical needs of the society and the spiritual and moral values are to be equally thought of as of knowledgeable aspects in the curriculum.

1-1 المقدمة:

النظام المالي والمصرفي الإسلامي في السودان شاركت في وجوده مجموعات سياسية مختلفة في حقب تاريخية متباينة ومتسلسلة تسلسلاً أفضى به أن يأتي في وقت يكاد أن يكون مناسباً. هذا النظام الذي تعثر كثيراً في قدومه له متطلبات أساسية ومقومات رئيسية لضمان ثباته واستمراريته. ولابد من تضافر كل الجهود على مختلف المستويات لتوفير هذه المقومات. وبمعنى آخر لابد من تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة لهذا النظام. وأول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو تهيئة الكادر البشري الذي تقع على عاتقه ريادة هذا النظام. ومن المعلوم أن الكادر البشري يتم تهيئته وتأهيله عبر مؤسسات تعليمية وتدريبية محددة وهي مؤسسات التعليم الأولي والعالي. وبالأخص تلك المؤسسات التي تعني بدراسة العلوم المالية بالجامعات السودانية.

وتعود نشأة مؤسسات التعليم العالي في السودان إلى قيام المعهد العالي عام 1912م ومدرسة كتشنر الطبية عام 1924م والمدارس العليا في نهاية الثلاثينيات. بعد ذلك بدأت التعليم العالي في التوسع إلى أن جاءت ثورة الإنقاذ الوطني والتي كانت أهم إنجازاتها:

أ/ تعريب الدراسة بالمرحلة الجامعية.

ب/ إنشاء الجامعات الولائية وعددها (19) جامعة.

ج/ التوسع في التعليم العالي الأهلي والأجنبي بقيام ثلاث جامعات و(26) كلية ومعهد.

د/ مضاعفة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي، [موقع وزارة التعليم العالي على الإنترنت 2007م].

بالتالي تعددت مؤسسات التعليم العالي بالسودان وتضاعفت عبر حقب تاريخية مختلفة وتعددت معها الكليات المتخصصة في العلوم المالية وتكاد لا تخلو جامعة سودانية من

كلية متخصصة في الجوانب المالية. هذا التوسع يفترض ان يأخذ في الاعتبار توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في الفترة من 21- 26 فبراير (1976م) والتي تتمثل في:-

1/ أن تعنى جامعات العالم الإسلامي بتدريس الاقتصاد الإسلامي روحاً وأخلاقاً ورعاية جهود البحث العلمي في مجالاته.

2/ أن تصل جامعات العالم الإسلامي ومؤسساته التعليمية بدراسة الاقتصاد إلى المستوى الذي يجعل منهاج الدراسة الاقتصادية في تلك المؤسسات قائماً على الإطار والمنهجية الإسلامية، حتى تتكون عقلية أبناء الأمة وقياداتها الاجتماعية على أساس من القيم الأخلاقية والروحية . [صنقور (2006م)]

وبما أن السودان من الدول التي شاركت في هذا المؤتمر فيجب عليه أن يجعل توصيات هذا المؤتمر واقعاً معاشاً في مؤسساته الأكاديمية والمهنية أي ان يتبنى هذه التوصيات في اقتصاده ذات الوجهة الإسلامية.

في هذا الإطار توصل إبراهيم (2007م) الى:

- ضرورة تقديم معرفة اسلامية لدارسي العلوم الحديثة، وأن لا تكون الدراسة الجامعية دراسة معرفية بحتة تهمل الجوانب الروحية والاخلاقية، وذلك لتنمية الشخصية الإسلامية بشكل متوازن ومتكامل.
- أن لا يتضمن المنهج الدراسي ما يتعارض مع التصور الاسلامي للإنسان والكون والحياة. ويعني ذلك في حالة العلوم المكتسبة القيام بإعادة صياغة للعلم موضوع التخصص والتأكد من خلوه من المفاهيم والتصورات اللادينية وغير الأخلاقية.
- أن تضطلع مراكز التربية بالجامعات الاسلامية بتوجيه الفكر التربوي الإسلامي وتنشيطه في القضايا المتصلة بالمناهج الدراسية، حتى يحدث نوع من التراكم المعرفي يسد الفراغ الحالي(و يُقصد بهذا الفراق فيما يتعلق بالدراسة، التناقض بين ما يدرسه الطالب الجامعي من منهج وبين الواقع الذى سوف يعمل فيه).

وخلصت دراسة أبو النور وآخرون(2006م)، إلى أن آلية تحديث المناهج في الجامعات السودانية تسير على وتيرة بطيئة وببيروقراطية قوية وهذا يجعل حركة المجتمع أسرع من حركة الجامعات. (ويلاحظ أن التغيرات المتعلقة بتأصيل النظام المالي طرأت على المجتمع السوداني منذ بداية الثمانينات بينما لم تواكب المناهج الجامعية هذه التغيرات حتى الآن).

وتأكيدا لذلك أوصت الدراسة السابق ذكرها بضرورة تحديث البرامج الدراسية كل فترة زمنية لا تزيد عن عشرة سنوات نظرا للتغيرات المتلاحقة في المجتمع. وأنه لابد من تفعيل وتجديد المناهج الدراسية في كليات الاقتصاد والادارة حتى تحقق هذه الكليات الاهداف المنشودة على المستوى القومي وحتى يجد الخريجون فرص عمل تواكب ما درسوه.

1-2 مشكلة الدراسة:

مما سبق تقديمه تصبح الحاجة ضرورية إلى ضمان أن مناهج العلوم المالية والتي يترتب عليها تخريج كوادر لقيادة التنمية، تتضمن مجموعة مقدرة من القيم الروحية والأخلاقية وذلك لتحقيق أغراضها وأهدافها التدريسية، ذلك أن عدم التناسب وعدم التوافق ما بين مضامين مناهج العلوم المالية، وما بين الأهداف، يفضي إلى وجود مشكلة تتمثل في وجود فجوة بين المتغيرين؛ المتغير الثابت (الأهداف) والمتغير التابع (المحتويات والمضامين)، بمعنى أن المحتويات ستكون غير كافية لتحقيق الأهداف التدريسية.، وهي بالتالي تحتاج إلى تصحيح وتقويم حتى تتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ في الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك كان لابد من التحقق من أن المناهج والمقررات المالية والاقتصادية التي تدرس في الكليات المعنية بالجامعات السودانية تشتمل على قدر كافي من المضامين الاخلاقية والروحية بحيث تكون كافية لتخريج كوادر مشبعة بهذه القيم يمكن من خلالها تنزيل مفاهيم ومبادي النظام المالي الاسلامي علي ارض الواقع.

1-3 أسئلة الدراسة:

1/ ما واقع القيم الروحية والأخلاقية في مضامين ومحتويات مناهج علوم المال بالجامعات السودانية؟

2/ مدى كفاية القيم الأخلاقية والروحية في مناهج العلوم المالية لإخراج كادر مؤهل.

3/ هل هنالك فجوة بين ما استهدفته مناهج علوم المال من قيم روحية وأخلاقية وبين ما تضمنته ؟

5/ ما الرؤية المستقبلية لتحسين وترقية مناهج علوم المال من حيث القيم الروحية والأخلاقية ؟

1-4 هدف الدراسة:

بما أن المناهج الدراسية في الجامعات السودانية هي جوهر العملية العلمية وتعكس أخلاقيات المجتمع و مدى التطور والتغير الذى يحدث فيه لذلك نجد أن هنالك حاجة لتقويم وتحديث متواصل لهيكل البرامج الدراسية ومضمونها ومحتواها من اجل التطور النوعي لهذه البرامج وصولا لدرجة عالية من الرضاء للدارسين والمجتمع. بالتالي هدفت الدراسة إلى ضمان أن مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية تحتوي على أكبر قدر ممكن من المفاهيم الروحية والأخلاقية، أي أن الدراسة تهدف الى الربط ما بين الجانب النظري والجانب العملي. ومعرفة مدى تحقيق المناهج لأهدافها وهل تتوفر فيها المقومات الأساسية لقيام هذا الأمر حتى يتم تحرير اتجاهات تطويرها؟ أو وضع الاقتراحات المناسبة لأحداث هذا التطوير.

1-5 أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تتناول هذه الدراسة قضية تتعلق بثقافة الأمة السودانية وتوجهها السليم الذي يضمن لها الاستمرار في عمل الحياة الدنيا والنجاح والفوز في الآخرة.
- توفر هذه الدراسة لجهات الاختصاص بالجامعات السودانية وعلى وجه الخصوص الكليات المتخصصة في الجوانب المالية معلومات على قدر من الأهمية يمكن توظيفها في تحسين وترقية المناهج المالية في اتجاه يمكنها من الاستجابة لمتطلبات

المجتمع الفاضل سواء كان على مستوى الخريجين أو الباحثين.

- تتبع أهمية الدراسة من قصور الأدبيات عن وجود إجابات للأسئلة المطروحة في الدراسة على الرغم من أن هذه الأسئلة تصب في صميم المطلوبات المجتمعية .
- هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي طرقت هذا الباب (على حسب علم الباحث) والتي سوف تكون مساهمة متواضعة لإثراء المكتبات السودانية.

1- 6 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستقصاء عينة ممثلة للوحدات والكليات بالجامعات السودانية. من خلال المنهج الوصفي التحليلي تمكن الباحث من استقصاء كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من حيث التعرف على خصائص ومضمون الدراسة بصورة مفصلة ودقيقة وكذلك الوصول إلى أحكام ونتائج تم تعميمها على كل المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن البيانات الأولية تم جمعها من المصادر المتوفرة من المراجع والكتب والمجلات والنشرات الدورية وشبكة الإنترنت.

2- الإطار النظري:

2-1 الكفاية في التعليم: -

يقول الدريج (2005): " تعرف الكفاية كنسق من المعارف المفاهيمية و المهارية (العملية) و التي تنتظم على شكل خطاطات إجرائية تكمن داخل فئة من الوضعيات (المواقف)، من التعرف على مهمة . مشكلة و حلها بإنجاز (أداء) ((erformance ملائم. وانطلاقاً من هذا التعريف يمكن استخلاص جملة من الوضعيات(Situations) و التي ليست سوى التقاء عدد من الشروط و الظروف. إن الوضعية حسب هذا التصور، تطرح إشكالا عندما تجعل الفرد أمام مهمة عليه أن ينجزها، مهمة لا يتحكم في كل مكوناتها و خطواتها، وهكذا يطرح التعلم كمهمة تشكل تحدياً معرفياً للمتعلم، بحيث يشكل مجموع القدرات والمعارف

الضرورية لمواجهة الوضعية و حل الإشكال، ما يعرف بالكفاية. إن التعريف الواضح للكفاية يساعد على اختيار المعارف بمراعاة الوضعيات الديداكتيكية (التدريسية) و المهنية ... التي تنطبق عليها. و للكفايات طابع شمولي ومدمج: ما دامت تجند المعارف و المهارات من مستويات مختلفة للاستجابة لطلب اجتماعي خارج عن منطق تطورها الداخلي. إن الكفايات تحدد الوسائل البعيدة المدى للتكوين، و هي بالتالي محطات نهائية لسلك دراسي أو تكويني أو لفترة تدريبية .

أما عن كيفية بناء البرامج في مختلف المواد الدراسية باعتماد مدخل الكفايات، فينطلق من ضرورة التعرف في كل مادة دراسية، على المعارف و المهارات الأساسية (المفاتيح) و ضرورة التعرف على المبادئ المنظمة و التي ستتمحور حولها المفاهيم و قواعد العمل. ويمكن تعريف الكفايات بأنها قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك و العمل في سياق معين، ويتكون محتواها من معارف و مهارات و قدرات و اتجاهات مندمجة بشكل مركب. كما يقوم الفرد الذي اكتسبها، بإثارتها و تجنيدها و توظيفها قصد مواجهة مشكلة ما و حلها في وضعية محددة. و إذا كان مفهوم الكفايات ارتبط في بداية ظهوره و انتشاره بمجال التشغيل و المهن وتدبير الموارد البشرية في الإدارات و المقاولات، فالأحرى أن يتحول هذا النموذج إلى أداة لتنظيم المناهج و تنظيم الممارسات التربوية في المنظومة التعليمية. ذلك لوجود أن نفس المبررات التي يتم اعتمادها عادة في الدعوة إلى تنظيم الكفايات في المجال المهني، تبقى صالحة لتبرير الدعوة لاعتماد هذا المدخل في الحقل التعليمي و في إطار علم التدريس، خاصة و أن نموذج التدريس الهادف في صيغته السلوكية و الإجرائية أصبح عاجزا الآن عن حل العديد من المشكلات العالقة في الحقل المدرسي.

2-2 كفاية مناهج العلوم المالية:

يحتاج النظام المالي في أي بقعة من بقاع العالم إلى التحديث والتطوير تبعاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحدث في المجتمع. ويترتب على هذا الأمر وجود

نظام تعليمي فعال يربط قاعة الدرس بالواقع العملي المعاش عن طريق مناهج ومقررات تُمَكن المتعلم في المستقبل من ممارسة مهنته على الوجه المطلوب.

ولكن عملياً نجد أن هنالك فجوة بين ما هو مطلوب وبين ما هو معمول، هذه الفجوة التي وضحها البلة (2005 م) ناقلاً عن سعادة ومطر (1994 م):" تشير نتائج معظم الدراسات التي أُجريت في أنحاء العالم، إلى أن مستوى التعليم الجامعي المحاسبي بوجه عام في انحدار مستمر كما تكشف هذه الدراسات أن الفجوة بين المعارف التي تتضمنها المناهج الدراسية لهذا التعليم والمهارات والخبرات التي تتطلبها بيئة العمل تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم مما انعكس سلباً على نوعية الخريجين فأصبحوا غير قادرين على الاستجابة لديناميكية الوظائف التي يتولونها بعد تخرجهم في سوق العمل". ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة الدهان ومخامرة (1987 م) في هذا الجانب:

- وجود فجوة واسعة بين الخطط الدراسية والاحتياجات العملية للخريجين في سوق العمل.
- وجود نقص واضح في الجوانب التطبيقية للمناهج من حيث التدريب العملي أو ندرة استخدام الحالات العملية في التدريس.

وفي دراسة حول تطوير المحاسبين، قامت بها الجمعية الأمريكية للمحاسبين خلصت إلى:

- أن التعليم المحاسبي المعاصر بالولايات المتحدة أصبح على غير ما يرام، وأن محتوى هذا التعليم لم يشهد أي تغير ملموس على مدار النصف الثاني من هذا القرن.
- أن توفر المهارات الفنية لدى الخريجين والتي يتطلبها سوق العمل تتطلب تحسين نوعية التعليم المحاسبي.

2-3 كفاية القيم الاخلاقية والروحية:-

تُعرف القيم الأخلاقية والروحية تعريفاً اصطلاحيًّا بأنها: (المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه وأتمه). يمكن استخلاص التعريف الإجرائي للمضامين الأخلاقية والروحية في انها مجموعة القيم والمبادئ التي تدعو الطلاب إلى الفضيلة، والتحلي بمكارم الأخلاق، وتمثل لهم معياراً يحكمون به على سلوكهم وسائر تصرفاتهم.

شغل موضوع القيم الروحية والأخلاقية اهتمام كثير من فلاسفة التربية ومفكريها منذ طفولة الفكر الإنساني، باعتبار أن تنمية القيم هي جوهر التربية وغايتها، ذلك أن التربية في تحليلها النهائي هي مجهود قيمي مخطط يستهدف فيما يستهدف غرس القيم في أبناء المجتمع. ومن ثم فإن القيم تُعد دعامة أساسية يعتمد عليها المجتمع في تطوره وارتقائه، لهذا يرى كثير من الباحثين أن مظاهر الاضطراب الحادثة في المجتمعات المعاصرة، يمكن أن تُعزى إلى عدم التمسك بقيم روحية وأخلاقية تحدد سلوك الأفراد وتوجهاتهم، وفي هذا السياق يصف ماسلو (Maslow) أحد علماء النفس الأمريكان، العصر الحالي بأنه عصر انعدام المعايير، وعصر الفراغ، إنه عصر بلا جذور، يفتقد فيه الناس الأمل والطمأنينة، ويعوزهم وجود ما يعتقدون فيه ويضحون من أجله،[الخليفة (2009م)].

وتشير الدراسات إلى أن ضعف التمسك بالقيم الأخلاقية والروحية في كثير من المجتمعات المعاصرة، أدى إلى شيوع الأمراض النفسية والعقلية، وذيوع الانتحار، بسبب عدم الشعور بمعنى الحياة والضيق بها والتبرم منها، ولعل هذا ما دعا معهد جالوب الأمريكي في عامي 1980/1975م إلى إجراء دراسات، توصل من خلالها إلى أن (79%) ممن استطلع رأيهم في شأن غايات التعليم في أمريكا، يرون أن التعليم يجب أن يضطلع بتعليم الأخلاق للطلاب، وأن ينمي لديهم قيم السلوك الروحي.

ولعل أهمية القيم الروحية والأخلاقية تنبع من أنها ذات علاقة وطيدة بكافة ميادين الحياة، فهي تدخل في مجال العلم والفن والتجارة والسياسة والرياضة وغيرها، بل هي ضمان المحافظة على هذه المجالات وعلى حياة الإنسان نفسها، من أن تنحرف عن مسارها الصحيح فتؤدي بها وبالإنسان إلى التهلكة، [مازغ(2009)].

يرى الباحث أنه منعاً للأفراد من الفساد والإفساد وللمجتمعات من التفكك والانحلال، فقد حظيت القيم الأخلاقية والروحية بعناية بالغة في الإسلام بحسبانها أساساً لبناء الشخصية المسلمة، إذ هي سياج يحمي المجتمع الإسلامي من الانهيار والانحلال. فهي معيار عدل لكل سلوك وضابط مهم لكل جهد مبذول تضبط إيقاعه وتحوله إلى فاعلية حقيقية يلحظ أثرها في حياة الناس سعادة في الدنيا ونعيما مقيما في الآخرة. فالالتزام بالقيم الروحية والأخلاقية من الأُمور التي ينادي بها الإسلام ويدعو إلى تربية النشء عليها وذلك لنشر القيم الفاضلة كالأمانة والصدق والعدالة وهذا هو الأساس الذي تنبني عليه كل نظم الحياة مالية كانت أو غيرها. ولتكون العلوم المالية مشبعة بالقيم الروحية والأخلاقية لابد من التأكيد على الآتي: -

(1) أن تعمل مناهج العلوم المالية على تزويد الإنسان بعقيدة دينية راسخة تربط العبد بالله عزّ وجل رب السموات والأرض حتى تصبح هذه العقيدة جزءا هاماً من تكوينه الكلي.

(2) تكامل مناهج العلوم المالية بحيث تهتم هذه المناهج بالجوانب المادية والروحية كما تهتم بالعزة المستمدة من قيم عليا تستند إلى الفضيلة وفعل الخير.

(3) أخلاقية مناهج العلوم المالية حيث تقدم للإنسان قيماً ومثلاً عليا تقوم سلوك حياته مثل الصدق وعمل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(4) أصول علوم المال المستمدة من العلوم الإسلامية التي تحدد للإنسان الأحكام والمبادئ والقواعد والمهارات التي تنظم سلوك الفرد والمجتمع من خلال العبادات، فهي تكسب القيم والمثل والفضائل للأمة كآفة.

(5) مساهمة الدور التوجيهي والتربوي الكبير وتنشئة الأجيال تنشئة دينية إسلامية عميقة.

(6) حماية مناهج العلوم المالية للمجتمع الإسلامي من طغيان الاتجاهات الفكرية المادية وخاصة العولمة والتي تريد أن تغير السلوك القيمي والأخلاقي للأمم .

(7) أن تحرص المناهج على غرس القيم الروحية والأخلاقية في نفوس الطلاب، كقيم حب الوطن والانتماء إليه، الفضيلة وفعل الخير، الأمانة والصدق والإخلاص، النزاهة والعدل، التراحم والاتفاق، التعاون والعمل الجماعي، الآخاء والمحبة، الحرص والوفاء وحب العمل، احترام الوقت، التجرد والاعتراف بالخطأ وغيرها من القيم.

(8) يجب أن تحرص المناهج على تعريف الطلاب بالصفات غير الأخلاقية وبيان ضررها كصفات البخل والشح، الكبر والريا، الطمع وحب النفس وغيرها من الصفات غير الحميدة.

3- العينة ومجتمع الدراسة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات والطرق التي استخدمها الباحث للتحقق من أسئلة الدراسة، ومن هذه الإجراءات الاستبانة، المقابلة، الملاحظة وتحليل المحتوى. وكما تمت الإشارة سابقاً فإن هذه الدراسة تقوم بالبحث في مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية، وذلك لمعرفة فعاليتها في الالتزام الواقعي بالقيم الروحية والاخلاقية. وهي دراسة ميدانية تسعى لمعرفة وجهة نظر أساتذة العلوم المالية والخبراء والمختصين في الجهات المخدَمة لخريجي هذه الجامعات.

3-1 مجتمع الدراسة:

يعرَف زايد(1987م) مجتمع الدراسة بأنه: "مجموعة العناصر الطبيعية محل البحث أي مجموعة العناصر المطلوب معرفة خصائصها". وبما أن الدراسة تتناول مدى كفاية القيم الروحية والاخلاقية بمناهج العلوم المالية، لجأ الباحث إلى تحديد المجتمع الأصلي والذي يتكون من فئتين:

الفئة الأُولى هي فئة الأساتذة الذين يقومون بتدريس مناهج العلوم المالية في الجامعات السودانية الحكومية. وبما أن الأساتذة المعنيين من الكثرة بمكان، فسوف يتم التركيز على رؤساء أقسام وتخصصات العلوم المالية بهذه الجامعات. ذلك لأنه عادة ما يكون رؤساء الأقسام من ذوي الخبرة في مجال تدريس هذه العلوم، إضافة إلى أن مسيرتهم الطويلة في هذا المجال غالباً ما تكون قد مكنَتهم من تدريس كل مناهج ومقررات علوم المال، بالتالي هم وليس غيرهم من يكون على درجة عالية من المعرفة والدراية بمضامين ومحتويات هذه المناهج .
الفئة الثانية هي فئة تتكون من الخبراء والمختصين في الجهات المخدَمة الذين يمثلون هيئات ومؤسسات لها علاقة بعلوم المال. بعض هذه الجهات حكومي والبعض الآخر مهني، إلا أن كلاً منهما لا غنى عنه في خدمة موضوعات هذه الدراسة بل كل الدراسات التي تتناول الجوانب المالية، وهنالك من المبررات ما جعل الباحث يختار هذه الفئة.

هاتان الفئتان تمثلان العناصر الأساسية لمجتمع الدراسة، إضافة إلى وجهة نظر الباحث التي تأتي من خلال ملاحظاته لمحتويات ومضامين المناهج محل الدراسة، مستفيداً من تجربته في هذا المجال والتي يسعى عن طريقها إلى تعميم النتائج ذات العلاقة بالمشكلة موضوع البحث.

3-2 العينة وكيفية اختيارها:

العينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع البحث. ودراسة العينة كما بينها الشيخ(1993م):" أنها أسهل بكثير من دراسة مجتمع البحث وتكمن سهولتها في سرعة مقابلة وحداتها وقصر الوقت المحدد لها وتوفير الأحوال المتفق عليها".

نسبة لتعدد الجامعات الحكومية التي تُدرَس مناهج العلوم المالية كما أشار إليها دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لسنة 2011م فقد بلغت (29) تسعة وعشرين جامعة حكومية تحتوي على (42) قسماً من الأقسام المتخصصة في العلوم المالية. لذلك قام الباحث بتمثيل

عينة الفئة الأُولى بعدد عشرة (10) جامعات تشتمل على (18) تخصص مالي برئاسة (20) رئيس قسم وهي:

جامعة الخرطوم، جامعة الجزيرة، جامعة أُمدرمان الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جامعة النيلين، جامعة البحر الأحمر، جامعة بخت الرضا، جامعة القضارف و جامعة كردفان.

بشكل خاص هنالك أسباب ومبررات جعلت الباحث يختار هذه الجامعات لتمثل عينة مجتمع الدراسة منها:

* التجربة الطويلة والعريقة لهذه الجامعات في مجال تدريس العلوم المالية.

* كل هذه الجامعات حكومية وبالتالي يتوقع أن يتفق نشاطها الاكاديمي مع سياسات الدولة الاقتصادية والمالية واتجاهاتها.

* قامت هذه الجامعات بتخريج أعداد كبيرة من الطلاب الذين التحقوا بالعمل في مؤسسات النظام المالي الإسلامي.

* سهولة وإمكانية اتصال الباحث بهذه الجامعات.

* تمت مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه الجامعات مع التركيز على منطقة الوسط وذلك لأنه يشكل نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة.

* نسبة كبيرة من هذه الجامعات تتنوع وتتعدد فيها الكليات والتخصصات المالية.

لمعرفة مدى تناسب حجم العينة مع المجتمع الأصلي، قام الباحث بإستخراج نسبة العينة (ق/ن)%، حيث(ق) تمثل حجم المجتمع و(ن) تمثل حجم العينة = (10/29)100، فكانت نسبة العينة 34% وهي نسبة في تقدير الإحصائيين تكفي لتمثيل المجتمع.

أما فيما يتعلق بالفئة الثانية (فئة المخدَمين)، فقد قام الباحث بتحديد عدد تسعة هيئات أو مؤسسات لمعرفة رؤاهم وأفكارهم حول مشكلة الدراسة. هذه الجهات كما يراها الباحث ذات علاقة مباشرة ولصيقة بموضوع الدراسة. وتتمثل هذه الجهات في:

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك السودان المركزي، ديوان المراجعة العامة، ديوان الضرائب، ديوان الزكاة، اتحاد المصارف السودانية، مجلس تنظيم مهنة المحاسبة، لجنة المناهج بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اتحاد أصحاب العمل السوداني.

تم اختيار هذه الجهات بناءً على مجموعة من الاعتبارات والمبررات وهي:

- تعتبر هذه الجهات مصدر التشريع والقانون فيما يتعلق بالنواحي المالية والاقتصادية في السودان.
- يقع على هذه الجهات عبء التطوير والتغيير في النشاط المالي والاقتصادي.
- تمثل هذه الجهات الوعاء الذي يستوعب نسبة كبيرة من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المالية.
- السياسات والقرارات التي تصدر من هذه الجهات تؤثر وبطريقة مباشرة على مناهج العلوم المالية.
- تطور وتقدم مناهج العلوم المالية يؤدي في المستقبل إلى ترقية هذه المؤسسات بما يخدم القضايا المالية في السودان.

3-3 أدوات الدراسة:

نظراً لما تتضمنه هذه الدراسة من عناصر ومحاور متعددة فإن الباحث قام باستخدام أداتين للدراسة هما الاستبانة والمقابلة وتفاصيلهما على النحو التالي:

3-3-1 الاستبانة:

تعتبر الاستبانة من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات وتفيد جميع اتجاهات وآراء المستفتين، كما أن تطبيق الاستبانة في حالة اتساع المساحة يوفر وقتاً كافياً للمستفتين لإجابة الأسئلة. وتستخدم الاستبانة عادة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية للإجابة على أسئلة الدراسة، حيث عرَف عطية(1996م) الاستبانة بأنها:" أداة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات عن طريق الأسئلة ذات العلاقة بالدراسة". ويعرَفها الغريب(1995م):"هي إحدى

الوسائل التي تُجمع بها البيانات والمعلومات وهي عبارة عن حوار كتابي في شكل جدول من الاسئلة يرسل بالبريد أو اليد أو ينشر في الصحف أو وسائل الإعلام الأُخرى ".

تم تصميم الاستبانة الأساسية والتي تم توجيهها إلى رؤساء أقسام العلوم المالية بالجامعات التي تم اختيارها كعينة للدراسة، حيث اعتمد الباحث في إعداده لأسئلة هذه الاستبانة علي الإطار النظري للدراسة، كما أنه أستفاد من الدراسات المماثلة والمشابهة في تصميم الاستبانة وصياغتها بالصورة المناسبة.

3-3-2 المقابلات:

تم اختيار المقابلات كأداة لجمع البيانات لمرونتها وإمكانية الحصول من خلالها علي أكبر قدر من المعلومات كما أنه من خلالها يشعر المقابَل بالحرية في التعبير عن نفسه تعبيراً كاملاً وصادقاً. ويعرَف عطيفة (1996م) المقابلة على أنها:" محادثة بين القائم بالمقابلة (Interviewer) ومستجيب (Respondent)) وذلك بغرض الحصول على معلومات من المستجيب".

لقد تم تحديد الجهات التي تم مقابلتها واستجوابها مسبقاً، حيث قام الباحث بإعداد الأسئلة المناسبة لموضوع الدراسة ومحاورها وذلك لاستخلاص البيانات المطلوبة، وبما أن هذه الجهات ليست على علاقة لصيقة ومباشرة بالمناهج كأساتذة الجامعات، لذلك فقد تمت مراعاة هذا الأمر في إعداد أسئلة المقابلة. وتم عرض هذه الأسئلة على رؤساء ومديري الجهات المعنية أو من يمثلهم ممن لهم علاقة بالجوانب العلمية والأكاديمية، لأنهم كما يرى الباحث يمتلكون المعلومات المطلوبة للدراسة ولديهم الصلاحية في تقديم تلك المعلومات.

4 - الدراسة الميدانية:-

4-1 تقديم:-

يقول حمداوي (2008):" يقصد بالقيم مجموعة العناصر السلوكية والمبادئ التي ترتبط بشخصية المتعلم والتي تحدد كينونته وطبيعته وهويته، فكل الديانات تحث على التمثل بالقيم الفضلي والالتزام بالأخلاق السامية كما نهت عن الصفات الأخلاقية والروحية البغيضة.

وفي هذا الإطار نادت العديد من الدراسات للتسلح بقيم حديثة فرضتها الساحة الدولية خاصة بعد تنامي وانتشار كثير من القيم المنبوذة وتردي القيم الأخلاقية. ومن هنا لابد من أن ينصب تفكير الجامعات السودانية من خلال مناهجها لعلوم المال على الجانب القيمي الروحي والأخلاقي بنفس اهتمامها بالجانب المعرفي والمعلوماتي، بقصد خلق متعلم صالح يتكيف مع المجتمع ويتفاعل معه تفاعلاً إيجابياً فيما يتعلق بتسيير دواليب الاقتصاد تسييراً حسناً يعكس التحكم الممنهج لهذه الجامعات وتوافقها مع متطلبات النظام المالي الإسلامي والدخول في المنافسة العالمية واحتكارها الاقتصادية. لذلك جاء هذه الورقة بعرض مجموعة قيم وأخلاقيات يعتبر وجودها ضروري في مناهج علوم المال لتكون قادرة على استيعاب حاجات النظام المالي الحديث في السودان. هذه المجموعة من القيم تم إعدادها في شكل استبيان عُرض على أفراد عينة الدراسة وتم تلخيص إفاداتهم أدناه .

2-4 حماية المناهج للمجتمع من الأفكار المادية:-

لاحظ الباحث أن هنالك مهددات كثيرة وتحديات تواجه الأُمة الإسلامية عامة والأُمة السودانية خاصة وهي ولوج مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي لا تتفق ولا تتماشى مع ثقافة الإسلام، فالانفتاح الذي يشهده العالم في ظل العولمة وانتشار الفضائيات أتاح مساحة كبيرة للترويج لمثل هذه الافكار، عجزت معها كل قوي القانون والعقوبات عن إيقافها والحد منها.

جدول رقم (1) : حماية المناهج للمجتمع من الأفكار المادية

		العدد	النسبة %
تحمي المناهج المجتمع من طغيان الاتجاهات الفكرية والمادية	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

بالتالي تصبح الوسيلة الرادعة لهذه المفاهيم وحماية المجتمع منها هي نبذ هذه الأفكار من خلال المناهج التعليمية بالجامعات والمعاهد العليا وغرس أفكار ومبادي السلام الاجتماعي والاعتدال. حيث نادي كثير من المختصين بضرورة نزع الأفكار المتطرفة من مناهج الجامعات وإعطاء الفرصة لصياغة مناهج تعكس ثقافة المجتمع السوداني وقيمه الاجتماعية.

وفي هذا المنحى نجد أن مناهج علوم المال بالجامعات السودانية عجزت عن حماية المجتمع من طغيان الاتجاهات الفكرية والمادية هذا ما تؤكد عينة الدراسة في الجدول رقم (1) حيث أثبت نسبة كبيرة من الجامعات أن المناهج من خلال مضامينها وأهدافها لا تحمي المجتمع من طغيان الاتجاهات المادية والفكرية. هذه الحقيقية ماثلة بالرغم من أن هنالك عدد من الجامعات تري بخلاف ذلك .

4-3 تعزيز حب الوطن في المناهج:-

ترى العنزي (2007): "أن حب الوطن ينهله الفرد منذ الصغر وينمو معه في كبره وهو شعور معنوي وممارسات وسلوكيات يمارسها الفرد في حياته في تعامله مع الناس وفي اَدائه لأعماله والمحافظة عليها، فبالفطرة الفرد يحب وطنه ولكن هذا الحب يحتاج لنموء سليم ومعتدل بحيث لا ينحرف هذا الحب إلى العاطفة الجياشة والتعنصر غير الحميد".

جدول رقم(2) تعزيز حب الوطن في المناهج

العدد			النسبة%
تعزيز المناهج من حب الوطن والانتماء اليه	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق بشدة	9	45.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

والذي لا يمكن نكرانه أن تنمية حب الوطن والانتماء إليه من صميم عمل مناهج العلوم بالجامعات خاصة المالية منها وذلك لضمان إخراج شخص متعلم بقيمة وطنية عالية يحافظ علي أصول وممتلكات الوطن وينميها بالأُسس الاستثمارية الجيدة . ويؤكد محمد(2011م) "علي أنه لا يجب توقف تعلم الطالب الوطنية والمواطنة عند مرحلة عمرية محددة أو تعليمية معينة إنما لا بد من مواصلة تعليمها في كافة المراحل التعليمية خاصة الجامعات".

فالواقع في مناهج علوم المال بالجامعات يعكس خلاف ذلك حيث تندر أو تكاد تنعدم مفاهيم حب الوطن والانتماء إليه فالجدول رقم (2) يؤكد الحقيقية المأسوية وهي أن الجامعات السودانية لا تعطي أدنى اهتمام في مناهجها لحب الوطن والوطنية الصالحة.

4-4 اهتمام المناهج بالجوانب الروحية:-

لاحظ الباحث أن المناهج تهتم بدرجة كبيرة بتزويد المتعلمين بالمعارف وزيادة تحصيلهم فيها.

وبالرغم من أن المجال الوجداني يحتاج لنفس الاهتمام تظل المناهج تتمحور حول تدريس المتعلمين بعض المعارف التي سيمتحنون فيها. حيث أن القيم الروحية من أبرز عوامل ضبط السلوك لإخراج كوادر معتدلة وقادرة علي التفاعل مع المجتمع.

جدول رقم (3): اهتمام المناهج بالجوانب الروحية

	العدد		النسبة%
تهتم هذه المناهج بالجوانب المادية والروحية للطلاب	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق بشدة	8	40.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

في هذا الجانب أثبت دراسة طافش(2010م) كنتيجة حتمية للتغيرات الاجتماعية التي شهدها العالم، ونظراً لتفشي السلوكيات الوافدة بسبب الانتشار الواسع لوسائل الاتصال، فقد طغت قيم المادة والعلوم والتكنولوجيا علي عداها من القيم، فتراجعت بذلك القيم الروحية علي المستويين النظري والواقعي.

هذه النتيجة الحتمية التي توصلت لها دراسة طافش تنطبق تماما علي حال مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية. فعند النظر في الجدول رقم(3) يتبين عدم توافر كامل للقيم الروحية في محتويات ومضامين المناهج أو قل لا تتضمن المناهج القيم الروحية التي تفي بمتطلبات التوجه الاجتماعي والاقتصادي السليم في السودان.

4-5 قيم الفضيلة وفعل الخير في المناهج:-

يقول شحاتة(2006م):" نادت المنظمات المحاسبية المهنية بضرورة تنشئة المحاسبين تنشئة سليمة ومن هذه المنظمات يرى معهد المحاسبين القانونين الأمريكي ضرورة أن ينشأ أعضاء المهنة في المرحلة التعليمية علي الفضيلة وفعل الخير".

في هذا الشأن توصلت دراسة أعدتها هيئه المحاسبين العرب إلي أن معظم الجامعات العربية ومن بينها جامعة الخرطوم لم تدرس قيم الفضيلة وغيرها من القيم الأخلاقية في أقسام المحاسبة والمال، كما أن بعض الجامعات تدرس هذه القيم بدون ربطها بالأعمال والمال وبمهنة المحاسبة.

جدول رقم (4) قيم الفضيلة وفعل الخير في المناهج

	الخيار	العدد	النسبة%
تهتم بالعزة المستمدة من قيم عليا تستند إلى الفضيلة وفعل الخير	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	4	20.0%
	لا اوافق بشدة	7	35.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	2	10.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

الخلاصة التي توصلت إليها هيئة المحاسبين العرب أعلاه تعبر بصدق عن حال مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية مع معلومية أن جامعة الخرطوم واحده من أفراد عينة الدراسة والجدول رقم (4) يشير الي أن معظم الجامعات السودانية لا تحتوي مناهجها علي قيم الفضيلة وفعل الخير. كما أن الجامعات الأخرى التي ترى غير ذلك، يرى الباحث أنها قد تقوم بتدريس مثل هذه القيم ولكن بدون ربطها بالتخصصات المالية. إذن فيما يتعلق بقيم الفضيلة وفعل الخير في مناهج العلوم المالية انقسمت الجامعات السودانية إلي قسمين، معظم الجامعات لا تقوم بتدريس هذه القيم وقلة من هذه الجامعات تدرس هذه القيم ولكن لا تربطها بالتخصصات المالية والمحاسبية.

4-6 قيم الأمانة والصدق والإخلاص في المناهج:-

يرى الباحث أن من أهم المثل الأخلاقية التي يجب أن تتوافر في المتعلمين خاصة أُولئك الذين يتعاملون في المستقبل مع الموارد المالية والمادية هي قيم الصدق والأمانة والإخلاص والاستقامة، فالمتعلم المتحلي بقيم الصدق يصبح في المستقبل فرداً موضع ثقة وتقدير وبذلك تستقيم وتنجح أعماله القائمة علي هذه القيم، فقيمة الأمانة ينبغي تضمينها في المناهج وذلك لإخراج كادر يكون أميناً علي المال وأميناً على عمله، فالذي يتحلى بقيم الأمانة يجنب كثير من الأعمال الوقوع في المشاكل ويجعل الجميع يعمل في أمن وطمأنينة. كما أن قيم الإخلاص ينبغي أن تكون واحدة من مضامين المناهج التي لا غنى عنها حيث تساهم في إخراج نشء يعمل بدون نفاق وبدون ريا، نشء يتقن العمل ويتعاون مع الآخرين.

جدول رقم (5)

قيم الأمانة والصدق والإخلاص في المناهج

	العدد		النسبة%
تقدم للإنسان قيما ومثلا عليا تقوم سلوك حياته مثل الأمانة والاستقامة	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%
تقدم المناهج للطلاب قيما ومثلاً عليا تقَوم سلوك حياته كالصدق والإخلاص	لا ادري	0	0.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	10	50.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	2	10.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

وفيما يتعلق بمدى تضمين المناهج لمثل هذه القيم يرى فايز(2009م)"أن الملاحظ الآَن في واقع المناهج أن هذه القيم بالرغم من تنوعها وتميزها بالطابع المثالي فإنها تبقي قيماً نظرية مجردة وطوباوية في ثنايا الكتب والمناهج المقررة بعيدة عن التمثل الواقعي والإجراءات الميدانية فكل ما هو مخطط له نظرياً لا يوجد له ترجمة عملية علي أرض الواقع.

هذه الحقيقة ماثلة في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية، حيث يوضح الجدول رقم (5) أعلاه أن معظم الجامعات السودانية ترى بأن المناهج لا تقدم للمتعلم قيماً عليا تقَوم سلوك

حياته مثل الأمانة والاستقامة والصدق والإخلاص. وبالرغم من أن البعض القليل من الجامعات يرى أن مثل هذه القيم موجودة في المناهج إلا أنها تظل قيم نظرية لا وجود لها في الواقع.

وخلاصة القول أن الجامعات السودانية تخلو مناهجها من قيم الصدق والأمانة والإخلاص، وحتى إن وجدت في بعض الجامعات فلا تأثير لها علي المتعلمين مما يعكس واقعاً يخلو من هذه القيم.

4-7 قيم النزاهة والعدل في المناهج:-

يرى الباحث أن قيمة العدل من أهم القيم الاخلاقية التي يجب أن تحتويها مناهج العلوم وتعني قيمة العدل إعطاء كل ذي حق حقه بدون ظلم وبدون تحيَز. فتحلي المتعلمين بقيم العدل يعني إخراج جيل يتصف بالتجرد والعدالة في كافة أعماله مما يحقق الثقة في نتائج أعماله. أما النزاهة فهي من القيم المطلوبة لمتعلمي العلوم المالية ويقصد بها العفة وتجنب الارتشاء والمداهنة في الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات.

جدول رقم (6)

قيم النزاهة والعدل في المناهج

	العدد		النسبة%
تكسب الطلاب قيم العفة والنزاهة	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	4	20.0%
	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%
تشتمل المناهج على قيم العدل والمساواة	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%

	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

ولأهمية قيم العفة والنزاهة والعدل وأثرها علي استقامة شخصية متعلم العلوم المالية، كان من المفترض أن تزخر مناهج علوم المال بمحتويات ومضامين دقيقة وشاملة لهذه القيم، لكن وأقع الحال يقول غير ذلك كما يتضح من الجدول أعلاه رقم (6)، حيث تري الأغلبية الغالبة من الجامعات السودانية أن مناهج علوم المال لا تقدم ولا تشتمل على قيم العفة والنزاهة ولا تحتوي كذلك على قيم العدل والمساواة. بالتالي نخلص الي أن قيم العدالة والنزاهة والمساواة قيماً يندر وجودها في مناهج علوم المال كغيرها من القيم الأخرى التي تحدثنا عنها سابقاً.

4-8 تنمية المناهج للقيم البينية الحميدة:-

الفرد السوي هو ذلك الفرد الذي يتفاعل في إطار المجموعة أخذاً وعطاءاً لا ينفك ولا ينفصل عنها بحيث يحقق مصالحه ومصالح المجموعة في آنٍ واحد، وحتى تتحقق هذه المصالح بطرق سليمه ومعتدلة ينبغي أن تتوفر مجموعه قيم حميدة بين الفرد وبين أفراد مجموعته ومن هنا تأتي أهمية المناهج التعليمية في زرع القيم الحميدة وتنميتها بين المتعلمين ليصبحوا فيما بعد أجيالاً فاعلة ومعتدلة ومهيأة التهيئة المطلوبة للعمل والوظيفة.

جدول رقم (7)

تنمية المناهج للقيم البينية الحميدة

			النسبة%
تنمي المناهج قيم التراحم والاتفاق لدى الطلاب	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%
تنمي المناهج روح التعاون والعمل الجماعي	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	2	10.0%
تنمي المناهج روح الاخاء والمحبة	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	4	20.0%
	لا اوافق	6	30.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

قيم الوفاء والمحبة والتعاون والإتقان والتراحم والعمل الجماعي من القيم التي يجب أن يتم التركيز عليها في وضع وإعداد مناهج العلوم المالية والعمل على تنميتها في المتعلمين، فمثل هذه القيم تساعد على تحقيق الترابط وإيجاد جو من الإلفة وتكوين علاقات إيجابيه

وإحداث تضامن في الفكر والرأي ويزيد من التماسك فضلاً عن تبادل البيانات والمعلومات بما يحقق أفضل السبل لإخراج جيل قادر على قياده النظام المالي الإسلامي.

هذه القيم بالرغم من أهميتها إلا أن مسألة تضمينها في مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية أمراً يحتاج لوقفة كبيرة، حيث يوضح الجدول رقم(7) أعلاه أن حال مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية يغنى عن السؤال، فجامعات قليله أو قل جامعات محدودة هي التي تنمي مناهجها قيم مثل التعاون والإتقان والاخاء وغيرها. أما الأكثرية من الجامعات السودانية فتتفق على أن قيم التراحم والاتفاق لدى الطلاب وقيم روح التعاون والعمل الجماعي وقيم روح الاخاء والمحبة لا ترى هذه القيم سبيلاً إلى مناهجها.

4-9 قيم الحرص والوفاء وحب العمل:-

قيم الحرص والوفاء من القيم التي دائماً ما تأتي مترادفة فهي قيم تعرف بعضها البعض. فالوفاء عادة يعني الانضباط وتحقيق المقاصد بينما يشير الحرص إلى المحافظة وتجنب الوقوع في الخلل، إذا تناولنا هذه القيم من الناحية المهنية فلا تتوفر هذه القيم إلا في فرد يقدس ويحب عمله فقيم الحرص والوفاء هي متغيرات تابعه للمتغير الثابت وهو حب العمل .

جدول رقم (8)

قيم الحرص والوفاء وحب العمل

		العدد	النسبة%
تتضمن المناهج قيم الحرص والوفاء	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	4	20.0%
	لا أُوافق	7	35.0%
	اوافق	7	35.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%
تكسب الطلاب حب العمل اليدوي	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا أُوافق	8	40.0%
	اوافق	7	35.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

بالتالي كلما حرصت مناهج العلوم المالية علي إكساب الطلاب حب العمل يكون الطالب تلقائياً مشبعاً بقيم الحرص والوفاء لعمله مما يترتب عليه سعادة الحياة. وقديماً قال الحكيم مكسيم غوركي: عندما يكون العمل مبعث سرور تكون الحياة سعيدة وعندما تشعر أنه واجب تكون الحياه مجرد استعباد.

وفي هذا الإطار يقول غيث (2009م):" أن هنالك ضعفاً عام في ثقافة حب المهنة والعمل ويرجع أسباب ذلك إلى عدم تركيز مناهج التعليم على مفهوم العمل وغرس حب العمل في نفوس الطلاب اضافة الى غياب التربية الأسرية التي تدعو الى حب المهنة واحترام العمل.

هذه الحقيقة سابقة الذكر تنطبق على كل الدول العربية بما فيها السودان والدليل على هذا القول يوضحه الجدول رقم(8) أعلاه حيث يتضح فيه جلياً أن مناهج علوم المال بمعظم الجامعات السودانية لا تكسب الطلاب حب العمل ولا تكسبهم قيم مثل الحرص والوفاء، على الرغم من أن البعض القليل من الجامعات ترى خلاف ذلك أي أن المناهج تكسب الطلاب مثل هذه القيم، ومن هنا يأتي السؤال هل هذه هي درجه الكسب المطلوبة لإخراج طلاب قادرين علي التفاعل مع واقع العصر ومستجداته؟

4-10 قيم الإبداع والابتكار في المناهج:-

يقول عاقل(2012م): " الإبداع والابتكار كلمتان قد تترادف معانيها في كثير من الأحيان بمعنى القدرة على ممارسة سلوك مبدع، وفي مقدمة ما يشمله هذا السلوك التخطيط والاستنباط والاختراع والانتهاء من الاختيار والتميز بين الإمكانيات المتعددة إلي حلول مبتكرة وذات معنى".

جدول رقم (9) : قيم الابداع والابتكار في المناهج

	العدد		النسبة%
تتضمن المناهج قيم الإبداع والابتكار	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	2	10.0%
	لا أُوافق	4	20.0%
	اوافق	12	60.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

وبما أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد من وقت لآخر أفرزت قضايا متعددة وطرحت أسئلة واستفهامات مازالت عالقة، كانت هنالك حاجه ملحة لتربيه نشء يمتلك مهارات لابتداع سبل لفك طلاسم هذه القضايا وابتكار حلول لهذه المشاكل وإيجاد إجابات منطقيه ومقبولة لهذه الاستفهامات. وفي هذا الإطار فقد خرجت بعض الدراسات بضرورة أن تكون مناهج العلوم المالية والاقتصادية مصممة بحيث تخدم وتنمي مهارات الإبداع والابتكار وتحافظ عليها.

الناظر الي الجدول رقم(9) يري أن عدد كبير من الجامعات السودانية ترى أن مناهج العلوم المالية تتضمن قيم ومهارات الإبداع والابتكار، بينما تري الجامعات الأُخرى أن المناهج لا تتضمن هذه القيم والمهارات. هذا الخلاف كما يراه الباحث أن مثل هذه القيم قد تكون مضمنة في مناهج العلوم ولكنها لم تأتي بالنفع المتوقع منها أي لم تحقق أهدافها المرجوة.

4-11 قيم احترام الوقت في المناهج:-

تقدير قيمه الوقت دليل على تطوير المجتمعات ورقيها باعتباره عنصر من عناصر الحداثة، فعمليه تسارع التطور التكنولوجي والاقتصادي التي لازمت كثير من المجتمعات لها علاقة مع احترام الفرد للوقت لأنه جزء من منظومة التطور العلمي، فتعليم هذه القيمة للأجيال القادمة من خلال مناهج علوم المال تملكهم مهارات تنظيم الوقت مستقبلاً وكيفية توزيع المهام والواجبات اليومية وأَدائها بعيداً عن اللامبالاة التي تخلق الكسل والخمول. فإدارة الوقت وتنظيمه أصبحت من الموضوعات الهامة التي يتناولها علماء الادارة بجد واهتمام. فالدول المتقدمة تهتم بدراسات تخصيص واحترام الوقت وكيفية توزيعه علي الأنشطة المختلفة التي يمارسها الأفراد .

جدول رقم (10)

قيم احترام الوقت

	العدد		النسبة%
تتضمن المناهج قيم احترام الوقت	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	2	10.0%
	لا أُوافق	6	30.0%
	اوافق	10	50.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

الوقت ثروة قومية وأُسلوب استقلال الأفراد له يؤثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولقد توصلت دراسة عامر(2006م) إلى أن:-

- المسلمون في حاجة ماسة لمعرفة قيمة احترام الوقت واستثمار فائضه في العمل.

- مهارة تنظيم واحترام الوقت يجب أن تصبح مادة أساسية في مناهج التعليم العالي بالدول العربية والإسلامية.

بخصوص واقع احترام الوقت في مناهج علوم المال بالجامعات السودانية اتفقت نسبة كبيرة من الجامعات أن المناهج تتضمن قيمة احترام الوقت كما هو موضح في الجدول رقم(10). هذا واقع المناهج في الجامعات السودانية (الواقع النظري)، أما الواقع العملي فترجمته إحدى الدراسات العربية عندما خرجت بأن إنتاج الفرد بالدول العربية يقدر بخمسة وأربعين (45) دقيقة في اليوم بينما يقدر إنتاج الفرد العامل باليابان بخمسة عشر ساعة في اليوم.

ونخلص من هذا وذاك بأن قيمة احترام الوقت كأُسس نظرية موجود في كثير من الجامعات السودانية إلا أنه كقيمة معنوية يتحلى بها الطالب ويطبقها في واقع العمل والوظيفة هذا غير مشاهد.

4-12 قيم التجرد والاعتراف بالخطأ والتواضع:

التجرد ونكران الذات هي معاني تشير إلى الإخلاص في العمل والإيتاء بالعطاء المطلوب دون انتظار شكر أو ثناء أو مدح من الاَخرين وفي كثير من الأحيان تعني الإيثار وتقديم حاجات الاَخرين على الحاجات الشخصية. أما التواضع فهي صفة حميدة تدل علي طهارة النفس وتدعوا إلى المودة والمساواة. وهي من كريم سجايا العاملين الصادقين المخلصين لعملهم والمقدرين للزمالة واُخوة العمل. أما الاعتراف بالخطأ والرجوع للحق من القيم الأدبية والأخلاقية الجليلة واُسلوب راق من أساليب التعامل الحضاري.

كما أن عالم المال والاقتصاد من أكثر الميادين التي تحتاج لقيم مثل التجرد ونكران الذات والرجوع للحق والتواضع، ذلك لأن طبيعة العمل في هذه الميادين تعرض الفرد في كثير من الأحيان للوقوع في الخطأ والنسيان. فبالتالي تأتي أهمية إيلاج مثل هذه المفاهيم والقيم داخل مناهج العلوم المالية وزرعها في المتعلمين حتى تصير ثقافة شائعة يتم التعامل بها ولتكون وقاية من الوقوع في الاخطاء مستقبلاً.

جدول رقم (11)

قيم التجرد والاعتراف بالخطأ

		العدد	النسبة %
توضح المناهج للطلاب قيم التجرد ونكران الذات	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	7	35.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%

تبين للطلاب قيم الاعتراف بالخطأ والرجوع للحق	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	2	10.0%
توضح المناهج للطلاب قيم التواضع	لا ادري	0	0.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

في هذا الجانب يشير محمد علي (2003م) إلى ضرورة تدريس مجموعة قيم سلوكية مثل التجرد ونكران الذات والتواضع والاعتراف بالخطأ والرجوع للحق من خلال مختلف المناهج بحيث يتم تركيزها على إحدى المناهج وتعزز في المناهج الأُخرى ويتم تطبيقها من خلال الحياة الجامعية مع تقديم النماذج المناسبة لذلك، وألا تدرس كمفاهيم مجردة وانما تدرس من خلال مواقف ومعارف التخصصات.

ويبدو أن توصية محمد علي أعلاه لم تجد حظها من الاعتبار والاهتمام الكافي داخل مضامين مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية، حيث يشير الجدول أعلاه رقم(11) إلى أن قيم التجرد ونكران الذات والاعتراف بالخطأ والرجوع للحق والتواضع لم تحضر في مناهج علوم المال في الجامعات السودانية.

4-13 قيم المحافظة على المال العام في المناهج:-

يقول الزعتري(2010م):" من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية حماية المال بصورة مطلقة، كما أن الشريعة أفرزت أساسيات محددة لحماية المال العام أو مال الدولة وأن الاعتداء

عليه يعتبر جناية على الأُمة كلها يترتب عليها إثماً شنيعاً، أي كان شكل هذا التعدي إتلافاً أو استيلاءً أو غشاً أو إهمالاً ".

جدول رقم (12)

المحافظة على المال العام

	العدد		النسبة%
تتضمن المناهج قيم المحافظة على المال العام	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	3	15.0%
	اوافق	9	45.0%
	اوافق بشدة	4	20.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

اكتساب المفاهيم والقيم الأساسية المتعلقة بالمحافظة على المال العام تعتبر قيمة مهمة لا غنى عنها في مضامين علوم المال إذا ما أُريد تربية الفرد الصالح الذي يحافظ على المال العام، فقد أوصت كثير من الدراسات بأهمية تشبع الطلاب بهذه القيم وغرسها في نفوسهم، كما أوصت كذلك بأهمية تنمية هذه القيم عبر المراحل التعليمية المختلفة.

ويلاحظ أن مسألة عدم الحرص على المال العام منتشرة وبشكل كبير في كثير من المؤسسات إذ أصبح استعمال هذه الأموال للمصلحة الشخصية أمراً أكثر من عادي بدون النظر لعواقب هذه الأفعال من الناحية الدينية أو الأخلاقية، هذا بالإضافة إلى قضايا الاختلاس والرشوة وغيرها من القضايا التي تزخر بها وسائل الإعلام، مع العلم بأن كثير من هذه القضايا كان أصحابها على مستوي تعليمي جامعي بل وأكثر من ذلك.

هذه القضايا والمشاكل إفرازات حتمية نابعة من قصور واضح في شكل ونوع التعليم بالجامعات. فمناهج العلوم المالية كان يجدر بها أن تزرع قيم ومفاهيم المحافظة علي المال العام في نفوس الطلاب ذلك لأن طلاب كليات العلوم المالية هم أكثر التصاقاً في المستقبل

المهني بمؤسسات المال العام على غيرهم من الطلاب. هذا القصور كما يوضحه الجدول رقم(12) أعلاه يرجع الى: -

* عدم تضمين قيم المحافظة مع المال العام في مناهج العلوم المالية بعدد ليس بالقليل من الجامعات السودانية.

* وجود قيم المحافظة على المال العام بالمناهج في كثير من الجامعات ولكن لم يتم التركيز عليها في العمليات التدريسية، نظراً لعدم تحقيقها لأهدافها العملية في أرض الواقع.

4-14 قيم المثابرة وحسن المعاملة في المناهج:-

يرى الباحث أن المثابرة تشير الى الصبر على العمل ومداومته حتى يتم تحقيق الهدف. فهي خارطة الطريق التي تقود الى النجاح. بالتالي هي قيمة واجب التحلي بها لخلق جيل قادر على متابعة العمل والاستمرار فيه بعيداً عن الانكسار والكسل. أما الوصفة السحرية لدخول قلوب الناس والتأثير فيهم فهي حسن المعاملة، فتقبل الآخرين والاهتمام بأمورهم ومعرفة طبائعهم والتكَيف معهم هي من أساسيات حسن التعامل التي يجب أن تُزرع في أبناء المستقبل سواءً كان في التعليم العام أو في الجامعات.

جدول رقم (13)

المثابرة وحسن المعاملة في المناهج

		العدد	النسبة%
تشتمل المناهج على قيم المثابرة وإخلاص العمل	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	2	10.0%
	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%
تمكن الطلاب من التحلي بآداب وحسن المعاملة	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	2	10.0%

لا اوافق	7	35.0%
اوافق	8	40.0%
اوافق بشدة	1	5.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

قيم مثل المثابرة وآداب حسن المعاملة وغيرها من القيم التي يجب أن تزخر بها كتب ومناهج علوم المال بالجامعات. وفي هذا الصدد انتهت كثير من الدراسات الى أن عملية تقديم قيم المثابرة وحسن المعاملة وغيرها من القيم للمتعلمين من خلال المناهج لم تلتزم منهجية واضحة أو أُسلوب محدد، أي أن تضمين تلك القيم في الكتب والمراجع لم يُبنى على دراسات علمية بل كان يتم وفقاً لاجتهادات المؤلفين وخبراتهم الشخصية، بالتالي جاء واقع هذه القيم في مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية كما يوضحه الجدول رقم (13) أدناه بأن هنالك تضارب في الآراء وانقسام بين الموافقة علي وجود قيم المثابرة وإخلاص العمل والتحلي بآداب وحسن المعاملة في المناهج وعدم الموافقة على وجودها.

ونخلص مما سبق إلى أن نصف الجامعات السودانية لا تتضمن مناهجها قيم المثابرة وحسن المعاملة، بينما احتوت مناهج النصف الآخر من الجامعات مثل هذه القيم ولكن بطريقه غير علمية وغير منهجية بل تم تضمينها وفقاً لاجتهادات المؤلفين وخبراتهم الشخصية، لذلك كان عدم النفع منها واقعاً ملموساً اليوم.

4-15 توضيح المناهج للصفات المنبوذة:-

يرى الباحث أن الوظيفة الأُولى للجامعات هي إعداد الأفراد لتلبية احتياجات المجتمع والمحافظة على قيمه ومبادئه وذلك عن طريق تنمية الأفراد في جميع الجوانب، فالبناء القيمي هو أحد الأركان الأساسية في بناء الجانب المعرفي لأن كل مجتمع له قيم حميدة يجب أن يتمسك بها وقيم منبوذة يجب أن يتخلى عنها.

جدول رقم (14)

توضيح المناهج للصفات المنبوذة

		العدد	النسبة%
توضح للطلاب الصفات المنبوذة كالظلم والجور	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	4	20.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%
توضح للطلاب الصفات المنبوذة كالكذب والجبن	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	5	25.0%
	لا اوافق	7	35.0%
	اوافق	5	25.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%
توضح للطلاب الصفات المنبوذة مثل البخل والشح	لا ادري	1	5.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	9	45.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	1	5.0%
توضح للطلاب الصفات المنبوذة مثل الكبر والرياء	لا ادري	3	15.0%
	لا اوافق بشدة	2	10.0%
	لا اوافق	8	40.0%
	اوافق	6	30.0%

	اوافق بشدة	1	5.0%
توضح للطلاب الصفات المنبوذة مثل الطمع وحب النفس	لا ادري	2	10.0%
	لا اوافق بشدة	3	15.0%
	لا اوافق	6	30.0%
	اوافق	6	30.0%
	اوافق بشدة	3	15.0%

المصدر: إعداد الباحث من واقع العمل الميداني(2012)

حيث أتضح أن هنالك العديد من الصفات المنبوذة التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية أمر الخلاص والفكاك منها يحتاج لأدوات جادة وطرق مؤسسة على المستويين المجتمعي والتعليمي ذلك لأن تحضر وتقدم الأُمم مرهون بأخلاقها ومدى نبذها ومحاربتها لمثل هذه الصفات، فلا يتوقع تقدم ورقي أُمه ينتشر فيها الكذب والخداع والطمع والجور وغيرها من الصفات المنبوذة، فعندما تستمر وتُمارس مثل هذه الأفعال والصفات غير المستحبة في المجتمع دون إيجاد المعالجة الجذرية لها تصبح التعاملات بين أفراد المجتمع محل تشكيك وبذلك يفقد المجتمع ثقته ومصداقيته.

يضيف الباحث أن الحلول الجذرية لنبذ الصفات المذمومة ومحاربتها يكون عن طريق منهج علمي متكامل يؤسس لمحاربة مثل هذه القيم والتعريف بأثارها الضارة بالمجتمع وأن أمر الإتيان بها يفقد الشخص قيمه الأخلاقية والدينية. بالتالي نجد أن الحل واضح وصريح وهو نبذ هذه الصفات غير الحميدة من خلال مناهج علوم المال بالجامعات والمعاهد العليا السودانية، وتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها.

من هنا يأتي السؤال- هل قامت كليات العلوم المالية من خلال مناهجها بنبذ هذه الصفات وتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها ؟ الإجابة تكمن في الجدول رقم(14) أعلاه، فالجزء الأكبر من حجم العينة يري أن المناهج لم تقم بتعريف وتوضيح

الصفات المذمومة المتمثلة في:- الظلم –الجور- الكذب- الجبن- البخل- الشح – الكبر- الرياء- الطمع وحب النفس.

إذن أمر التوضيح والتعريف بهذه الصفات يندر أو يكاد غير موجود في مناهج علوم المال، بالتالي فرض توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها يصبح من قبيل العدم.

النتائج:

1- أن الجامعات السودانية لا تعطي أدنى اهتمام في مناهجها لمفاهيم حب الوطن والوطنية الصالحة. كما أنها لا تتطرق لعرض مفردات من شأنها أن تحمي المجتمع من طغيان الاتجاهات المادية والفكرية.

2- فيما يتعلق بقيم الفضيلة وفعل الخير ومدى توافرها في مناهج العلوم المالية، انقسمت الجامعات السودانية إلي قسمين، معظم الجامعات لا تعكس مناهجها هذه القيم وقلة من هذه الجامعات تتعرض مناهجها إلى هذه القيم ولكن لا تربطها بالتخصصات المالية والمحاسبية. أما فيما يتعلق بقيم العدالة والنزاهة والمساواة، فهي قيماً يندر وجودها في مناهج علوم المال.

3- تخلو مناهج الجامعات السودانية من قيم الصدق والأمانة والإخلاص، وحتى إن وجدت مثل هذه القيم في بعض الجامعات فلا تأثير لها علي المتعلمين مما يعكس واقعاً يخلو من هذه القيم. كذلك نجد أن جامعات قليله أو قل جامعات محدودة هي التي تنمي مناهجها قيم مثل التعاون والإتقان والاخاء وغيرها. أما الغالبية من الجامعات السودانية فلا تجد قيم التراحم والاتفاق بين الطلاب وقيم روح التعاون والعمل الجماعي وقيم روح الاخاء والمحبة، سبيلاً إلى مناهجها. هذا بالإضافة إلى أن المناهج لا تكسب الطلاب قيم حب العمل ولا تكسبهم قيم مثل الحرص والوفاء. أيضاً نجد أن قيم مثل التجرد ونكران الذات والاعتراف بالخطأ والرجوع للحق والتواضع لم تحضر في مناهج علوم المال في الجامعات السودانية.

4- مناهج علوم المال بالجامعات السودانية تتوفر فيها قيم ومهارات الإبداع والابتكار وقيم احترام الوقت وقيم المحافظة على المال العام، إلا أن مثل هذه القيم تم وضعها وفق آلية لم تأتي بالنفع المتوقع منها ولم تحقق أهدافها المرجوة. أي أن هذه القيم كأُسس نظرية موجود في كثير من مناهج الجامعات السودانية إلا أنها كقيمة معنوية يتحلى بها الطالب ويطبقها في واقع العمل والوظيفة هذا غير مشاهد.

5- أن نصف الجامعات السودانية لا تعكس مناهجها قيم المثابرة وحسن المعاملة. بينما احتوت مناهج النصف الآخر من الجامعات مثل هذه القيم، ولكن تم التأسيس لها بطريقه غير علمية وغير منهجية بل تم تضمينها وفقاً لاجتهادات المؤلفين وخبراتهم الشخصية، لذلك كان عدم النفع منها واقعاً ملموساً اليوم.

6- الصفات المذمومة المتمثلة في الظلم الجور الكذب- الجبن- البخل- الشح – الكبر- الرياء- الطمع وحب النفس أمر التوضيح والتعريف بهذه الصفات يندر أو يكاد غير موجود في مناهج علوم المال بالتالي فرض توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها يصبح من قبيل العدم .

التوصيات:

انطلاقاً من نتائج الدراسة وخلاصتها تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي تتميز بالمنطقية والواقعية، وعلى الجهات المختصة أخذها بعين الاعتبار حتى تصبح واقعاً يحقق الفائدة المرجوة.

1- مناهج العلوم المالية بالجامعات السودانية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث تضمينها للقيم الاخلاقية والروحية حتى تتفق مع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
2- تلبية المناهج لكل حاجات الطلاب السلوكية والاخلاقية والموازنة بينها، أمر حتمي لتكون المناهج كافية لمتطلبات المجتمع وتطوراته .

3- من الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها المناهج أن تكون مضامينها الاخلاقية والروحية موضوعة بأسس علمية ومنهجية كافية وأن تحظى بوقت كافي في الجداول الدراسية. فالمتعلم يحتاج لهذه القيم قبل الحاجات التخصصية. مما يساعد على توجيه تخصصه الوجه السليمة والمعتدلة.

4- في إطار المنهجية العلمية لتفسير الظاهرة المالية يجب ترك المواد والمضامين الاخلاقية تتخلل كل المناهج وليس مواد منفصلة و قائمة بذاتها وذلك للتأثير على مدارك الطالب لإيجاد العلاقات وفك الارتباطات بين المواد والمفاهيم المختلفة.

5- التنسيق والتشاور ما بين الوحدات النظرية (الجامعات) والوحدات العملية (الجهات المخَدمة) في وضع وإعداد أهداف ومضامين مناهج العلوم المالية، من أجل إخراج كوادر تستوفي متطلبات سوق العمل في النظام المالي المعافى.

6- لابد من أن ينصب تفكير الجامعات السودانية من خلال مناهجها لعلوم المال على الجانب القيمي الروحي والأخلاقي بنفس اهتمامها بالجانب المعرفي والمعلوماتي، بقصد خلق متعلم صالح يتكيف مع المجتمع ويتفاعل معه تفاعلاً إيجابياً فيما يتعلق بتسيير دواليب الاقتصاد تسييراً حسناً يعكس التحكم الممنهج لهذه الجامعات وتوافقها مع متطلبات النظام المالي الإسلامي والدخول في المنافسة العالمية واحتكارتها الاقتصادية، وذلك من خلال مراعاة كل القيم الأخلاقية والروحية التي تحقق هذا المقصد.

7- ضرورة نزع الأفكار المادية المتطرفة ونبذ كل النقائض التي لا تليق بالإسلام والإنسانية من مناهج علوم المال بالجامعات وإعطاء الفرصة لصياغة قيم اخلاقية تعكس ثقافة المجتمع السوداني وتوجهاته الإسلامية .

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، أبوبكر محمد احمد(2007م)، "التكامل المعرفي وتطبيقاته في المناهج الجامعية" – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – مكتبة معهد إسلام المعرفة– السودان.
2. الدريج، محمد(2005م)، "الكفايات في التعليم" – الرباط – المغرب
3. عطية، حمدي أبو الفتوح(1996م)، "منهجية البحث العلمي وتطبيقاته" – دار النشر للجامعات – القاهرة.
4. صنقور، الرشيد علي(2006م)، "نحو استراتيجية عملية لإنفاذ مشروع تأصيل مناهج الجامعات والمعاهد العليا السودانية – وزارة التعليم العالي – سلسلة رسائل التأصيل رقم(6) – الخرطوم.
5. مازغ، زكية(2009م)، "آليات إدماج القيم الإسلامية في المناهج الدراسية" – ورقة عمل – الملتقى الدولي لمنظمة الايسيسكو بالسودان – الخرطوم – السودان.
6. الحسين، محمد عوض الكريم(2003م)، "الرقابة على حقوق المودعين في البنوك الإسلامية" – دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – معهد إسلام المعرفة – جامعة الجزيرة – السودان.
7. الخليفة، حسين جعفر(2009م)، "المضامين الأخلاقية في المناهج الدراسية" – دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – كلية التربية – جامعة أم القرى – السعودية.
8. حسابة، عبد المنعم البلة(2004م)، "مدى كفاية المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية لمتطلبات سوق العمل" – دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير – كلية الاقتصاد والتنمية الريفية – جامعة الجزيرة – السودان.
9. شحاتة، حسين(2006م)، "الاطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي – دراسة تطبيقية – كلية التجارة – جامعة الأزهر – القاهرة.

10.التقارير الدورية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2007م) – موقع وزارة التعليم العالي على الإنترنت – موقع قوقل(www google.com.).

11.الزعتري، الشيخ علاء(2010م)، "علم مقاصد الشريعة وضرورته المعاصرة" – منبر الشيخ الزعتري – موقع الياهو (www yahoo.com.).

12.العنزي، بشرى بنت خلف(2007م)، "جودة التعليم العام – دار القصيم.

13.حمداوي، جميل(2008م)، "منظومة القيم في مقررات التعليم" – منبر ديوان العرب – موقع قوقل(www google.com.).

14.طافش، محمود(2010م)، "أهمية تدريس القيم" – موسوع التعليم والتدريب – موقع الياهو(www yahoo.com.).

15.عاقل، فاخر(2012م)، "الإبداع الفني" – الموسوعة العربية – موقع الياهو (yahoo.com www.).

16.عامر، طارق عبد الرؤوف محمد(2006م)، "التعليم الجامعي بالدول العربية والإسلامية في ضوء الاتجاهات المعاصرة –موقع قوقل(www google.com.).

17.غيث(2009م)، "تعزيز المهنة في النفوس" – منتديات التربية النبوية – موقع قوقل(www google.com.).

18.فايز، أنور(2009م)، "منظومة القيم في مقررات التعليم بالمغرب" – بيت فورد العرب – موقع الياهو(www yahoo.com.).

(6)

فاعلية جودة المراجعة الخارجية علىَ نظام الرقابة الداخلية

﴿دراسة ميدانية علىَ عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان﴾

1. د. أسعد مبارك حسين موسى.

أ. المحاسبة المشارك– جامعة النيلين – كلية التجارة – قسم المحاسبة.

2. أ. محمد آدم بليلة حمد.

مراجع داخلي – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

المستخلص

هدفت الدراسة إلىَ التعرف علىَ فاعلية جودة المراجعة الخارجية في زيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. اتبع المنهج الوصفي التحليلي و استخدم كأداة الدراسة، وتمثل العاملون في مكاتب المراجعة السودانية كمجتمع الدراسة، وتم اختيار (70) منهم كعينة بالطريقة العشوائية. و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). من أهم نتائج البحث: التأهيل العلمي والعملي يساعد علىَ زيادة قدرات ومهارات المراجع الخارجي مما يؤدىَ إلىَ زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، يؤدي تأهيل المراجع الخارجي علىَ توافر خبرات وكفاءة ومعرفة أداء الوظائف المختلفة، كما يساعد التأهيل العلمي والعملي علىَ توافر إجراءات التطوير المهني مما يؤثر علىَ نظام الرقابة الداخلية، ويؤدي التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية إلىَ الاهتمام بمستوىَ أداء المراجعين. وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات

منها: علىَ مكاتب المراجعة السودانية أن تهتم بأبعاد جودة المراجعة الخارجية لما لها من أثر فعال في زيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

Effectiveness of the external auditing quality on the internal superintendence system

Abstract:

Auditing is a proper procedure that is held in counting houses for avoiding or solving financial problems. The study aimed to introduce the effectiveness of the quality of external audit on the qualification increasing and efficiency of internal superintendence. The researcher has followed the descriptive analytical method and used as a tool for collecting data from a random sample of seventy (70) officials in the Sudanese counting houses. Statistical package for social sciences (SPSS) was used to analyze the data. The study concluded that the most important results are: scientific and radical qualification helps increasing capabilities and skills of eternal audit that leads to the increase of control capabilities and external audits' aiding by the international criteria leads to the studiousness of auditors' performance. The study recommends that Sudanese counting houses should care for the eternal audit quality dimension as it has effective effect on the capability and the effectiveness of internal control system.

المحور الأول/ الإطار المنهجي:

تمهيد:

يُحظىَ موضوع جودة المراجعة الخارجية باهتمام كبير من قبل الباحثان في مجال المراجعة، ويرجع السبب في ذلك لأن جودة المراجعة العالية تُعَدُ السند الأساسي لثقة المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية، كما أنها تلعب دوراً فعالاً للمساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع واستقراره المالي، وفي هذا المجال فقد حاولت العديد من الدراسات كشف العلاقة بين جودة المراجعة ونظام الرقابة الداخلية، لهذا يتطلب إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة والالتزام بها، ويجب أن يتأهل المراجع تأهيلا علميا وعمليا حتى يتمتع بمهارات متخصصة تمكنه من تنفيذ عملية المراجعة في بيئة نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ويستطيع المراجع الاستعانة بذوي الخبرة والمهارات من العاملين، وذلك لتفادي المخاطر التي قد تنجم عن عملية المراجعة الخارجية، وهذا ما تسعىَ إليه الدراسة في كيفية التعرف بالتزام المراجعة الخارجية بالمعايير المتعارف عليها لزيادة جودة نظام الرقابة الداخلية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام العديد من مكاتب المراجعة الخارجية ومدىَ تأثيرها علىَ نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

1. **هل** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الداخلية؟.

2. **هل** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي ونظام الرقابة الداخلية؟.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة إلقاء الضوء علىَ المكونات الرئيسية لجودة المراجعة الخارجية وأثرها علىَ نظام الرقابة الداخلية، وبيان أثر التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ نظام الرقابة الداخلية وكذلك أثر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي وأثره علىَ نظام الرقابة الداخلية، وقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، والمساهمة في توجيه اهتمام الباحثين والأجهزة الرقابية نحو الاهتمام بجودة المراجعة ونظام الرقابة الداخلية.

أهداف الدراسة:

تسعىَ الدراسة إلىَ تحقيق الأهداف الآتية:

1. **التعرف** علىَ مفهوم وأهداف والمكونات الرئيسية لجودة المراجعة الخارجية.

2. **دراسة** أثر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي علىَ نظام الرقابة الداخلية.

3. **دراسة** أثر التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ نظام الرقابة الداخلية.

فرضيات الدراسة:

تسعىَ الدراسة إلىَ اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولىَ/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية/ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.

منهجية الدراسة:

أتبعت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة، والمنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي في اختبار صحة الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: ملاحظة – مقابلات شخصية – استمارات الاستبيان.

المصادر الثانوية: الكتب والمجلات والرسائل الجامعية والمراجع والدوريات.

المواقع الالكترونية: شبكة الانترنت.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:ولاية الخرطوم، عينة من مكاتب المراجعة.

الحدود الزمانية: 2019م.

المحور الثاني/ الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسة التي تناولت موضوع الدراسة منها:

دراسة: Chen. Charies, et, al (2001):

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس أثر جودة المراجعة علىَ المعلومات المحاسبية في السوق الصيني. هدفت الدراسة إلىَ قياس جودة المراجعة في السوق الصينية وتحديد أثرها علىَ مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية. توصلت الدراسة إلىَ نتائج منها: هناك خصائص محددة لجودة المراجعة وهي معرفة المحاسبين بمبادئ السلوك المهني لمهنة المراجعة، معرفتهم الواسعة بنشاط العميل، فحص هيكل الرقابة الداخلية الخاص بالعميل، عدم امتلاك المنظمة محل المراجعة لنظام محاسبي. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على جودة المراجعة الخارجية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في أثرها على المعلومات المحاسبية، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

دراسة: Ahmed Ibrahim:

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وممارسة إدارة الأرباح، وهدفت إلىَ فحص العلاقة بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، آخذة في الاعتبار تأثير خدمة المراجعين وأهمية العميل طالب خدمة المراجعة. توصلت الدراسة إلىَ نتائج منها: هنالك علاقة عكسية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وأن أمانة واستقلال المراجع الخارجي

له أثر إيجابي علىَ كفاءة عملية المراجعة الخارجية وضرورة استقلال المراجع الخارجي لتحقيق جودة المراجعة. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على جودة المراجعة الخارجية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في أثرها على ممارسة إدارة الأرباح، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

دراسة: Lawrence, J. (2004):

تمثلت مشكلة الدراسة في تحفظ مراجعي الحسابات بشأن الاستمرارية لقياس جودة عملية المراجعة، كما هدفت الراسة إلىَ معرفة أثر تركز سوق مهنة المراجعة بالنسبة للمراجعين المتخصصين في النشاط علىَ جودة عملية المراجعة. فرضيات الدراسة ما مدىَ مشاركة مراجعي الحسابات ومدىَ ارتباطهما بتحفظات الاستمرارية لقياس جودة عملية المراجعة؟ كما توصلت الدراسة إلىَ نتائج منها: وجود فوائد لتركيز النشاط لدىَ مراجع الحسابات في جودة المراجعة، وأن زيادة أتعاب المراجعة يؤثر في جودتها. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على جودة المراجعة الخارجية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في تحفيز مراجعي الحسابات بشأن الاستمرارية، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

دراسة: Gerayli & other (2011):

تمثلت مشكلة الدراسة في التركيز والمناقشة والتحليل في تأثير جودة المراجعة علىَ إدارة الأرباح، ولتحقيق ذلك هدفت الدراسة لتوفير دليل علىَ تأثير جودة المراجعة في المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح في الشركات الإيرانية، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة إلىَ أن حجم مكتب المراجعة يرتبط بشكل سلبي مع إدارة الأرباح، كذلك إن الشركات التي تراجع حساباتها من قبل مراجع متخصص، يُساعد المتخصص في حجز والحد من إدارة الأرباح، كما أشارت أيضاً إلىَ أن معظم شركات المراجعة تتمتع بالاستقلالية وهذا سيؤدي إلىَ تعزيز جودة

المراجعة. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على جودة المراجعة الخارجية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في إدارة الأرباح، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

دراسة عبد الله، (2014م):

هدفت الدراسة إلىَ استطلاع آراء المراجعين حول معايير جودة المراجعة لمعرفة أثره في تقرير المراجع الخارجي، دراسة وتحليل مفهوم جودة المراجعة في بيئة المراجعة، تقديم الاقتراحات والأسس الكفيلة في تقرير المراجع الخارجي. توصلت الدراسة إلىَ عدة نتائج منها: ضرورة تطبيق معايير جودة المراجعة في إعداد تقرير المراجع الخارجي، ضرورة إنشاء جهاز رقابي لمراقبة أداء المراجعين الخارجيين وإشراف من قبل الدولة متمثلة في ديوان المراجع العام، ومجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، الاهتمام بالجوانب الأخلاقية وقواعد آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على جودة المراجعة الخارجية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في أثرها على تقرير المراجع الخارجي، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

دراسة عياش، (2014م):

هدفت الدراسة للتعرف علىَ عناصر هيكل الرقابة الداخلية وتقويمه في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدىَ وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمينة. توصلت الدراسة إلىَ العديد من النتائج من أهمها: أن معظم شركات الاتصالات الموجودة باليمن تتمتع بنظام رقابي فعال وكفوء، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلي وكفاءة الأداء المالي للشركات، نظام الرقابة الداخلية الكفء يُساعد بصورة قوية علىَ تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تُساعد علىَ اتخاذ القرارات، عدم وجود لجنة مراجعة في شركات الاتصالات يعود ذلك لعدم إلزامية قانون الشركات. أوصت

الدراسة بالالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والعمل علىَ تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية، تفعيل دور المراجعة الداخلية، تشكيل لجنة مراجعة في كل شركة. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الوقوف على الرقابة الداخلية، بينما اختلفت الدراسة السابقة في أثرها على كفاءة الأداء المالي، بينما الدراسة الحالية تختلف بأثرها على نظام الرقابة الداخلية.

المحور الأول/ الإطار النظري:

1. مفهوم جودة المراجعة الخارجية:

عَرّف (سعودي، 2016م، ص 152)، جودة المراجعة الخارجية بأنها: "قدرة مراقبة الحسابات علىَ اكتشاف، والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، ومن ثم حماية المساهمين".

وعَرّفها (دهمش،1994م، ص28)، بأنها: "مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة، والتي تلبي حاجات أصحاب المصلحة في المشروع بشأن توفير آلية لمراقبة الأداء المالي والاقتصادي للمشروع".

وعّرّفها (أحمد،2001م، ص40)، بأنها: "الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وأداء السلوك المعني وإرشادات المراجعة، وكذلك القواعد والإجراءات التي تصدرها الهيئات لتنظيم المهنة، أو المحافظة علىَ حياد ونزاهة المراجع.

ومن ذلك يتضح للباحثين أن تعدد المفاهيم والمداخل لتعريف جودة المراجعة الخارجية بسبب تعدد الزوايا التي ينظر إليها كل باحث، فهناك من ربط مفهوم جودة المراجعة باكتشاف الغش والأخطاء والتقرير عنها.

2. أهداف جودة المراجعة الخارجية:

تستهدف مراجعة الحسابات في المقام الأول أن يبدي مراقب (مراجع) الحسابات رأياً فنياً بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تُعبر بصدق، وفي كل الأمور الجوهرية عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، ويتحقق هذا الهدف بتحديد مراقب (مراجع) الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدت وعُرضت وفق إطار محدد لإعداد التقارير المالية، ويُساعد الرأي الفني لمراقب الحسابات علىَ تحقيق أهداف فرعية للمراجعة الخارجية منها: **(علي، 2012م، ص 26).**

أ. زيادة أو تدعيم مدىَ صدق القوائم المالية عن طريق تقديم مستوىَ مرتفع، وإن كان غير مطلق، من التأكيد المهني.

ب. مساعدة الطرف الثالث، خاصة المساهمين كأصيل في مراقبة الأداء المالي والاقتصادي للإدارة كوكيل عنهم في إدارة المشروع.

ت. تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجامعي بهدف الاستفادة من كافة طاقات العاملين بالمكاتب.

ث. ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة والقائمة علىَ الفاعلية والفعالية تحت شعارها الدائم أن تُعْمَل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة.

ج. تحقيق نقلة نوعية في عملية المراجعة التي تقوم علىَ أساس الالتزام التام بمعايير وسلوك مهنة المراجعة، وتفعيل الأنظمة واللوائح والتوصيات الصادرة من الجمعيات المتخصصة. **(عبد العليم، 2000م، ص313).**

ح. الاهتمام بمستوىَ الأداء للمراجعين والمساعدين والإداريين من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المتقنة والمستمرة والتأهيل الجيّد.

خ. اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل حدوثها ورفع درجة الثقة في العاملين وفي مستوىَ الجودة التي حققتها المكاتب.

د. الوقوف علىَ المشاكل التي تواجه المكاتب في الميدان، ودراسة هذه المشكلات.

3. أهمية جودة المراجعة الخارجية:

تنبع أهمية جودة المراجعة الخارجية من أهمية المنتج النهائي لعملية المراجعة يتمثل في تقرير المراجع الخارجي، والذي يُعتمد عليه كثيرٌ من المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم، وكما أن جودة المراجعة هي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من خدمة المراجعة، وتتمثل أهمية جودة المراجعة الخارجية لتلك الأطراف المستفيدة من المراجعة في الآتي: **(مهدي، 2007م، ص 18).**

أ. المراجع الخارجي: يهتم بتحسين سمعته وشهرته، وموقفه التنافسي في مجال سوق خدمة المراجعة، لذا فهو يهتم بأن تكون عملية المراجعة بأعلىَ جودة.

ب. المقرضون والدائنون: يعتمد بشكل أكبر علىَ القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وبالطبع فإن جودة المراجعة تؤثر إيجابياً علىَ اتخاذ قراراتهم بمنح القروض.

ت. إدارة المنشأة: هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي تهتم بجودة المراجعة لتتمكن من معرفة أماكن القوة والضعف لديها، وزيادة إضفاء الثقة المالية لعامة المستفيدين وزيادة حصتها السوقية.

ث. الجهات الحكومية: تعتمد علىَ القوائم المالية التي تمت مراجعتها في عدة مجالات مثل التخطيط والرقابة وفرض الضرائب، لذا تسعىَ هذه الجهات أن تتم العملية بمستوىَ عالٍ من الجودة.

ج. أصحاب المشروع والمستثمرين: يهتمون بجودة عملية المراجعة لضمان حماية أموال المنشأة من الأخطار والغش والتزوير. **(شوان، 2010م، ص 175).**

مما سبق يتضح للباحثين أن أهمية جودة المراجعة الخارجية تكْمُن في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة، والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، الجودة التامة لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم علىَ تلك القوائم، وبالتالي فإن جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة.

4. مقاييس جودة المراجعة الخارجية:

تعتبر جودة المراجعة الخارجية من الموضوعات الشائعة في علم المراجعة، لذا عبّرت عنها الدراسات في أدب المراجعة بمقاييس ومؤشرات ومفاهيم بديلة، واستخدمت الدراسة والأبحاث مقاييس مختلفة منها: **(القليطي، 2011م، ص 21).**

أ. **استخدام** المستحقات الاختيارية كمقياس لقياس جودة المراجعة الخارجية.

ب. **استخدام** رأي المراجع الخارجي في التقرير عن استمرارية المنشأة.

ت. **استخدام** أتعاب منشأة المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية.

ث. **استخدام** رأي المراجع المُعَدل في حالة وجود قيود علىَ عملية المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية.

ج. **استخدام** الرقابة علىَ جودة المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية كما أشارت بعض الدراسات إلىَ أن هنالك منهجان شائعان لقياس جودة المراجعة الخارجية علىَ النحو التالي: **(العتيبي، 2009م، ص 128).**

المنهج الأول/ قياس جودة المراجعة بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدام وسائل بديلة من خلال بحث ارتباطات ذات علاقة بجودة المراجعة مثل حجم مكتب المراجعة، وسمعة المراجع الخارجي، وفترة التعاقد مع العميل، وتقديم خدمات بخلاف المراجعة والخبرة في صناعة العميل، ومعدل الدعاوى القضائية المتعلقة بعمل المراجع الخارجي.

المنهج الثاني/ قياس جودة المراجعة بطريقة مباشرة، يقوم علىَ أساس افتراض أن الإبلاغ عن المخالفات واحتمال اكتشاف الغش ينعكس علىَ ملامح المراجعة مثل التجاوزات والأخطاء التي يرتكبها المراجعون. **(سهمدانة، 2015م، ص 577).**

يتضح للباحثين أن اختلاف المقاييس المتعلقة بجودة المراجعة له علاقة مباشرة باختلاف مفاهيم جودة المراجعة، واختلاف الأطراف المهتمة بجودة المراجعة، وأن المناهج المستخدمة في قياس جودة المراجعة متناقضان في دقة قياس الجودة، حيث أن المنهج غير المباشر يستخدم مؤشرات ملموسة وحقيقية لقياس جودة المراجعة وبذلك فهو المقياس المناسب، بينما يستخدم المنهج غير المباشر أسلوب رقابي ذاتي للمخالفات والأخطاء والتقرير عنها وهذا يتميز بعدم الدقة في القياس.

5. مفهوم المحاسبة الإبداعية:

عُرّف نظام الرقابة الداخلية بأنها: "خطة تنظيمية وكل الطرق والإجراءات المختصة أساسياً ومتعلقة مباشرة بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، ويمكن الاعتماد عليها". **(عبد الله، 1979م، ص 167).**

ويُعرف نظام الرقابة بأنها: "نظام للمراقبة كافٍ وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة، ويُراعىَ فيها تنفيذ العمليات، ولا يسمح بإجارة الأصول إلا بترخيص، وتُعرف بأنها الواجهة الشفافة للتقارير والقوائم المالية، والذي يعكس طبيعة عمل المنظمة، مما يُمَكِنْ المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة". **(السباعي، 1991م، ص 186).**

ويرىَ الباحثان مما تقدم أن: "الرقابة هي الرقابة المالية المباشرة التي تقوم بمهام الإيرادات التشغيلية للخطة المالية الموضوعة من قبل الإدارة التي تهدف إلىَ حماية الأصول الخاصة بالمنشأة".

6. أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يسعىَ نظام الرقابة الداخلية إلىَ تحقيق مجموعة من الأهداف منها: **(جمعة، 2006م، ص89).**

أ. **التحقق** من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة.

ب. إن كل عمليات المنشأة تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

ت. التحقق من دقة المعلومات المحاسبية التاريخية عن نظام سليم للرقابة لزيادة درجة الاعتماد عليها.

ث. اختبار دقة البيانات المسجلة بالدفاتر والحسابات، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية.

يرىَ الباحثان إذا تم تحقيق هذه الأهداف تتضمن إدارة المنشأة إنتاج تقارير خالية من التحريف وعرض البيانات المحاسبية.

المحور الرابع/ الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في مكاتب المراجعة السودانية، وذلك للحكم علىَ مدىَ جودة المراجعة الخارجية، حيث تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة عدد (70) استبانة علىَ المستهدفين واستجابة (70) فرداً، أيّ نسبة الاستبانة المستردة بلغت (100%)، التحليل الإحصائي فهذه الدراسة تؤدي إلىَ قبول نتائج الدراسة، وبالتالي تعميمها علىَ مجتمع الدراسة الكلية.

أولاً/ تحليل بيانات الاستبانة:

الفرضية الأولىَ/توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الداخلية.

الجدول(1): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولىَ:

ت	العبـــــارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
.1	يعمل التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ زيادة مدىَ صدق القوائم المالية مما يساهم في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.19	5	1.00	أوافق بشدة
.2	يعمل التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تطوير أداء جميع العاملين مما يؤدي إلىَ كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.04	4	0.70	أوافق

.3	يؤدي التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية إلىَ الاهتمام بمستوىَ أداء المراجعين والمساعدين مما يُساعد علىَ فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	4.13	4	0.78	أوافق
.4	يُساعد التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء.	4.18	5	1.21	أوافق بشدة
.5	يُساعد التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تقليل التلاعب مما يساهم في زيادة جودة نظام الرقابة الداخلية.	4.01	4	0.86	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م.

من الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولىَ التي تنص علىَ: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية، ونظام الرقابة الداخلية"، فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدىَ ما بين (4.01-4.19)، والانحراف المعياري يقع في المدىَ ما بين (0.70-1.21)، والمنوال (4-5)، لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة، والموافقة بشدة.

الجدول(2): اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولىَ:

العبـــــارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يعمل التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ زيادة مدىَ صدق القوائم المالية مما يساهم في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	77.78	1	.000
يعمل التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تطوير أداء جميع العاملين مما يؤدي إلىَ كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	91.15	2	.000
يؤدي التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية إلىَ الاهتمام بمستوىَ أداء المراجعين والمساعدين مما يُساعد علىَ فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	62.66	1	.000
يُساعد التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء.	85.77	2	.000
يُساعد التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تقليل التلاعب مما يساهم في زيادة جودة نظام الرقابة الداخلية.	90.67	1	.000

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م.

لاختبار صحة الفرضية القائلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الداخلية"، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (77.78-91.15-62.66-85.77-90.67)، وبدرجات حرية (1-2)، وبمستوىَ دلالة Sig لجميع العبارات (0.00)، وعند مقارنة مستوىَ الدلالة المعنوية المسموح به (0.05)، نجد أن مستوىَ الدلالة Sig تقل عن مستوىَ المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

الفرضية الثاني/ "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي، ونظام الرقابة الداخلية".

الجدول(3):الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

ت	العبـــــارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
.1	يعمل التأهيل العلمي والعملي علىَ تمتع المراجع الخارجي بالكفاءة والتأهيل لأداء عملية المراجعة لتحقيق جودة نظام الرقابة الداخلية	4.00	4	0.88	أوافق
.2	يُساعد التأهيل العلمي والعملي علىَ زيادة قدرات ومهارات المراجع الخارجي مما يؤدي إلىَ زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.20	5	1.00	أوافق بشدة
.3	يعمل التأهيل العلمي والعملي علىَ توفر إجراءات التطوير المهني مما يؤثر علىَ نظام الرقابة الداخلية.	4.12	4	0.73	أوافق
.4	يؤدي تأهيل المراجع الخارجي علىَ توافر خبرات وكفاءة ومعرفة أداء الوظائف المختلفة.	4.11	4	0.82	أوافق
.5	يعمل التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي علىَ سلامة وضع برنامج المراجعة للتحقق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.33	5	1.22	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م.

من الجدول (3) يُلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية التي تنص علىَ: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي ونظام الرقابة الداخلية"، فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدىَ ما بين (4.00-4.33)، والانحراف المعياري يقع

في المدىَ ما بين(0.73-1.22)، والمنوال (4-5)، لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت، فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة، والموافقة بشدة.

الجدول(4): اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية:

العبـــــارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يعمل التأهيل العلمي والعملي علىَ تمتع المراجع الخارجي بالكفاءة والتأهيل لأداء عملية المراجعة لتحقيق جودة نظام الرقابة الداخلية.	69.20	1	.000
يُساعد التأهيل العلمي والعملي علىَ زيادة قدرات ومهارات المراجع الخارجي مما يؤدي إلىَ زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	73.97	2	.000
يعمل التأهيل العلمي والعملي علىَ توفر إجراءات التطوير المهني مما يؤثر علىَ نظام الرقابة الداخلية.	66.88	2	.000
يؤدي تأهيل المراجع الخارجي علىَ توافر خبرات وكفاءة ومعرفة أداء الوظائف المختلفة.	75.01	2	.000
يعمل التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي علىَ سلامة وضع برنامج المراجعة للتحقق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	71.86	1	.000

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م.

لاختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي ونظام الرقابة الداخلية"، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور، وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (69.20-73.97-66.88-75.01-71.86)، وبدرجات حرية (1-2)، وبمستوىَ دلالة Sig لجميع العبارات (.000)، وعند مقارنة مستوىَ الدلالة Sig بمستوىَ المعنوية المسموح به (0.05)، نجد أن مستوىَ الدلالة Sig تقل عن مستوىَ المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

المحور الخامس/ الخاتمة – وتشتمل علىَ:

أولاً/ النتائج:

من خلال البحث والدراسة الميدانية توصل الباحثان للنتائج التالية:

1. **يساعد** التأهيل العلمي والعملي علىَ تمتع المراجع الخارجي بالكفاءة والتأهيل لأداء عملية المراجعة لتحقيق جودة نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

2. يساعد التأهيل العلمي والعملي علىَ زيادة قدرات ومهارات المراجع الخارجي مما أدىَ إلىَ زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

3. **يؤدي** تأهيل المراجع الخارجي علىَ توافر خبرات وكفاءة ومعرفة أداء الوظائف المختلفة، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

4. **يساعد** التأهيل العلمي والعملي علىَ توافر إجراءات التطوير المهني مما يؤثر علىَ نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

5. **يؤدي** التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية إلىَ الاهتمام بمستوىَ أداء المراجعين والمساعدين مما ساهم في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

6. **يساعد** التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تقليل التلاعب مما ساهم في زيادة جودة نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

7. **يؤدي** التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية علىَ تطوير أداء جميع العاملين مما يؤدي إلىَ زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

8. **التزام** المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية، يؤدي إلىَ زيادة مدىَ صدقية القوائم المالية، مما سهم في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، (بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان).

ثانياً/ التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نوصي بالآتي:

1. **علىَ** مكاتب المراجعة الخارجية السودانية أن تهتم بجودة المراجعة الخارجية لما لها من أثر فعال في زيادة جودة نظام الرقابة الداخلية.

2. **علىَ** مكاتب المراجعة الخارجية السودانية الاقتداء بالمكاتب الرائدة عالمياً في مجال جودة المراجعة الخارجية، والسير علىَ خُطاها.

3. **إصدار** عدد من القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بجوانب جودة المراجعة وإلزام المكاتب بالعمل بها، وفرض عقوبات رادعة للمحافظة عليها.

4. **تدريب** العاملين والمحاسبين بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الجديدة بخصوص جودة المراجعة الخارجية.

5. **ضرورة** التزام المراجعين بمعايير المراجعة الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللُغة العربية:

- **أبو سهمدانة، شفيق عبد الله**،2015م، العناصر المحددة لجودة عملية مراجعة القوائم المالية، القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2.

- **أحمد، محمد الرملي**،2001م، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة، القاهرة: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصر، العدد 2.

- **السباعي، مهيب، وهجا عمرو**،1991م، علم تدقيق الحسابات، القاهرة: دار الصفاء للنشر.

- **العتيبي، سالم بن عبد الله**،2009م، جودة المراجعة كأحد دعائم آليات الحوكمة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2.

- **القليطي، إبراهيم عبد المحيد علي**،2011م، دراسة واختبار تأثير الحوكمة وخصائص الشركات علىَ جودة المراجعة الخارجية، بالتطبيق علىَ الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، القاهرة: جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، العدد 3 و4.

- **بيانوني، أحمد عز الدين**،2015م، العوامل المؤثرة علىَ جودة المراجعة، ومراجعة الجودة في منظمات الأعمال – دراسة ميدانية بالجمهورية اليمنية، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.

- **جمعة، أحمد علي**، 2006م، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- **دهمش، رولا**،1994م، مدىَ تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدفق الحسابات في الأردن، عمان: د.ن.

- **سعودي، إبراهيم سعد إبراهيم**،2016م، قياس وتفسير أثر جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات علىَ مخاطر التقارير المالية – دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، ج2.

- **شوان، إسكندر محمود حسين**،2010م، جودة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي.

- **شوان، مسير كامل محمد**،2008م، أثر جودة المراجعة الخارجية علىَ عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2- المجلد 45.

- **عبد العليم، محمد بكري**،2000م، قياس جودة الخدمات – دراسة تطبيقية لمفاهيم وقياس خدمة مراجعة الحسابات وأثرها علىَ رضا العُملاء، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث.

- **عبد الله، خالد أمين**،1979م، علم تدقيق الحسابات، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

- **علي، عبد الوهاب نصر**، 2012م، خدمات مراقب الحسابات، أسواق المال، المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- **مهدي، عفاف عباس**،2007م، تحديد إطار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة العمل، التدقيق، بغداد: بحث مقدم لهيئة أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

- **يوسف، عبد الله آدم**،2011م، معايير جودة المراجعة ودورها في تقرير المراجع الخارجي – دراسة ميدانية علىَ مكاتب المراجعة في السودان، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة.

المراجع باللُغة الإنجليزية:

- **Ahmed Ibrahim**, Auditing Quality, Auditor Tenure, Client importance and Earnings Management, An Additional Evidence, (Rufger University, 2001).

- **Chencharles**, et, al, Howis Audit Quality perceived by Big fiveand Local Auditors in china A preliminary, investigation journal of Auditing, vol.5.No, 1, joulye, (2001) pp. 33-64.

- **Gerayli Mahdi** Safari, Ansari, Ablaze, Moment, Ma,atoofi, Ali, Reza, (2011). Impact of audit Quality on Earnings, Management: Evidence from Iran, International Research Journal of Finance and Economics, No.66.

- **Lawrence** J, et, al, Auditor industry Specialization and Auditor Reporting, (London: Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 24, 2004, p p 71-105.

(7)

دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة في ولاية الجزيرة)

The role of governance standards in the effectiveness of risk management of non- erforming finance in banks (A case study on a sample of banks operating in Gezira State 2019)

د. محمد الأمين أحمد محمد البشير– أستاذ المحاسبة والإدارة المالية المساعد– جامعة البطانة – قسم المحاسبة والادارة المالية.

أ. محمد عبد الوهاب محمد الجزولي

ماجستير في المحاسبة

مستخلص الدراسة

المستخلص

التمويل يلعب دورا فعالا في البناء الاقتصادي و ذالك بمساندة القطاعات الضعيفة ولكنه يواجه العديد من المعوقات. هدفت الدراسة إلى معرفة دور معايير الحوكمة (معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة، معيار الإفصاح والشفافية، معيار مسؤوليات مجلس الإدارة، معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم، معيار أصحاب المصالح) في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتنظيم البيانات وتحليلها والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة المشكلة والفرضيات، تم استخدم الاستبيان لجمع البيانات الميدانية والحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليلها وأسلوب مربع كأي لاختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود علاقة طردية قوية بين كل معايير الحوكمة المتناولة في الدراسة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ماعدا معيار أصحاب المصالح لا توجد علاقة بينة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بمعايير الحوكمة في المصارف بالتركيز على تفعيل معيار أصحاب العمل.

The role of governing standards in the effectiveness of managing the dangers of tripped financing

(A case study of the banks in Gezira State, Sudan – 2019)

Abstract

Funding plays a great role in economical development via supporting economically weak sectors, but it faces many obstacles. The study aimed to figure out the role of governing standards of ethical behavior, control and accountability, disclosure and frankness, the responsibilities of directorate, and rights and equal treatment among the stakeholders in the effectiveness of managing non-performing financing in banks. The researcher followed descriptive analytical method and used questionnaire to collect field data which was analyzed via statistical packages for social sciences (SPSS). The study concluded that there is a strong correlation between all the governing standards mentioned above and the effectiveness of managing non-performing financing in the banks sampled, except the stakeholders' criterion. The study recommends increasing attention to the standards of governing in the banks by focusing on activating the employers' standard.

1- المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

1-1 المقدمة:

يشهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات تمثلت في التقدم التكنلوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبوقة، ورغم هذه التطورات الإيجابية فإن هنالك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لذلك نجد معرفة مخاطر التمويل وتقويمها ووضع الإجراءات الكافية لإدارتها بصورة سليمة هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها. فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة مخاطر التمويل المصرفي والتقويم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة عليها، أصبح ينظر لها بأنها تمثل خط الدفاع الأول في حماية السيولة و حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حد سواء، وأنها أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار

المالي والمصرفي وتعزيز الدور التنافسي وتمكين المصارف من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية عالية، [موقع بنك السودان المركزي(2008م)].

تُعنى الحوكمة بالمفهوم الأوسع بكيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون ولذلك فهي تُعنى قواعد ومبادئ تحكم العلاقة بين المصارف والأطراف المتعاملة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف ذات العلاقة بهذه المصارف. كما تُعرف الحوكمة بأنها مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة من تعظيم ربحيتها وقيمتها للمدى البعيد لصالح المساهمين [خليفة (2005م)] .

أورد خضر(2003) "أن أسس وضوابط منح التمويل المصرفي اشتملت على عدد من الضوابط والتوجيهات المنظمة لمنح التمويل في العام 1987، وفي العام 1989 انشأ البنك المركزي وحدة خاصة بمخاطر التمويل ضمن هيكل الإدارة العامة للرقابة المصرفية يقع على عاتقها تجميع الإحصاءات والمعلومات عن عملاء الجهاز المصرفي وتوفيرها للمصارف للاستعانة بها عند اتخاذ قرار منح التمويل. في بداية التسعينات تم تحديث أسس وضوابط التمويل كما تمت إضافة ضوابط خاصة بتمويل الحكومات والشركات الأجنبية بهدف تقليل مخاطر التمويل الممنوح لها. كما فرض البنك المركزي قيوداً على التمويل الممنوح لأعضاء مجالس إدارات المصارف والشركات التابعة لها وذلك حماية للمصارف من مخاطر استغلال الجهات ذات العلاقة، كذلك فقد وضع بنك السودان قيوداً على التمويل الممنوح لعميل واحد تقليلاً لمخاطر التركيز حيث تراوحت نسب التمويل إلى رأس المال بين 25% من التمويل قبل إضافة التمويل غير المباشر و 50% بعد إضافته، كما انشأ البنك المركزي مركزاً لتجميع المعلومات عن التمويل الممنوح (القائم والمتعثر)، كما ألزم المصارف بالاستعلام عن عملائها بقسم المخاطر بالبنك المركزي قبل منحهم التمويل".

ونتيجة لتأثير معايير الحوكمة على المصارف وعلى كفاءة إدارة مخاطر التمويل المتعثر فقد أورد الداعور وعايد (2012م) أنه "نتيجة للأحداث التي وقعت خلال العقود

الماضية في المؤسسات الاقتصادية والمصارف مثل كارثة مصرف الائتمان والتجارة الدولي وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الوحدات الاقتصادية والمصارف، كل ذلك أدى إلي وجود صعوبة في جذب رؤوس الأموال الكافية، لأن هذه الأزمات تُكلف المستثمرين مليارات الدولارات وتعمل على إضعاف القدرة المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية وأصبح المستثمر يُطالب بإثبات أن المصارف والوحدات الاقتصادية تُدار وفق ممارسات العمل السلمية التي تقل الي حد أدنى ممكن من احتمالات الفساد والأداء لإداري، وحتى تتمكن المؤسسات من مواكبة تطورات العصر ومن خلال المبادئ التي تحكم حماية أصحاب الأسهم أو حقوق وتحديد الوظائف لأصحاب حقوق الملكية لابد لها أن تهتم بموضوع معايير الحوكمة لما له من خصوصية تأخذ أهميتها من الدور المتنامي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي صيانة المخاطر والتداعيات الناجمة من الممارسات غير السلمية في الأنشطة الإنتاجية والخدمية ".

2-1 مشكلة الدراسة:

إن الأهمية النسبية لمعايير الحوكم تتزايد مع التقدم التكنولوجي وتطور العمليات التمويلية والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ومحاولة المصارف الوصول إلى الجودة في تقييم خدماتها التمويلية، لذلك المصارف بحاجة إلى أن تكون على دراية بمخاطر التمويل المصاحبة للعمليات التمويلية و التنبؤ بها قبل حدوثها، حيث أن بعض المخاطر وخاصة التمويلية قد تكلف المصارف خسائر كبيرة، ولما كان للحوكمة دور مهم في اكتشاف أي خلل في أنظمة عمليات المصرف والرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، فإنه يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر بالمصارف؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1-ما هو دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف؟
2-ما هو دور معيار الإفصاح والشفافية في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف؟
3-ما هو دور معيار مسؤوليات مجلس الادارة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف؟
4-ما هو دور معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف؟
5-ما هو دور معيار أصحاب المصالح في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف؟

1-3 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية المصارف ودورها في الاقتصاد لذلك فإن أي عمل مالي لابد من أن يتوفر فيه الأمن والضبط السليم والعمل المنتظم، لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة والحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، فضعف إدارة المخاطر التمويل المصرفي يؤدي إلى فقدان جزء كبير من التمويل المصرفي مما يعني نقصان في تمويل القطاعات ذات الأولوية ولهذا تعتبر معايير الحوكمة من أهم الاتجاهات الجديدة لإدارة العمل المالي في ظل التطور الذي تشهده المصارف في الوقت الراهن.

1-4أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الآتي:
1-معرفة دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.
2-معرفة دور معيار الإفصاح والشفافية في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

3-معرفة دور معيار مسؤوليات مجلس الادارة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

4-معرفة دور معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

5-معرفة دور معيار أصحاب المصالح في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

1-5 فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة بين معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

2- توجد علاقة بين معيار الإفصاح والشفافية وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

3- توجد علاقة بين معيار مسؤوليات مجلس الادارة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

4- توجد علاقة بين معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

5- توجد علاقة بين معيار أصحاب المصالح وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

1-6 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتنظيم البيانات وتحليلها والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة المشكلة والفرضيات، تم استخدم الاستبيان لجمع البيانات الميدانية والحزم الإحصائية (SPSS) لتحليلها واسلوب مربع كاي لاختبار الفرضيات بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في تقييم دور معايير الحوكمة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر بالمصارف.

2- المحور الثاني: الدراسات السابقة:

2-1 دراسة عبد الحليم (2005م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجهودات بنك السودان المركزي في تطبيق مبادي الحوكمة على المصارف السودانية، ومعرفة مدي تطبيق المصارف للحوكمه. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة الي مجموعه من النتائج أهمها أن المصارف السودانية تطبق الحوكمة بنسبه كبيره وهذا جانب إيجابي أما الجانب السلبي تمثل في أن نسبة التعثر المصرفي تصل الي 27%. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات عن الحوكمة في المصارف.

2-2 دراسة أبو العزم(2006م)

هدفت هذه الدراسة إلي الوقوف على أثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، وما إذا كانت توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمة في الشركات العربية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة وثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة وإن قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلي الاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية لعنصر لجنة المراجعة. وأوصت الدراسة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات سوف تدعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية الصادرة عنها.

2-3 دراسة بانقا(2011م)

تناولت هذه الدراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثره على الأداء المالي وقد هدفت الي عرض بعض الإسهامات النظرية والمفهومية لقضايا الحوكمة وبيان أثر تطبيق معايير الحوكمة على الأداء المالي للمصارف السودانية، واهتمت هذه الدراسة بمفهوم الحوكمة في البيئة المصرفية باعتباره الركن الاساسي من أركان الاصلاح الاداري. اعتمدت هذه الدراسة

على المنهج الوصفي التحليلي. وخلُصت الدراسة الي مجموعه من النتائج أهمها أن هنالك وعياً متنامياً بتطبيق مبادي الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، وبعض المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ليس لهم علم بطرق تطبيق الحوكمة. وأوصت الدراسة بإلزام المصارف بالإفصاح عن البيانات غير المالية في التقرير السنوي.

2-4 دراسة محمد (2012م):

هدفت هذه الدراسة الي معرفة تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز ثقة الملاك وأصحاب المصالح الأخرى في المصارف السودانية. ومعرفة أوجه القصور والتحديات التي تُواجه المصارف في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. وخلُصت الدراسة الي مجموعه من النتائج أهمها أن هنالك وعياً لدي الجهاز المصرفي السوداني بأهمية تطبيق مبادي وقواعد الحوكمة، وهنالك التزام لدي الجهاز المصرفي السوداني بوضع إطار قادر على حماية ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم. وخلُصت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات أهمها الإسراع في مراجعه الأنظمة واللوائح وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات الفترة الحالية والمستقبلية وتفعيل أنظمة العقوبات على الشركات المخالفة للنظم والتشريعات القانونية واعتماد لجنه وطنيه للحوكمة من الجهات الاشرافية والأكاديمية والمهنية.

2-5 دراسة مفتاح (2010م):

هدفت هذه الدراسة الي قياس مدي إمكانية تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات المساهمة من خلال إمكانية تطبيق مبادي حوكمة الشركات المتعارف عليها. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليل. وخلُصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها إن مستوي تطبيق شركات المساهمة اليمنية لمفهوم الحوكمة يتراوح ما بين مرتفع ومتوسط. أوصت الدراسة بأن تبادر الجهات الرقابية والاشرافية في تلك الشركات بالاهتمام بتطبيق نظام الحوكمة وتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وإلزام الشركات بها بما يكفل الإفصاح والشفافية.

2-6 دراسة كريمي (1993م):

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار عام يستخدم في تحليل إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل، ووضع استراتيجية إدارة مخاطر الاستثمار وسياسات التمويل. تمثلت مشكلة الدراسة في اسباب ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجي عن مصادر التمويل الداخلي، وكيفية التنسيق بين إدارة المخاطر على سياسات التمويل والاستثمار. استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي أكثر من مصادر التمويل الداخلي يؤدى الي الوقوع في خسائر، تقل رغبة الشركات في التحوط واتخاذ تدابير الحماية كلما كان التدفق النقدي أكثر ارتباطاً بفرص الاستثمار المستقبلية، تعثر تمويلي.

2-7 دراسة آدم (2006م):

هدفت الدراسة إلي إيجاد وسائل تحد من الآثار المترتبة على مخاطر التمويل والأداء بالبنوك التجارية السودانية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن القطاعات الاقتصادية المختلفة سجلت معدلات تعثر عالية ومتفاوتة حيث سجل القطاع الزراعي أعلى معدلات تعثر، وجود علاقة ربط بين ارتفاع مخاطر التمويل وبين تدهور مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية السودانية. أوصت الدراسة بتدارك نقاط الضعف الموجودة في إدارة منح التمويل وذلك عن طريق الاستعلام الجيد خاصة من ناحية التزامهم بالسداد.

2-8 دراسة شاهين، (2005م):

هدفت هذه الدراسة إلى إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، فقد ركزت على دراسة وتحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج كان أهمها تساعد اللوائح والقوانين المصرفية التي تقوم المصارف بوضعها على الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر، ويعتبر نظام إدارة المخاطر أحد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات

تساعد على توفير المعلومات التفصيلية اللازمة لترشيد القرارات واحتواء تلك المخاطر ومن أهمها إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر التمويل.

2-9 دراسة مساعد(2010م):

هدفت الدراسة إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهاز المصرفي والوضع الاقتصادي بالسودان. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المساعدة في انتشار ظاهرة التعثر في سداد القروض وضعف الأداء المالي ومن أهمها قصور نظام تدفق المعلومات عن عملاء المصارف كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يتوجب على بنك السودان المركزي اعتماد نظام لتدفق المعلومات أكثر فعالية مثل الترميز الائتماني، بالإضافة إلى إيجاد بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة لتقييم الضمانات المقدمة للحصول على التمويل المصرفي.

3- المحور الثالث: الإطار النظري:

3-1 مفهوم الحوكمة المصرفية:

عرفت الحوكمة بأنها: الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة الحوكمة. عرفت أيضا الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، [حماد،(2005م)].

تعرف مؤسسة التمويل الدولية للحوكمة: بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها،[يوسف،(2007م)].

تعريف بنك التسويات الدولية للحوكمة: عرفت الحوكمة بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية

مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين، والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين، [شريقي،(2009م)].

يقول بورقية، (2009م) "تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط بها كل من الإدارة، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين".

أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق جملة من الأهداف تكسبها الأهمية البالغة لعظم تلك الأهداف ومشروعيتها وأهميتها، وقد لخص طالب والمشهداني، (2011م) " أهداف الحوكمة فيما يلي:

1-كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الادارة ومصالح المساهمين.

2-تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.

3-حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة.

4-تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

5-ظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

6-الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية.

7-العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصرف مما يؤدي إلي تحسين الأداء المالي للمصرف.

8-التزام المصارف بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الإلتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية".

3-2 معايير الحوكمة المؤسسية:

هناك عدة مجالات أساسية تغطى معايير حوكمة المؤسسات، وتساهم في تعزيز هذا والمصارف خاصة النظام في المؤسسات عموما أهمها (الاهتمام بالسلوك الأخلاقي، والرقابة

والمساءلة، والإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تفعيل حوكمة المؤسسات، دعم دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة).

أولاً: معيار السلوك الأخلاقي:

يشير هذا المرتكز إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف، إذ تحدد تلك القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح حول حل المشكلات فضلاً عن كونها تمنع الفساد وتعاطي الرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي للعمليات المصرفية ووضع هذا المعيار حدا أدنى على مجلس إدارة المصرف اعتماده وإصدار بيان يحدد سياسة وآواداب وأخلاقيات المعل لموظفي المصرف، وترك للمصارف تعديل هذه السياسة وفقاً لظرروف واحتياجات العمل الخاصة بكل مصرف دون المساس بالحد الأدني المشار إليه كما أورده جوده (2008م) فيما يلي:

1- إطار عام يشير على توافق سياسة ومتطلبات المصرف وسلوكيات موظفيه كافة مع أعلى المبادئ الأخلاقية نصًا وروحاً.

2- منهج المصرف في علاقاته مع عملائه. 3- روح انتماء الموظفين للمصرف.4- العلاقة بين الموظفين.

5- تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للمصرف. 6- سياسة المصرف تجاه خدمة عملائه.

7- سياسة المصرف تجاه المساهمين وصغارهم بالأخص.

ثانياً: معيار الرقابة و المساءلة:

وجود نظام فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وبقدر يكفل توفير المعلومات، وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف، وذلك لسلامة الجهاز المصرفي، وأيضاً مساءلة الموظفين والمسؤولين من

خلال القنوات والأدوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه دون سند قانوني أو دليل، [طالب، والمشهداني،(2011م)].

ثالثاً: معيار الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الوقت الملائم بالمسائل كافة المتعلقة بتأسيس الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار كما ذكر الكافي (2013م) الآتي:

1-أن يشمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية، أهداف الشركة، وحق الأغلبية من حيث المساهمة، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، عوامل المخاطرة المنظورة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2-ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية كما ينبغي ان يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

3-ينبغي للمراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما أن عليهم واجبات تجاه المؤسسة، وهي أنهم يقومون بممارسة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية كافة في عملية المراجعة.

4-ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

5-ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات عن طريق المحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة، [خضر،(2012م)].

رابعاً: معيار مسؤوليات مجلس الادارة:

يعتبر مجلس الإدارة أحد آليات الحوكمة، حيث يتم انتخابهم من المساهمين، لكن بعض الدول والمؤسسات يتم اختيارهم بواسطة أصحاب المصالح أو المستثمرين في أنواع أخرى من أرس المال مثل الموردين، والعملاء، [www.cambridge.org].

حيث أشار أبو موسي(2008م):"إن على مجلس الإدارة القيام بإنجاز مجموعة من المهام الأساسية المقررة مسبقا بما في ذلك:

1- رعاية مجلس الإدارة مصالح المؤسسة والمساهمين.

2- المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

3- الالتزام بالقوانين مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة".

4- القيام ببعض المهام الرئيسية، ومنها كما ذكر طالب والمشهداني،(2008م)" فيما يلي:

أ- وضع استراتيجية الشركة وسياسة مخاطر التمويل والموازنات وخطط العمل وتحديد أهداف الأداء ومراقبة تنفيذ الأداء والنفقات الرأسمالية وتصفية الاستثمارات.

ب- متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة المؤسسية وإجراء التعديلات عند الحاجة.

ت- اختيار كبار المديرين وتحديد مكافآتهم ومتابعة أدائهم وإعفاؤهم عند الضرورة.

ث- الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ج- توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الادارة

5- الحكم بموضوعية على شؤون المؤسسة مستقلا عن الإدارة التنفيذية من خلال الآتي:

أ- تكليف عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل (التقارير المالية، التعينات، المكافآت)

ب- التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.

ت- تكريس وقت كافٍ لممارسة مسئولياتهم.

ث- سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه".

خامساً: معيار حقوق المساهمين:

ينبغي على إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين من خلال التأكد على الآتي:

1- تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

أ- تأمين أساليب تسجيل الملكية، ونقل وتحويل ملكية الأسهم.

ب- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ت- المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ث- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

2- للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية بالشركة ومن بينها:

أ- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.

ب- طرح أسهم إضافية.

ت- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفاعلة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين ومن بينها قواعد التصويت:

4- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

5- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية:

6- ينبغي أن يتاح للمساهمين ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في حساب التكاليف والمنافع المقترنة بممارساتهم لحقوقهم بالتصويت.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هناك تخوفاً من قبل صغار المساهمين في المصارف من إجراءات وتعاملات مجلس الإدارة، لذلك يأتي هذا المبدأ لتوفير الحماية للمساهمين من تلك التعاملات، ويعتبر المبدأ التالي المكمل لذلك من خلال ضمان القيام بالمعاملة المتكافئة للمساهمين.

سادساً: معيار المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب على إطار الحوكمة أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب, كما ينبغي أن تتاح للمساهمين كافة فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم ويجب أن يضمن المعاملة المتكافئة للمساهمين، كما وضحها الكافي(2013م):" في الآتي:

1- يجب أن يتعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة:

2- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

3- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركة".

سابعاً: معيار دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

ينبغي في إطار الحوكمة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسمها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص

العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة كما ذكر الكافي (2013م):

1- أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

2- أن يسمح إطار الحوكمة المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح و أن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

3- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

4- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك

3-7 مفهوم التمويل المصرفي:

التمويل في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

أورد الزحيلي (2004م) "التمويل هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وينظر إليه من ناحيتين: الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل وهذا ما يسمي بـ " التمويل التجاري "، الناحية الثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً متأملاً إعادته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه وهذا ما يعرف بـ "التمويل المصرفي ".

وعليه فالتمويل المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً (طبيعياً أو معنوياً) بناءً على طلبه سواء كان في الحال أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير. وينظر إلى التمويل المصرفي – أيضاً – كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري (فرد أو شركة أعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل، [الزبيدي (2002م)].

2-8 المخاطر المصرفية:

يقصد بها مجمل الخسائر المتوقعة النى يتعرض لها البنك بصورة مباشرة كتعثر عملية التمويل، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عوامل داخلية مثل ضعف نظم المراجعة الداخلية، والخارجية مثل سمعة المصرف وعدم مواكبته للمستجدات، [جلال،(2013م)].

- إدارة المخاطر المصرفية: هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العرضية المحتملة، وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر، أو تقليل الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى، [جلال،(2013م)].

- إدارة مخاطر التمويل :

يقول صالح (2009م) "إن المخاطر التمويلية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المُقرض عند تاريخ الاستحقاق في الشروط العقد التمويلي، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد المستندية".

- مخاطر التمويل المتعثر:

نجد أن التعثر وفشل العملية التمويلية يقود على تخفيض حصص الارباح الموزعة على المساهمين وكذلك تخفيض معدل العائد على أصحاب الودائع الاستثمارية بالإضافة إلى التأثير السالب على أصحاب الحسابات الجارية والادخار. أما تأثير التمويل المتعثر على الاقتصاد الكلي فيتمثل في انخفاض معدل نمو الناتج القومي وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وإهدار الموارد الاقتصادية في صورة طاقات عاطلة وتزايد المديونية الخارجية إلى جانب التأثير على المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في الاقتصاد القومي، أما الآثار الاجتماعية السالبة نتيجة إفرازات التعثر فمعلومة للجميع ولا تحتاج إلى كثير توضيح. من خلال التمهيد أعلاه يتضح جلياً مدى خطورة ظاهرة التمويل المتعثر بالبنوك، ذلك لأن تمويلاً واحداً متعثراً يكلف البنك أكثر مما يربح في (100) عملية تمويلية جيدة،[www.sudarees.com].

- مفهوم التعثر المالي:

عرف الحضيري (1997م) التعثر المالي بأنه "مواجهة المنشأة للظروف الطارئة (غير المتوقعة) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير. وأضاف بأن التعثر المالي ما هو إلا اختلال مالي يواجهه المشروع نتيجة قصور موارده وإمكانية الوفاء بالتزاماته بالأجل القصير، وأن هذا الاختلال ناجم أساساً من عدم التوازن بين كموارد المشروع المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، كلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب تجاوز الأزمة التي يسببها الاختلال".

4- المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

4-1: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

4-1-1 قيمة معامل الثبات والصدق لمحاور الاستبانة:

يبين الجدول رقم (1) قيمة معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

جدول رقم (1)

قيمة معامل الثبات والصدق

	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المقياس الكلي	40	0.95	0.97

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يوضح الجدول رقم (1) نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.95 ويدل ذلك على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

كذلك يشير الجدول رقم (1) إلى أن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت 0.97 وهي قيمة عالية جداً، تدل على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه، أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانباً سواه.

4-1-2 معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف.

يشير هذا المعيار إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف، ويتضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف، وذلك لسلامة الجهاز المصرفي، جدول رقم (2) يوضح معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف.

جدول رقم (2)

معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف.

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
1/ يتوفر دليل مكتوب عن أخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.	%56	%28	%8	%8	-	4.32	الموافقة بشدة
2/ يوضح معيار السلوك الأخلاقي الجيد العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.	%40	%52	%4	%4	-	4.28	الموافقة بشدة
3/ يقوم المصرف بنشر معيار السلوك الأخلاقي بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.	%40	%38	%16	%2	%4	4.08	الموافقة
4/ يؤدي معيار السلوك الأخلاقي الجيد إلي رفع روح انتماء الموظفين للمصرف وتعزيز العلاقة بينهم.	%42	%48	%10	-	-	4.32	الموافقة بشدة
5/يساهم معيار السلوك الأخلاقي الجيد في تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للمصرف.	%30	%52	%14	%4	-	4.08	أوافق
6/ توفر الرقابة قنوات لمساءلة الموظفين والمسئولين من خلال الأدوات الملائمة.	%46	%42	%12	-	-	4.34	الموافقة بشدة
7/ تزيد الرقابة الداخلية من كفاءة أداء المصرف.	%52	%44	%4	-	-	4.48	الموافقة بشدة

8/ توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش.	%64	%28	%8	-	-	4.56	الموافقة بشدة
9/ تعمل الرقابة على التأكد من إتباع اللوائح والإجراءات داخل المصرف.	%54	%44	%2	-	-	4.52	الموافقة بشدة
10/ توفر الرقابة نظام فعال للتقارير المالية عن أداء المصرف.	%50	%48	%2	-	-	4.48	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يشير الجدول رقم (2) ان الاتجاه العام للغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارات من 1-8 على أنها من معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.28- 4.56 على التوالي، بينما بقية افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارتان التاسعة والعاشرة على أنها من معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف بمتوسط بلغ 4.08 .

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تمثل معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في المصارف.

4-1-3 معيار الإفصاح والشفافية في المصارف.

يشير هذا المعيار إلي تحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل المتصلة بالمصرف ومن بينهما الموقف المالي والأداء و الملكية وأسلوب ممارسة السلطة، جدول رقم (3) يوضح معيار الإفصاح والشفافية في المصارف.

جدول رقم (3):

معيار الإفصاح والشفافية في المصارف.

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوا فق بشدة	الوسط الحسا بي	الاتجاه العام
1/ يقوم الجهاز المصرفي بالإفصاح عن جميع المعلومات بالقدر الكافي وبدون استثناء.	38 %	40 %	16 %	%6	-	4.10	الموافقة
2/ يتم مراجعة البيانات والقوائم المالية بواسطة مراجع خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	46 %	48 %	%6	-	-	4.40	الموافقة بشدة
3/ يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	46 %	42 %	12 %	-	-	4.34	الموافقة بشدة
4/ يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	28 %	48 %	22 %	%2	-	4.02	الموافقة
5/ يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	42 %	44 %	12 %	%2	-	4.26	الموافقة بشدة

6/ يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	42 %	46 %	12 %	-	-	4.30	الموافقة بشدة
7/ يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	40 %	38 %	22 %	-	-	4.18	الموافقة
8/ يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلي الافصاحات الإجبارية.	26 %	52 %	22 %	-	-	4.04	الموافقة
9/ يوفر الإفصاح آليات تعمل على تعجيل المتحصلات.	42 %	44 %	14 %	-	-	4.28	الموافقة بشدة
10/ يلتزم المصرف بالسقوفات الائتمانية التي يضعها البنك المركزي.	48 %	50 %	%2	-	-	4.46	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يوضح الجدول رقم (3) ان الاتجاه العام للغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارات من 1-6 أنها من معيار الإفصاح والشفافية في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.26-4.46، بينما بقية افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات من 7-10على أنها من معيار الإفصاح والشفافية في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.02- 4.18 على التوالي.

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تمثل معيار الإفصاح والشفافية في المصارف.

4-1-4 معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف.

يبين هذا المعيار دور مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين والمصرف وضع الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه المصرف، جدول رقم (4) يوضح معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف.

جدول رقم (4)

العبـــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
1/يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين.	44 %	%42	%8	%6	-	4.24	الموافقة بشدة
2/ يتولى مجلس الإدارة مسئولية الإشراف على تمويل المشروعات الاستثمارية.	46 %	%36	%6	%12	-	4.16	الموافقة
3/ يحرص مجلس الإدارة على توفير معلومات كافيه وشفافة عن أهداف المصرف وخططه المستقبلية والقرارات التمويلية بالمصرف.	38 %	%56	%4	%2	-	4.30	الموافقة بشدة
4/ يلتزم مجلس الإدارة بوضع خطة استراتيجية لتنفيذ وتقييم نظم إدارة المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمواجهتها.	36 %	%50	12 %	%2	-	4.20	الموافقة بشدة
5/ إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومراجعين الحسابات.	24 %	%62	14 %	-	-	4.10	الموافقة
6/ يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شامله للإشراف والرقابة.	30 %	%60	%6	%4	-	4.16	الموافقة

7/ يحرص مجلس الإدارة علي سلامة التقارير المالية وتقديمها علي مراجع مستقل قبل عرضها.	36 %	%52	%6	%6	-	4.18	الموافقة
8/ تلتزم مجالس الإدارة بالجهاز المصرفي بتحديد طرق مكافأة الإدارة التنفيذية.	32 %	%52	12 %	%4	-	4.12	الموافقة
9/ يتم انتخاب مجلس الإدارة استنادا إلي خبراتهم الإدارية.	28 %	%60	12 %	-	-	4.16	الموافقة
10/ توفر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح و انتخاب أعضاء مجلس الادارة.	38 %	%38	18 %	%6	-	4.08	الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (4) ان الاتجاه العام لافراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولى والثانية والثالثة على أنها من أدوار معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف بمتوسط بلغ 4.30، 4.24 و4.20 على التوالي، بينما الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات من 4-10 على أنها من أدوار معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.08 -3.16 على التوالي.

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تمثل معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف.

4-1-5 دور معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف.

يبين هذا المعيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمصرف وفي الوقت المناسب بصورة دورية ومنظمة، جدول رقم (5) يوضح معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف.

جدول رقم (5)

معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف.

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوا فق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
1/ يسمح القانون للمساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعالة على أداء المصرف.	%38	34 %	20 %	%8	-	4.02	الموافقة
2/ يحصل المساهمون على المعلومات المتعلقة بالمصرف وفي الوقت المناسب بصورة دورية ومنظمة.	%32	56 %	10 %	%2	-	4.18	الموافقة
3/ يحرص المساهمين علي حضور اجتماعات الهيئة العامة وممارسة حقهم في التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	%38	52 %	%8	%2	-	4.26	الموافقة بشدة
4/ يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.	%24	52 %	18 %	%6	-	3.94	الموافقة

5/ يتم الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين لممارسة درجة من الرقابة ضد حيازة حقوق الملكية.	%20	60 %	18 %	%2	-	3.98	الموافقة
6/ يلتزم المصرف بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين في الإفصاح عن المعلومات.	%24	60 %	14 %	%2	-	4.06	الموافقة
7/ يحق أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.	%34	50 %	14 %	%2	-	4.16	الموافقة
8/ تكفل اللوائح لجميع المساهمين حق الحصول على أرباح بنسبة مساهمة كل منهم.	%40	48 %	10 %	%2	-	4.26	الموافقة بشدة
9/ يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حجم السيولة والقرارات التمويلية من أجل سداد الالتزامات.	%32	50 %	14 %	%4	-	4.10	الموافقة
10/ تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	%40	46 %	14 %	-	-	4.26	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يظهر الجدول رقم (5) ان الاتجاه العام لإفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارات الأولى، الثانية والثالثة على أنها من أدوار معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف بمتوسط 4.26، بينما الغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون على

العبارات من 4-10 على أنها من أدوار معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.18- 3.94 على التوالي.

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تمثل أدوار معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في المصارف.

4-1-6 معيار دور أصحاب المصالح في المصارف.

يشير هذا المعيار إلى الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسمها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الصرف وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل على أسس مالية سليمة، جدول رقم (6) يوضح معيار دور أصحاب المصالح في المصارف.

جدول رقم (6)

معيار دور أصحاب المصالح في المصارف.

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
1/ يعمل المصرف على تسهيل مهام المودعين والدائنين والمستثمرين وأصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون.	%50	%40	%8	%2	-	4.38	الموافقة بشدة
2/ يعمل المصرف على توفير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء بالمصرف.	%46	%38	14 %	%2	-	4.28	الموافقة بشدة

3/ يحق لأصحاب المصالح الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.	%48	%32	16 %	%4	-	4.24	الموافقة بشدة
4/ يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والدائنين وأصحاب المصالح.	%52	%38	%8	%2	-	4.40	الموافقة بشدة
5/ يحق لأصحاب المصالح الاطلاع علي القرارات التمويلية من أجل حماية حقوقهم.	%40	%46	10 %	%4	-	4.22	الموافقة بشدة
6/ يتم الاتصال مع المودعين والعملاء لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق الأموال من أجل توفر السيولة في المصرف.	%36	%52	%8	%4	-	4.20	الموافقة بشدة
7/ يتم الاتصال مع الدائنين وأصحاب المصالح الأخرى لإيجاد طرق مختلفة لإزالة مخاطر تعثر المصرف.	%34	%54	10 %	%2	-	4.20	الموافقة بشدة
8/ يتم السماح للمستثمرين والدائنين وذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	%42	%36	18 %	%4	-	4.16	الموافقة

9/ يحرص المصرف على بناء علاقات قوية مع أصحاب المصالح.	%38	%54	%6	%2	-	4.28	الموافقة بشدة
10/ وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحسين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.	%40	%42	12 %	%6	-	4.16	الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يبين الجدول رقم (6) ان الاتجاه العام للغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارات من 1-8 على أنها تعكس يوضح معيار دور أصحاب المصالح في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.40- 4.20 على التوالي، بينما بقية افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة التاسعة والعاشرة على أنها تعكس معيار دور أصحاب المصالح في المصارف بمتوسط بلغ 4.16.

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تعكس معيار دور أصحاب المصالح في المصارف.

4-1-7 فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وعلى ضع النظام والضوابط الكافية والسياسات اللازمة لإدارتها بصورة جيدة مما يمكنها من تجنب المخاطر والوقوع في التعثر المصرفي جدول رقم (7) يوضح فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

جدول رقم (7):
فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
1/ تحتفظ إدارة المخاطر بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجه المصرف مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	54 %	40 %	%2	%2	%2	4.42	الموافقة بشدة
2/ تلتزم إدارة المخاطر بأسس وضوابط منح التمويل الصادر من البنك المركزي يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	50 %	46 %	%4	-	-	4.46	الموافقة بشدة
3/ تقوم إدارة المخاطر بتحقق من استخدام التمويل في الغرض الذي منح من أجله مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	40 %	46 %	12 %	%2	-	4.24	الموافقة بشدة
4/ تتحقق إدارة المخاطر من كفاءة السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	44 %	44 %	10 %	%2	-	4.30	الموافقة بشدة
5/ تقوم إدارة المخاطر بتفعيل طرق الرقابة اللازمة لتجنب المخاطر المختلفة بالمصرف يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	52 %	32 %	12 %	%4	-	4.32	الموافقة بشدة

6/ تقوم إدارة المخاطر بتقييم مستمر لأنشطة المصرف المختلفة لمعرفة أنواع المخاطر التي تواجهه يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	44 %	42 %	12 %	%2	-	4.28	الموافقة بشدة
7/ تقوم إدارة المخاطر بتصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	46 %	44 %	%6	%2	%2	4.30	الموافقة بشدة
8/ تعمل إدارة المخاطر علي وضع نظام لتأكد من شفافية تقارير مخاطر التمويل يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	36 %	52 %	10 %	%2	-	4.22	الموافقة بشدة
9/ تتحقق إدارة المخاطر من وجود الضمانات والتأكد من قيمتها وتسجيلها لصالح المصرف يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	52 %	38 %	%8	%2	-	4.40	الموافقة بشدة
10/ تقوم إدارة المخاطر بتصنيف الديون والتمويلات وتكوين المخصصات الملائمة مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	42 %	48 %	10 %	-	-	4.32	الموافقة بشدة
11/ تساعد إدارة المخاطر مجلس الإدارة على أن يتلقى معلومات صحيحة وموثوقة مما يقلل من خطر التمويل المتعثر.	36 %	46 %	16 %	%2	-	4.16	الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يشير الجدول رقم (7) إلى ان الاتجاه العام للغالبية العظمى من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارات من 1-10 على أنها مؤشرات تعكس فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر

في المصارف بمتوسط يتراوح بين 4.4.46- 4.22 على التوالي، بينما بقية افراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة الأخيرة أنها مؤشر يعكس فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف بمتوسط بلغ 4.16.

يستنتج الباحثان أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تلك القياسات تعكس فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

4-2 اختبار الفرضيات:

4-2-1 اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى (والتي تم التحقق منها بموجب بيانات الاستبيان) على الآتي: "توجد علاقة بين دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اسلوب مربع كاي للاستقلالية حيث أن دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة كمتغير مستغل وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف كمتغير تابع وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

العبـارات	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يتوفر دليل مكتوب عن أخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.	19.57	0.003**
يوضح معيار السلوك الأخلاقي الجيد العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.	17.78	0.007**
يقوم المصرف بنشر معيار السلوك الأخلاقي بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.	27.56	0.001**
يؤدي معيار السلوك الأخلاقي الجيد إلي رفع روح انتماء الموظفين للمصرف وتعزيز العلاقة بينهم.	4.320	0.364
يساهم معيار السلوك الأخلاقي الجيد في تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للمصرف.	14.16	0.028*
توفر الرقابة قنوات لمساءلة الموظفين والمسئولين من خلال الأدوات الملائمة.	12.25	0.016*
تزيد الرقابة الداخلية من كفاءة أداء المصرف.	9.98	0.041*
توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش.	5.302	0.258
تعمل الرقابة على التأكد من إتباع اللوائح والإجراءات داخل المصرف.	7.318	0.120
توفر الرقابة نظام فعال للتقارير المالية عن أداء المصرف.	14.98	0.005**

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوي 5%

** معنوي تحت مستوي 1%

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (8) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل عبارات محور دور معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة و فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف، ماعدا عبارات (يؤدي معيار السلوك الأخلاقي الجيد إلي رفع روح انتماء الموظفين للمصرف وتعزيز العلاقة بينهم، توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش، تعمل الرقابة على التأكد من إتباع اللوائح والإجراءات داخل المصرف.) لا ترتبط بعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بفاعلية إدارة المخاطر لتقليل التمويل المتعثر في المصارف.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولي الخاصة بالدراسة الميدانية والتي نصت على " يؤثر معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف" قد تحققت جزئياً.

4-2-2 اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية (والتي تم التحقق منها بموجب بيانات الاستبيان) على الآتي: "يؤثر معيار الإفصاح والشفافية في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اسلوب مربع كاي للاستقلالية حيث أن دور معيار الإفصاح والشفافية كمتغير مستغل وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف كمتغير تابع وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين معيار الإفصاح والشفافية وفاعلية ادارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يقوم الجهاز المصرفي بالإفصاح عن جميع المعلومات بالقدر الكافي وبدون استثناء.	14.54	0.024*
يتم مراجعة البيانات والقوائم المالية بواسطة مراجع خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	21.11	0.000**
يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	25.94	0.000**
يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	19.57	0.003**
يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	18.85	0.004**
يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	14.26	0.007**
يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	13.58	0.009**
يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية.	19.84	0.001**
يوفر الإفصاح آليات تعمل على تعجيل المتحصلات.	23.33	0.000**
يلتزم المصرف بالسقوفات الائتمانية التي يضعها البنك المركزي.	5.434	0.246

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوي 5%

** معنوي تحت مستوي 1%

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (9) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل عبارات محور معيار الإفصاح والشفافية وفاعلية ادارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف، ماعدا عبارة (يلتزم المصرف بالسقوفات الائتمانية التي يضعها البنك المركزي). لا ترتبط بعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية الخاصة بالدراسة الميدانية والتي نصت على " يؤثر معيار الإفصاح والشفافية على فاعلية ادارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف " قد تحققت.

4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة (والتي تم التحقق منها بموجب بيانات الاستبيان) على الآتي: "يؤثر معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اسلوب مربع كاي للاستقلالية حيث أن دور معيار مسؤوليات مجلس الادارة كمتغير مستغل وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف كمتغير تابع وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين معيار مسؤوليات مجلس الإدارة وفاعلية ادارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف

العبـارات	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين.	31.97	0.000**
يتولى مجلس الإدارة مسئولية الإشراف على تمويل المشروعات الاستثمارية.	20.78	0.002**
يحرص مجلس الإدارة على توفير معلومات كافيه وشفافة عن أهداف المصرف وخططه المستقبلية والقرارات التمويلية بالمصرف.	7.94	0.286
يلتزم مجلس الإدارة بوضع خطة استراتيجية لتنفيذ وتقييم نظم إدارة المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمواجهتها.	10.27	0.114
إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومراجعين الحسابات.	9.85	0.043*
يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شامله للإشراف والرقابة.	8.17	0.225
يحرص مجلس الإدارة علي سلامة التقارير المالية وتقديمها علي مراجع مستقل قبل عرضها.	15.58	0.016*
تلتزم مجالس الإدارة بالجهاز المصرفي بتحديد طرق مكافأة الإدارة التنفيذية.	5.45	0.486
يتم انتخاب مجلس الإدارة استنادا إلي خبراتهم الإدارية.	5.04	0.033*
توفر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح و انتخاب أعضاء مجلس الادارة.	20.088	0.003**

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوي 5%

** معنوي تحت مستوي 1%

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل عبارات محور دور معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف، ماعدا عبارات (يحرص مجلس الادارة على توفير معلومات كافيه وشفافة عن أهداف المصرف وخططه المستقبلية والقرارات التمويلية بالمصرف، يلتزم مجلس الإدارة بوضع خطة استراتيجية لتنفيذ وتقييم نظم إدارة المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمواجهتها، يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شامله للإشراف والرقابة، تلتزم مجالس الإدارة بالجهاز المصرفي بتحديد طرق مكافأة الإدارة التنفيذية). لا ترتبط بعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالث الخاصة بالدراسة الميدانية والتي نصت على " يؤثر معيار مسؤوليات مجلس الإدارة في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف " قد تحققت جزئياً.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة (والتي تم التحقق منها بموجب بيانات الاستبيان) على الآتي: "يؤثر معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اسلوب مربع كاي للاستقلالية حيث أن دور معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم كمتغير مستغل وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف كمتغير تابع وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11)

نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وفاعلية ادارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف

العبـارات	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يسمح القانون للمساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعالة على أداء المصرف.	8.556	0.200
يحصل المساهمون على المعلومات المتعلقة بالمصرف وفي الوقت المناسب بصورة دورية ومنظمة.	10.38	0.109
يحرص المساهمين علي حضور اجتماعات الهيئة العامة وممارسة حقهم في التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	10.22	0116
يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.	8.97	0.175
يتم الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين لممارسة درجة من الرقابة ضد حيازة حقوق الملكية.	8.135	0.228
يلتزم المصرف بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين في الإفصاح عن المعلومات.	14.14	0.028*
يحق أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.	18.142	0.006**
تكفل اللوائح لجميع المساهمين حق الحصول على أرباح بنسبة مساهمة كل منهم.	6.496	0.370
يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حجم السيولة والقرارات التمويلية من أجل سداد الالتزامات.	11.74	0.068
تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	8.748	0.068

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوي 5%

** معنوي تحت مستوي 1%

يظهر من نتائج الجدول رقم (11) عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معظم عبارات محور دور معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف، ماعدا عبارتي (يلتزم المصرف بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين في الإفصاح عن المعلومات، يحق أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت).

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الرابعة الخاصة بالدراسة الميدانية والتي نصت على "يؤثر معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف" لم تتحقق.

4-2-5 اختبار الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة (والتي تم التحقق منها بموجب بيانات الاستبيان) على الآتي: "يؤثر معيار أصحاب المصالح في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف ". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اسلوب مربع كاي للاستقلالية حيث أن دور معيار أصحاب المصالح كمتغير مستغل وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف كمتغير تابع وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12)

نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين معيار دور أصحاب المصالح وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف

العبـارات	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يعمل المصرف على تسهيل مهام المودعين والدائنين والمستثمرين وأصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون.	34.03	0.000**
يعمل المصرف على توفير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء بالمصرف.	31.64	0.000**
يحق لأصحاب المصالح الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.	10.25	0.114
يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والدائنين وأصحاب المصالح.	12.67	0.48*
يحق لأصحاب المصالح الاطلاع على القرارات التمويلية من أجل حماية حقوقهم.	25.50	0.000**
يتم الاتصال مع المودعين والعملاء لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق الأموال من أجل توفر السيولة في المصرف.	28.35	0.000**
يتم الاتصال مع الدائنين وأصحاب المصالح الأخرى لإيجاد طرق مختلفة لإزالة مخاطر تعثر المصرف.	25.12	0.000**
يتم السماح للمستثمرين والدائنين وذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	13.99	0.030*
يحرص المصرف على بناء علاقات قوية مع أصحاب المصالح.	8.450	0.207
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحسين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.	13.99	0.030*

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوية تحت مستوي 5%

** معنوي تحت مستوي 1%

يظهر من نتائج الجدول رقم (12) عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معظم عبارات محور دور معيار أصحاب المصالح وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف، ماعدا عبارتي (يحق لأصحاب المصالح الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، يحرص المصرف على بناء علاقات قوية مع أصحاب المصالح). لا ترتبط بعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الخامسة الخاصة بالدراسة الميدانية والتي نصت على "يؤثر معيار أصحاب المصالح في فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف" قد تحققت.

5- المحور الخامس: النتائج والتوصيات:

5-1 النتائج:

بناءً على الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود علاقة طردية بين معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

2- وجود علاقة طردية بين معيار الإفصاح والشفافية وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

3- وجود علاقة طردية بين معيار مسؤوليات مجلس الادارة وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

4- وجود علاقة طردية بين معيار حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

5- عدم جود علاقة طردية بين معيار أصحاب المصالح وفاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

5-2 التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة توصي بالآتي:

1/ ضرورة تفعيل معيار أصحاب المصالح في المصارف لزيادة فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر.

2/ العمل على تفعيل معيار السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة لزيادة فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

3/ العمل على تفعيل معيار الإفصاح والشفافية بشكل أوسع لزيادة فاعلية إدارة مخاطر التمويل المتعثر في المصارف.

3/ ضرورة البحث في استخدام معايير الحوكمة في جوانب أخرى لزيادة كفاءة الأداء المالي في المصارف.

المراجع والمصادر

1. أبو مرسي، أشرف أبو مرسي (2008م) حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
2. بانقا، وليد معتصم البشير (2011م) الحوكمة في المصارف السودانية "التطبيق والمعوقات" رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزيرة، ود مدني.
3. بورقية، شوقي بورقية (2009م) الحوكمة في المصارف الإسلامية، ورقة عمل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، سطيف.
4. جلال، عبد الباسط محمد المصطفى (2013م) اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان، ورقة عمل قدمت في الندوة التي نظمها مركز برلين باور في مؤتمر تحديات إدارة المخاطر في السودان.
5. جودة، فكري جودة (2008م) مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، غزة.
6. حماد، طارق عبد العال (2005م) حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، الإسكندرية.
7. خضر، علي خضر (2012م) الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
8. خليفة، امام حامد آل خليفة (2005م) التدقيق الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة في التشريع الضريبي المصري.

9. الداعور، عابد الداعور (2012م) مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة – دراسة ميدانية جامعة الازهر، سلسة العلوم الانسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.

10. شريقي، عمر شريقي (2009م) دور وأهمية الحوكمة في النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي، الازمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة عباس فرحات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف.

11. صالح، مفتاح صالح (2009م) إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي، الازمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة عباس فرحات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف.

12. طالب والمشهداني، علا طالب، ايمان المشهداني (2011م) الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

13. الكافي، مصطفى الكافي(2013م) الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات(جزورها، أسبابها، تداعياتها وآفاقها)مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، فلسطين.

14. يوسف، محمد حسن (2007م)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة بحثية لبنك الاستثمار القومي، مصر، القاهرة.

15. شاهين، علي عبد الله(2005م) إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل، فلسطين، غزة.

16. الزبيدي، حمزة محمود(2002م) إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

17. الحضيري/ محسن أحمد(1996م) الديون المتعثرة الظاهرة " الأسباب، والعلاج" ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.

18. أبو العزم، فهيم أبو العزم(2006م) أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
19. عبد الحليم، محمد فرح (2005م) قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، بنك السودان المركزي.
20. محمد، فيصل مزمل عبد الرحمن (2012م) مدى تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز ثقة الملاك وأصحاب المصالح الأخرى في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزيرة، ودمدني.
21. مفتاح، يحي أحمد حميد (2010م) مفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة والتنمية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير متوفرة على الانترنت، اليمن، صنعاء.

1. www.cambridge.org
2. www.sudarees.com

(8)
دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية في دول العالم الثالث

د. أحمد إسماعيل حسين محمد
أستاذ الإعلام الإلكتروني المشارك
كلية الإعلام – جامعة غرب كردفان – السودان
العنوان: بريد إلكتروني: ahmed.ismail.hussein@gmail.com
جوال: 249122917351 – 249903351120– واتساب: 249122917351

المستخلص:

الإعلام بكل أنواعه يعتبر نظام تواصل ضروري في نقل و عرض المعلومات عبر الأجيال و الشعوب. هدفت الدراسة إلي التعرف على المفهوم الدقيق لمصطلح الأزمة المالية، وكشف الأسباب الحقيقية لظهور الأزمة المالية التي تعوق تقدم العديد من دول العالم الثالث، ومعرفة المعوقات التي تحول دون قيام الإعلام الوطني بدور فاعل تجاه الأزمات المالية للدول، وبصفة خاصة دول العالم الثالث، ومحاولة تقديم رؤى جديدة تسهم في تعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية لدول العالم الثالث. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أداتي الملاحظة ، والاستبانة لجمع المعلومات و كانت العينة عبارة خبراء من المختصين في مجال المال والاقتصاد في السودان، وبعض أساتذة الإعلام ببعض الجامعات السودانية. و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (spss). من أهم النتائج: مصطلح "الأزمة المالية" يعرف بأنها انهيار المؤسسات المالية بالدولة وعجزها عن مواجهة الالتزامات المالية وانخفاض قيمة الأصول والعملة الوطنية لديها واضطراب مؤسساتها المالية، وأن آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث تتمثل في تردي الخدمات الأساسية وتعطيل الطاقات الإنتاجية وعدم الثقة في السلطات الحاكمة وضعف الدولة وعزلتها إقليميا وعدم توظيف الموارد الطبيعية في دعم الاقتصاد بصورة إيجابية. أما المطلوب لتعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية

بتلك الدول، هو التمويل المالي الحكومي لوسائل الإعلام وتطوير التجهيزات التقنية والاتصالية والتدريب النوعي للعاملين وإتاحة هامش للحرية الإعلامية. وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة إتباع دول العالم الثالث للإجراءات الوقائية التي تحول دون حدوث الأزمات المالية، وأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد و الدعم الحكومي لوسائل الإعلام الوطنية.

The role of the national media towards the financial crises in the third world countries.

Abstract

Mass media is considered as necessary communication system for conveying information from generation to another and among the nations. The study aimed at introducing the concept of "financial crisis", exploring the causes of the emergence of the financial crisis that faces the progress of many third world countries, identifying the obstacles that prevent the national media from playing an effective role towards the financial crises, especially, in the third world countries, and trying to present new visions that contribute to strengthening The role of the national media towards the financial crises. The researcher followed the descriptive analytical methods and used observation and questionnaire as tools to collect data. The sample was experts in the field of finance and economics in Sudan, and some media professors in some Sudanese universities. The data was analyzed via (Spss). the most important results were that the concept "financial crisis" refers to the collapse of the financial institutions, inability to fulfill economical commitments, the devaluation of assets and national currency, the turmoil in financial institutions; and the effect of financial crisis on the third world countries is the deterioration of their basic services, obstructing production, mistrust in the authorities, the weakness and regional isolation of the state, and non-exploitation of the natural resources in supporting their economic positively. What is required to reinforce the role of national media is governmental funding to mass media , development of technical and communication equipment, qualitative training of workers and media freedom. The researcher recommends the preventive measures that prevent financial crises, optimal utilization of natural resources to support and strengthen the economy, and governmental support for national media.

المطلب الأول: الإطار المنهجي

مشكلة البحث:-

الشعور بمشكلة ما للبحث يحدث بصورة تلقائية ويكون دافعاً يثير الباحث للاهتمام بمشكلة ما ومتابعتها ومحاولة كشفها [1] ، أما مشكلة هذا البحث ترتبط بموضوع معقد ومتعدد الآثار، تعاني منه دول العالم بأسرها بدرجات متفاوتة تتسع دائرته لدى دول العالم الثالث التي تعرف بالدول التي تسعى للنمو، إنه موضوع (الأزمة المالية) وقد اختارها الباحث ليبحث من خلالها عن فاعلية دور الإعلام الوطني في علاج الأزمات المالية لدول العالم الثالث التي تتشابه من حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية، فعزم على دراسة هذه المشكلة بغية التوصل لنتائج ورؤى تسهم في تقديم بعض الحول التي تعزز فاعلية الدور الإعلامي الوطني للمساهمة في علاج المشكلة البحثية.

أهداف البحث: الهدف النهائي للعلم هو فهم العالم من حولنا ويشمل هذا الهدف جميع العلوم في
مختلف مجالاتها، ويقصد بالفهم من وجهة نظر العلم القدرة علي وصف الظاهرة
وصفاً دقيقاً وتفسيرها ومن ثم إمكانية التنبؤ بالأحداث، وبمعني آخر فإن الفهم العلمي يعمل لتحقيق أربعة أهداف خاصة هي الوصف، التفسير، التنبؤ والسيطرة[2]
أما هذا البحث يهدف لتحقيق الآتي:

([1]) رجاء محمود أبوعلام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط،1998 م، ص22- 23.

([2]) محمد الصاوي محمد المبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 1992م، ص30.

1- التعرف على المفهوم الدقيق لمصطلح الأزمة المالية.
2- كشف الأسباب الحقيقية لظهور الأزمة المالية التي تعوق تقدم العديد من دول العالم الثالث.
3- كشف المعوقات التي تحول دون قيام الإعلام الوطني بدور فاعل تجاه الأزمات المالية للدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث .
4- محاولة تقديم رؤى جديدة تسهم في تعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية لدول العالم الثالث.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يعمل على دراسة واحدة من أكثر الأزمات التي لها تأثير سلبي يعوق الانطلاق الحقيقي لدول العالم الثالث نحو التقدم والازدهار ليصبح همها الأساسي السعي لتوفير سبل العيش الكريم لشعوبها وشيء من الأمن والاستقرار.

تساؤلات البحث:

1- ماذا يعني مصطلح الأزمة المالية.
2- ماهي آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث .
3- ما مدى استغلال وتوظيف الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث لدعم اقتصادها.
4- إلى أي مدى يساهم الإعلام الوطني في الترويج للإمكانات الطبيعية لدول العالم الثالث .
5- هل يهتم الإعلام الوطني بدول العالم الثالث بالتناول العلمي والموضوعي للأزمة المالية .

منهج البحث: المنهج الأساسي المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي، ويعرف بأنه المنهج الذي يصف ظاهرة بغرض الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها ويعمل على استخلاص النتائج، ذلك بتجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها ويعتمد على طرق بحث أهمها طريقتي المسح ودراسة الحالة [1] ، ويستخدم الباحث المنهج الوصفي لمعرفة تفاصيل الأزمة

([1])عبد الرحمن أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر، 1995م، ص24- 25.

المالية من خلال آراء خبراء ومهتمين بهذا المجال، وكذلك للتعرف على دور الإعلام الوطني في دول العالم الثالث في تناول هذه المشكلة والمشاركة في وضع استراتيجية إعلامية تبين معالم الخروج منها، ويستخدم المنهجين التاريخي والإحصائي كمنهجين مساعدين للتتبع التاريخي لجذور هذه المشكلة والمعالجة الإحصائية لبعض المعلومات والبيانات.

أدوات البحث: يستخدم الباحث من أدوات البحث العلمي الملاحظة (Observation)، وصحيفة الاستبانة (Questionnaire) كأسلوب لجمع البيانات من عينة من المبحوثين المختصين والمهتمين في الاقتصاد عموما، وخبراء الإعلام الوطني ومهامه ووظائفه.

طرق البحث: تستخدم في هذا البحث طريقة دراسة الحالة (Case study) فهي التي تتسق مع طبيعة الموضوع.

مجالات البحث (البشري، المكاني، والزماني)

المجال البشري: يضم عينة من الخبراء المختصين في مجال المال والاقتصاد بالسودان، وبعض المختصين في مجال الإعلام ببعض الجامعات السودانية.

المجال المكاني: العاصمة السودانية الخرطوم.

المجال الزماني: ديسمبر 2018م –يناير 2019م.

الدراسات السابقة: اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه أو المشابهة له، واستفاد كثيراً من الجهد العلمي الذي بذل في تلك الدراسات والنتائج العلمية التي توصلت إليها والتي مهدت له كثيراً لإعداد هذه الورقة العلمية، واختار منها دراستين.

الدراسة الأولى: بعنوان الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، وهي رسالة دكتوراه، إعداد إيمان محمود عبد اللطيف، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، ومن نتائج الدراسة: أن الأزمات الاقتصادية المعاصرة للنظام الرأسمالي ذات طبيعة مركبة، مثل أزمة الغذاء، والطاقة، والخدمات، والمديونية الخارجية، والبيئة، هذه الأزمات مجتمعة خلقت أزمة اقتصادية معقدة ذات طبيعة دورية هيكلية، وأهم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية

كانت على قطاع الصادرات السلعية الذي انخفض بدرجة كبيرة مما أحدث ركودا عالميا أفرز العديد من الآثار الاقتصادية السالبة[1].

الدراسة الثانية: بعنوان، معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي، دراسة تحليل مضمون، إعداد الطالب محمد شحدة علي الحروب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ومن نتائج الدراسة: سيطرة القطاع الخاص على مجمل المواد التحريرية في الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية السعودية ويعود ذلك إلى القوة النسبية التي يتمتع بها هذا القطاع، تفاوتت نسبة المواد التحريرية التي خصصتها الصحف لعرض المواد الاقتصادية واهتمت الصحف بالقضايا التي تتبع لمنطقتها، واعتمدت الصحف في الحصول على المادة التحريرية على نوعين من المصادر، النوع الأول المصادر الداخلية أي من داخل الصحيفة مثل المراسلين، والمندوبين والمحررين، والقسم الثاني هو المصادر الخارجية أي من خارج الصحيفة مثل وكالات الأنباء ومكاتب العلاقات العامة في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وأن الصحافة الاقتصادية السعودية ذات طابع إخباري في معالجتها للشأن الاقتصادي ولا تهتم كثيرا بالتحليل والتفسير[2].

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة المالية

لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد للأزمة المالية فهي صفة تطلق على الاقتصاد الذي يعاني من بعض السمات التي تؤدي إلى نوع من التشوه المخل والجالب للعديد من الآثار السلبية ولكن من المفاهيم والتعريفات المبسطة لذلك: هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية نتيجة لانهيار عدد من المؤسسات المالية التي تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى[3]

([1])الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه، غير منشورة، إيمان محمود عبد اللطيف، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011م، ص 216

([2]) معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي، دراسة تحليل مضمون، رسالة ماجستير غير منشورة، محمد شحدة علي الحروب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م، ص113-114.

([3]) فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 20 أ، ص6.

وتعرف بأنها الاقتصاد الذي تنهار فيه المؤسسات المالية نتيجة لفقدان الأصول لقيمتها وعدم قدرتها على مقابلة الالتزامات الناتجة عن ذلك وبالتالي التعدي على رؤوس الأموال ومن ثم تآكلها مما يؤدي إلى الانهيار.

وتعرف كذلك بأنها الاقتصاد الذي تنخفض فيه القيمة السوقية للأصول وتتعرض فيه لنقصان يؤدي إلى خسائر كبيرة للمالكين[1]

وتعرف بأنها الاقتصاد الذي يتقلص فيه انسياب التمويل الذي يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية واختلال العلاقات بين القطاع المالي الحقيقي، وإيقاف دورة عجلة الإنتاج ويتسبب في البطالة وفقدان العمل. وتعرف بأنها الاقتصاد الذي يختل فيه سعر الأصول لكونها أصول غير حقيقية يصعب تقييمها عملياً والمحافظة على التقييم حتى لا يهتز بسبب عوامل أخرى.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية:

بدأت الأزمة المالية العالمية كمشكلة مصرفية استثمارية مالية أمريكية بحتة، نتجت عن تجاوزات لمبادئ الإدارة الحكيمة بمخاطر الائتمان في سوق الرهن العقاري والناتج عن الإفراط في التمويل العقاري تحت شعار (منزل لكل مواطن أمريكي) [2]

وللأزمة المالية أسباب بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر، فالأسباب غير المباشرة تتمثل في عدم التوازن في النظام المالي وعدم كفاءة البنيات التنموية للدولة، أما الأسباب المباشرة والرئيسية تتمثل في تفشي ثقافة الاقتراض، والمضاربة على مستوى الأفراد والحكومات، وضعف الرقابة، وغياب الضوابط والأخلاقية، وضعف الإمكانات المادية والبشرية، وتجاهل إشارات الإنذار المبكر التي تشير إلى احتمال وقوع أزمة، وعدم وجود آليات لاكتشاف الأزمات

(1) صابر محمد حسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان، إصدارات بنك السودان المركزي، مارس 2010، ص7-8.

(2)محمد أيمن عزت الميداني، الأزمة المالية العالمية أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، 2009، ص3.

قبل حدوثها[1]، ومن الأسباب أيضاً سوء الإدارة، وسوء الفهم، وسوء التقدير، والأخطاء البشرية، والمؤامرة والكوارث[1].

المطلب الرابع: دور الإعلام في معالجة الأزمة المالية:

تقوم معالجة الأزمة المالية على استراتيجية تبنى على قواعد عامة أهمها:

تحقيق التكامل بين الأنشطة السياسية والاقتصادية والإدارية، وتهيئة مناخ يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات، ووضع سياسات عامة لكافة القضايا المجتمعية المتعلقة بالأزمة، وتشجيع الدراسات والأبحاث في مجال الأزمة، واتباع أفضل الأساليب لتنمية وعي الرأي العام بمخاطر الأزمة وتحدياتها[2]

دور الإعلام الوطني في المشاركة لاحتواء الأزمة ومنع حدوثها:

يعتبر الإعلام الوطني أحد أهم المقومات الأساسية في تنمية المجتمعات، فبالإضافة لوظائفه التقليدية، يعمل على نشر التطور التكنولوجي ويساعد الإنسان في السيطرة على بيئته واستغلالها واستغلالاً أمثلاً[3]، وله دوره في المشاركة في التخطيط لمواجهة الأزمة وذلك بوضع سياسة وقائية من خلال مناقشة الأسباب التي تؤدى إلى احتمال وقوع الأزمات، ويعمل على توضيح الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة، والعمل على استمرار التدفق السريع للمعلومات والبيانات المتعلقة بالأزمة، وتقييمها من خلال رؤية الخبراء والمختصين، ويهتم بتوعية الجمهور بأساليب مواجهة الأزمة وتداعياتها ليساهم في احتواء آثارها، وأن يرصد ردود الأفعال والاتجاهات الرسمية والشعبية لتجنب أزمات مستقبلية، وأن ينشر ثقافة أهمية الحفاظ على الأمن الداخلي وسلامة المواطنين ومصالحهم الحيوية[4].

([1])صابر محمد حسن، مرجع سابق، ص11-13

([2])عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزمات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012م، ص101-103.

([3]) شهد زاد لمجد،، الإعلام وإدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، 61،62،74.

([4]) https://www.arabmediasociety.com

ومن العوامل المهمة في الإعلام الوطني، الخصائص الجغرافية والطبيعية، الكفاءة التكنولوجية، نوع الثقافة، الأحوال الاقتصادية، والآراء السياسية[1].

المطلب الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية

إختار الباحث عينة من الخبراء المختصين في مجال المال والاقتصاد بالسودان، وبعض أساتذة الإعلام ببعض الجامعات السودانية، للحصول على أراء أفراد العينة المبحوثة حول فاعلية دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية للدول، لتحقيق ذلك الهدف صمم الباحث استبانة تتضمن عدداً من الأسئلة، وبعد مراجعة الأسئلة وتدقيقها قام بعرضها على بعض المختصين الأكاديميين لمزيد من التدقيق، ثم قام بتوزيع الاستبانة على العينة المستهدفة بالبحث وعدد أفرادها ثمانون مبحوثاً، وحصل على الإجابات المطلوبة من المبحوثين ثم قام بتفريغها وتحويلها إلى تكرارات ونسب مئوية وأشكال بيانية باستخدام برنامج Excel حسب الجداول أدناه وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1) يبين العينة المبحوثة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	57	%71.5
أنثى	23	%28.5
المجموع	80	%100

الشكل رقم (1) يبين العينة المبحوثة حسب النوع

[1]عبد الرزاق محمد الدليمي، قضايا إعلامية معاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص174.

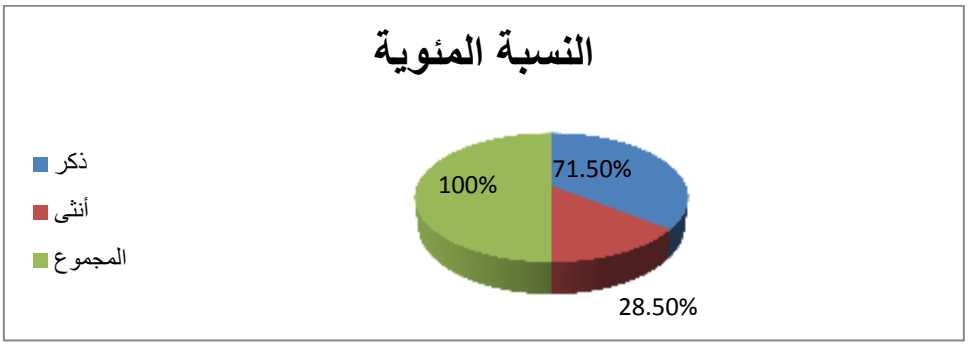

من الجدول والشكل رقم (1) يتضح أن نسبة الذكور من أفراد العينة هي الغالبة حيث بلغت 71.5% أما نسبة الإناث فبلغت 28.5%.

الجدول رقم (2) يبين العينة المبحوثة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دون الجامعي	**0**	**00**
جامعي	35	%44
فوق الجامعي	45	%56
المجموع	80	%100

الشكل رقم (2) يبين العينة المبحوثة حسب المؤهل العلمي

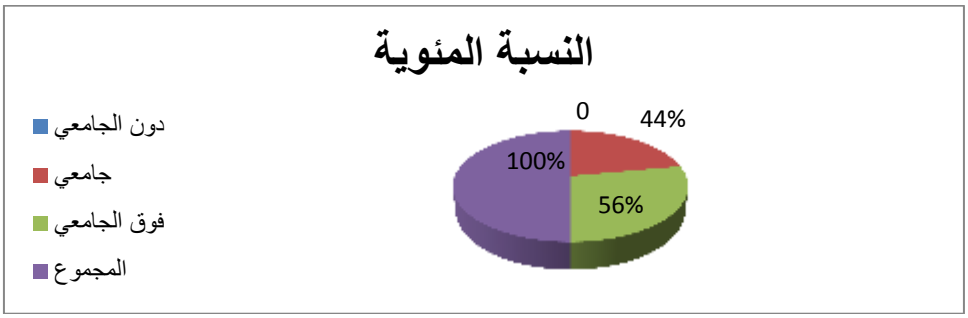

من الجدول والشكل البياني أعلاه يتبين أن الحائزين على مؤهل فوق الجامعي من المبحوثين بلغت نسبتهم 56% وهذا ناتج عن طبيعة العينة النوعية التي استهدفها البحث، وهم خبراء

ومختصون في مجالي الاقتصاد وبعض أساتذة الإعلام من حملة الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي، أما من يحملون مؤهلاً جامعياً جاءت نسبتهم 44%، ولا يوجد من بين المبحوثين من يحمل مؤهلاً علمياً دون الجامعي .

جدول رقم (3) يوضح آراء المبحوثين حول دلالة مصطلح الأزمة المالية

دلالة المصطلح	التكرار	النسبة المئوية
إنهيار المؤسسات المالية بالدولة	8	%10
إضطراب في المؤسسات المالية بالدولة	7	%8.75
عجز الدولة عن مواجهة الإلتزامات المالية	15	%18.75
انخفاض قيمة الأصول والعملة الوطنية للدولة	10	%12.5
كل ماذكر صحيح	40	%50
أخرى	00	00
المجموع	80	%100

شكل رقم (3) يوضح آراء المبحوثين حول دلالة مصطلح الأزمة المالية

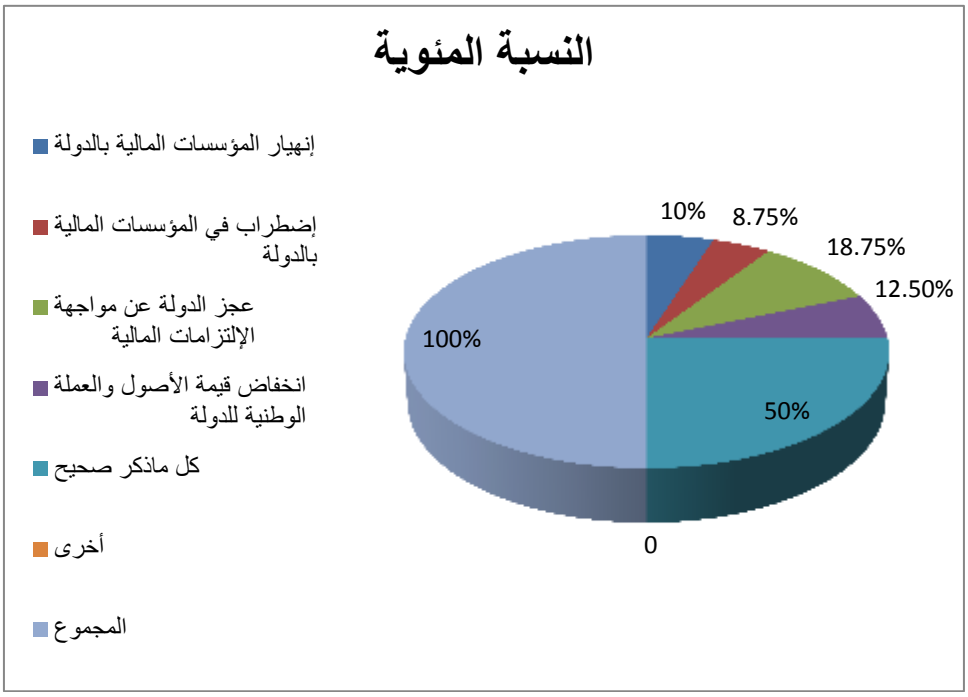

من الجدول والشكل البياني رقم(3) يتبين أن نصف المبحوثين 50% يؤيدون كل المعاني التي ذكرت بالجدول لتعريف مصطلح الأزمة، يليهم بنسب قليلة ومتفاوتة مجموعها 50% يؤيدون الآراء الموزعة على التعريفات الأخرى للمصطلح .

جدول رقم (4) يوضح آراء المبحوثين حول آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث

مستوى الإرتقاء	التكرار	النسبة المئوية
تردي في الخدمات الأساسية	14	%17.5
عدم الثقة في السلطة الحاكمة	13	%16.5
تعطيل الطاقات الإنتاجية بالدولة	5	%6.5
ضعف الدولة وعزلتها إقليميا	11	%14
كل ماذكر بالجدول	30	%38
أخرى	6	%7.5
المجموع	80	%100

شكل رقم (4) يوضح آراء المبحوثين حول آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث

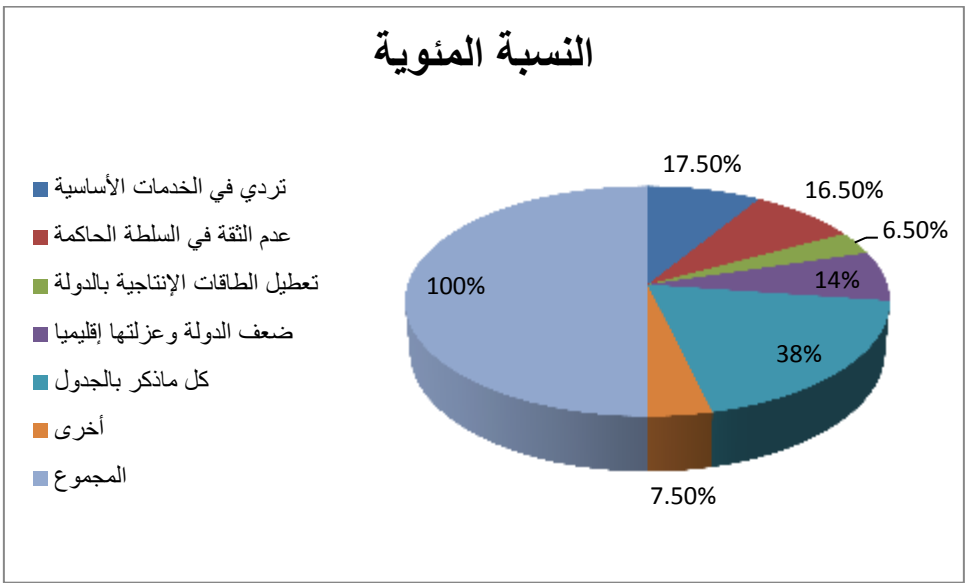

من الجدول والشكل رقم(4) يتبين أن غالبية المبحوثين وبنسبة بلغت 38%، يؤيدون كل ما ذكر بالجدول حول آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث، وهذا يتفق مع ما جاء بالجدول رقم(3)، يليهم بنسبة 17.5% من يرونها متمثلة في التردي في الخدمات الأساسية، ومن يرونها متمثلة في عدم الثقة في السلطة الحاكمة جاءت نسبتهم 16.5%، ومن يرون أنها تتمثل في ضعف الدولة وعزلتها إقليميا نسبتهم 14%.

جدول رقم (5) يوضح مدى موافقة المبحوثين حول التوظيف

الإيجابي لدول العالم الثالث لمواردها الطبيعية لدعم اقتصادها.

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%2.5
أوافق	6	%7.5
غير متأكد	12	%15
لا أوافق	60	%75
المجموع	80	%100

شكل رقم (5) يوضح مدى موافقة المبحوثين حول التوظيف

الإيجابي لدول العالم الثالث لمواردها الطبيعية لدعم اقتصادها.

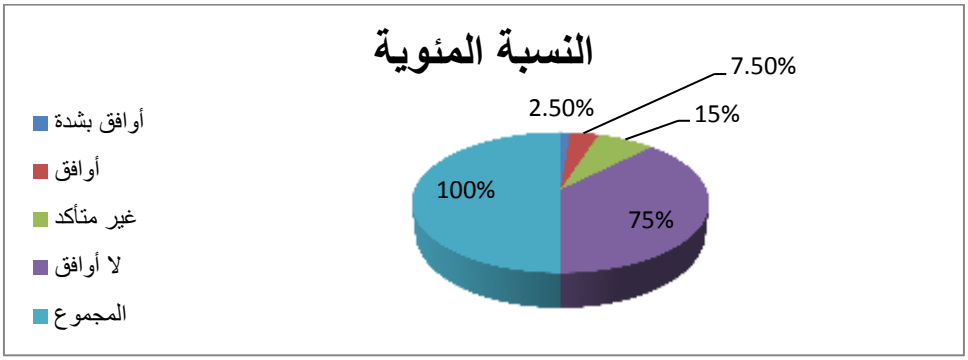

من الجدول والشكل رقم(5) يتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين وبنسبة بلغت 75% لا يوافقون على أن توظيف دول العالم الثالث لمواردها الطبيعية في دعم اقتصادها كان إيجابيا،

وهذا يتفق مع ما جاء بالجدولين رقم(3)(4)، يليهم غير المتأكدين من ذلك بنسبة 15%، أما الذين يوافقون بشدة ويوافقون نسبتاهما مجتمعتين 10% .

جدول رقم (6) يوضح مدى موافقة المبحوثين حول اهتمام الإعلام الوطني

بدول العالم الثالث بالتناول العلمي والموضوعي للأزمة المالية بتلك الدول.

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%25
أوافق	24	%30
غير متأكد	19	%24
لا أوافق	17	%21
المجموع	80	%100

شكل رقم (6) يوضح مدى موافقة المبحوثين حول اهتمام الإعلام الوطني

بدول العالم الثالث بالتناول العلمي والموضوعي للأزمة المالية بتلك الدول.

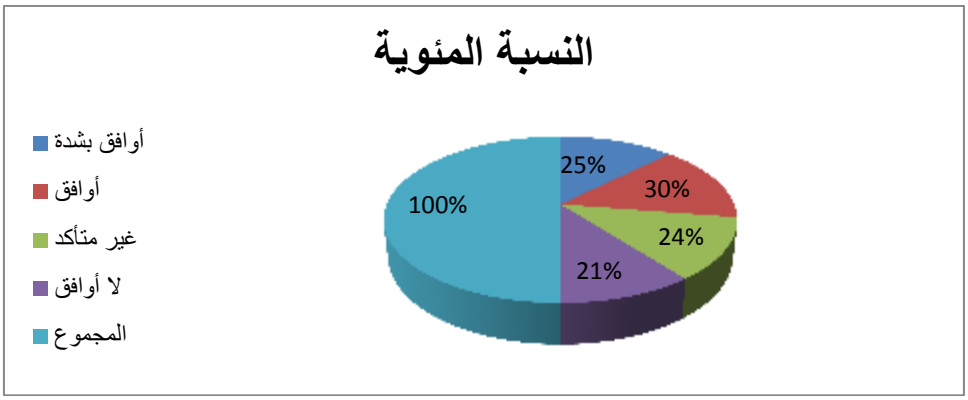

الجدول والشكل رقم (6) يبينان أن أكثرية أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة ويوافقون بنسبتين مجموعهما 55% على أن الإعلام الوطني بدول العالم الثالث يهتم بالتناول العلمي والموضوعي للأزمة المالية بتلك الدول، وهذا مؤشر إيجابي تجاه هذا الدور، ويحتاج إلى تعزيز لأن نسبة الذين لا يوافقون ليست قليلة فهي 21%، أما غير المتأكدين جاءت نسبتهم 24%.

جدول رقم (7) يوضح رأي المبحوثين حول ماهو مطلوب لتعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية بدول العالم الثالث.

ما هو المطلوب	التكرار	النسبة المئوية
التمويل المالي الحكومي لوسائل الإعلام	15	%18.75
تطوير التجهيزات التقنية والاتصالية	14	%17.5
التدريب النوعي للعاملين	11	%14
اتاحة هامش للحرية الإعلامية	7	%8
كل ماذكر	30	%38
أخرى	3	%3.75
المجموع	80	%100

شكل رقم (7) يوضح رأي المبحوثين حول ما المطلوب لتعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية بدول العالم الثالث.

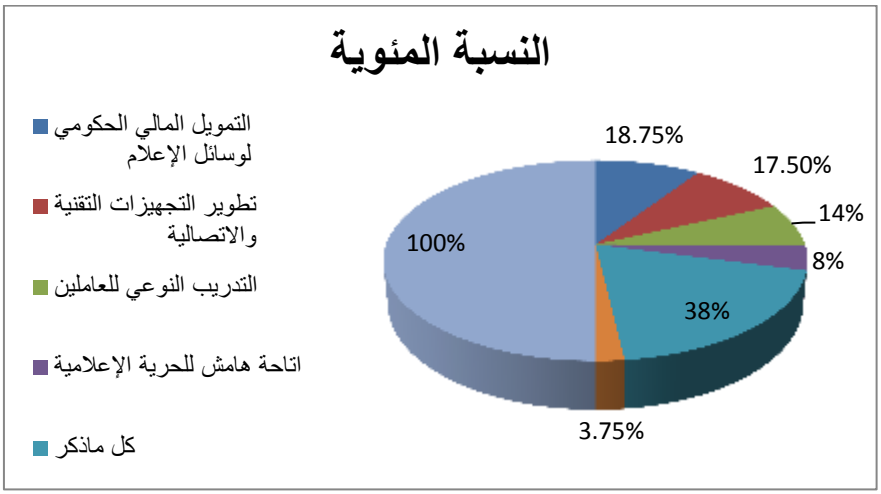

من الجدول والشكل رقم (7) يتبين أن أكثر المبحوثين وبنسبة 38% يؤيدون كل ما ذكر بالجدول حول ما المطلوب لتعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية بدول العالم الثالث، يليهم بنسبتين متقاربتين من يرون التمويل المالي الحكومي لوسائل الإعلام بنسبة

18.75%، ومن يرون تطوير التجهيزات التقنية والاتصالية بنسبة 17.5%، أما من يرون التدريب النوعي للعاملين نسبتهم 14%، ومن يرون اتاحة هامش للحرية الإعلامية نسبتهم قليلة 8%.

المطلب السادس: النتائج والتوصيات، قائمة المصادر والمراجع

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

1- أوضحت الدراسة أن دلالة مصطلح الأزمة المالية في نظر المبحوثين يعني انهيار المؤسسات المالية بالدولة، عجز الدولة عن مواجهة الالتزامات المالية، انخفاض قيمة الأصول والعملة الوطنية للدولة، اضطراب في المؤسسات المالية بالدولة.

2- أبانت الدراسة أن آثار وتداعيات الأزمة المالية على دول العالم الثالث تتمثل في تردي الخدمات الأساسية، تعطيل الطاقات الإنتاجية بالدولة، عدم الثقة في السلطة الحاكمة، ضعف الدولة وعزلتها إقليميا.

3- بينت الدراسة أن توظيف دول العالم الثالث لمواردها الطبيعية في دعم اقتصادها لم يكن إيجابيا.

4- بينت الدراسة أن المطلوب لتعزيز دور الإعلام الوطني تجاه الأزمات المالية بدول العالم الثالث هو التمويل المالي الحكومي لوسائل الإعلام، وتطوير التجهيزات التقنية والاتصالية، والتدريب النوعي للعاملين، واتاحة هامش للحرية الإعلامية.

ثانيا: توصيات الدراسة:

وبناءً على تلك النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات وهي:

1- ضرورة اتباع دول العالم الثالث للإجراءات الوقائية التي تحول دون حدوث الأزمة المالية.

2- أهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لدول العالم الثالث لدعم الاقتصاد وتقويته.

3- ضرورة الدعم الحكومي لدول العالم الثالث لوسائل الإعلام الوطنية حتى تتمكن من أداء دورها الإعلامي تجاه تطوير الاقتصاد وذلك بالترويج والتحفيز وتفجير الطاقات الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011م.
2- رجاء محمود أبوعلام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط1،1998 م.
3- شهد زاد لمجد، الإعلام وإدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
4- صابر محمد حسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان، إصدارات بنك السودان المركزي، مارس 2010م.
5- عبد الرحمن أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر، 1995م.
6- عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزمات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012م.
7- عبد الرزاق محمد الدليمي، قضايا إعلامية معاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011م.
8- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 20 أ.
9- محمد الصاوي محمد المبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 1992م .
10- محمد أيمن عزت الميداني، الأزمة المالية العالمية أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، 2009.

11- محمد شحدة علي الحروب، معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي، دراسة تحليل مضمون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.

12- https://www.arabmediasociety.com

13- http://www.sudanile.com/102934 -13.

(9)

أثر جودة المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات المصرفية
دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة – 2019م

د. حسن بشير حسن محمد أستاذ مساعد جامعة البطانة
د. هشام عبيد آدم أستاذ مساعد جامعة البطانة
Hassanbashier1981@yahoo.com
T: 0124498534

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة اثر جودة المعلومات في فعالية عملية اتخاذ القرارات المصرفية. هدفت الدراسة لتوضيح أثر جودة المعلومات بأبعادها الأربعة (الشكل و الوقت و المحتوى والفن في عملية اتخاذ القرارات المصرفية). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف متغيرات الدراسة، حيث تم إعداد استبانة مكونة من خمسة محاور تم توزيعها على المصارف العاملة بولاية الجزيرة، *تم تحليلها باستخدام* برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) . أهم نتائج الدراسة هي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توفر المعلومات في الوقت المناسب و فاعلية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توفر المعلومات بالشكل المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية. وتوصي الدراسة بضرورة توفر المعلومات بأبعادها الأربعة ؛ الوقت، الشكل، المحتوى و الفن في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.

The Effect of Information Fineness on the Effectiveness of the Banking Decision-making Process

(A Case Study of Gezira State Banks – Sudan 2019)

Abstract

This study has examined the effect of information fineness on the effectiveness of the banking decision-making process. The study aimed to clarify the effect of information quality factors in its four dimensions(form, dimension, content and technique for decision-making in bank process. The study followed the descriptive analytical method and used questionnaire which was distributed to the banks in Gezira state. The data was analyzed via using the statistical packages for social sciences program (SPSS). The most important results of the study were that there were statistically significant differences between the availability of information in a timely manner and the effectiveness of the decision-making process in Sudanese banks, there were statistically significant differences between the availability of information in the appropriate manner and the effectiveness of the decision-making process in Sudanese banks. The study recommends that information should be available in its four dimensions of time, form, content and technique in decision-making process in Sudanese banks.

المقدمة

لا شك قد مضى العهد الذي كان يعتمد فيه متخذ القرار فقط على معرفته الشخصية التي اكتسبها نتيجة الخبرة والممارسة عند اتخاذ القرارات والأحكام لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسة، وذلك نتيجة للتغيرات السريعة في الظروف البيئية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والتقنية) والتغير في حجم المشاكل وتعقد طبيعتها، مما دفع متخذ القرار– الإداري– إلى تغيير ممارساته التي لم تعد تعتمد على الحدس والخبرة الشخصية في إصدار القرارات، بل اتجه نحو القيام بالدراسات والبحوث والأساليب العلمية التي توفر البيانات المتعلقة بأوضاع العمل المختلفة، ثم معالجتها بغرض الحصول على المعلومات الجيدة اللازمة لتحديد الأهداف أو تحليل المشاكل والعمل على حلها بإيجاد القرارات السليمة.

مشكلة البحث تتلخص مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

أ. ما أثر توفر المعلومات بالشكل المناسب على فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية؟

ب. ما أثر توفر المعلومات في الوقت المناسب على فعالية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية؟

ت. ما أثر توفر المعلومات بالمحتوى المناسب على فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية؟

ث. ما أثر توفر المعلومات بالبعد الفني على فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

يعد موضوع جودة المعلومات بأبعادها الاربعة (الزمني، الشكلي، المحتوى، الفني) ومدى دورها في فعالية عملية اتخاذ القرارات من الموضوعات التي ما تزال تحظى باهتمام علماء الإدارة خاصة في ضوء الظروف التي تواجه منسوبي المصارف والحاجة إلى اتخاذ قرارات تتمتع بدرجة عالية من الرشد سواء في الظروف الطارئة أو التقليدية.

أهداف البحث:

1. توضيح أثر جودة المعلومات بأبعادها الاربعة (الزمن، الشكل، المحتوى، الفني) على فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
2. التعرف على خصائص و صفات المعلومات الجيدة.
3. التعرف على أنواع ومراحل عملية اتخاذ القرارات ومتطلباتها من المعلومات .
4. التعرف على كيفية اتخاذ القرارات في المصارف السودانية
5. ابراز المشاكل التي تواجه عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية في ظل غياب المعلومات الجيدة.

فرضية البحث

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات بالشكل المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
2. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات في الوقت المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات بالمحتوى المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات ببعدها الفني و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.

أنموذج الدراسة

شكل رقم (1) نموذج افتراضي للدراسة

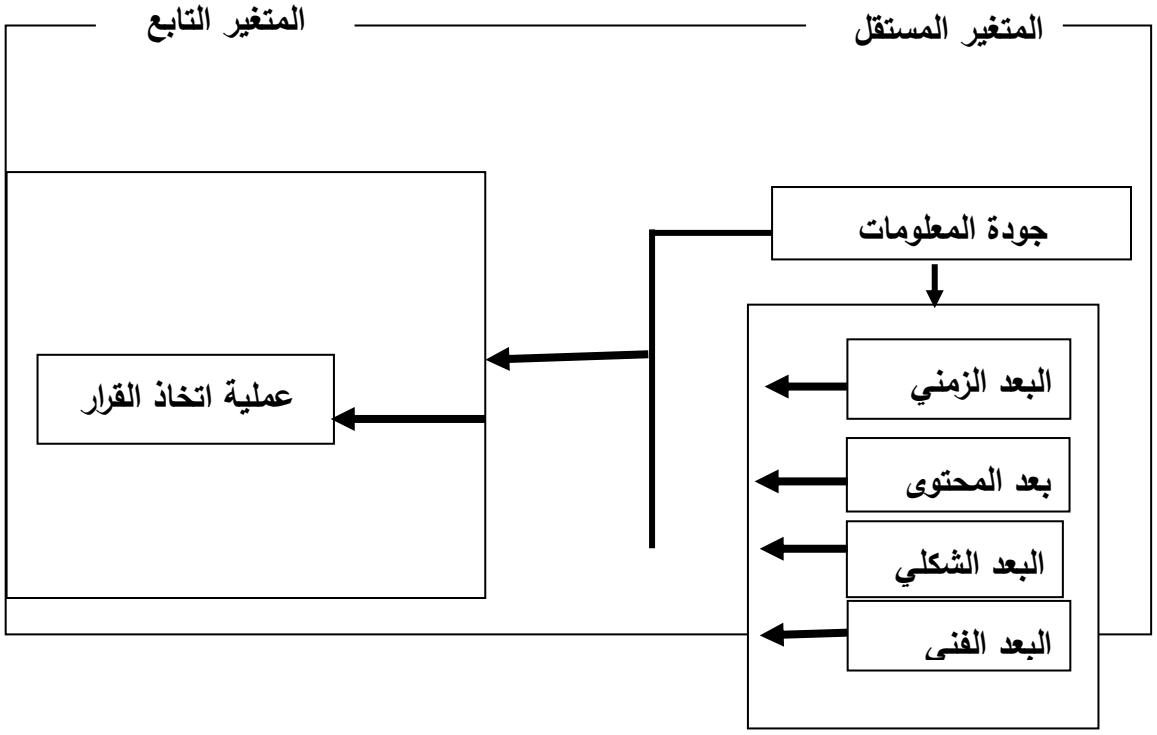

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف متغيرات الدراسة، وتحليل البيانات واختبار الفروض، حيث تم اعداد استبانة مكونة من خمسة محاور وزعت على عينة من المصارف، تم تحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss .

حدود الدراسة

الحدود المكانية: المصارف العاملة بولاية الجزيرة

الحدود الزمانية: 2019 م

أسلوب جمع البيانات

1. مصادر ثانوية: اعتمد الباحث – في الاطار النظري للدراسة – على المصادر والمراجع من الكتب والدوريات المتخصصة والرسائل العلمية والمقالات العلمية وذلك بغية استكمال الإطار النظري.
2. مصادر أولية: تم الاعتماد في الجانب العلمي على البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) مصدراً أساسياً للدراسة الميدانية.

الإطار النظري

مقدمة: إن أهمية المعلومات في الادارة عموماً وفي اتخاذ القرارات بوجه خاص لا تحتاج إلى تأكيد فمختلف الاتجاهات الادارية لا تختلف حول أهمية المعلومات حتى أن البعض شبه المعلومات ونظمها بالنظام العصبي للمؤسسة. حيث يشير أغلب الباحثين إلى أهمية نظم المعلومات في كل أنواع المؤسسات، ويؤكدون دائماً على أن نظم المعلومات تعد أداة مساعدة في تحسين الإدارة باستعمال المعلومات المتوفرة في اتخاذ القرارات

مفهوم المعلومات: هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، بالتالي المعلومات لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها. (أبوسبت،2005،ص41)

أبعاد المعلومة الجيدة:

بعد الوقت: يعد الوقت عاملاً مهماً في جودة نظم المعلومات ويتضمن هذا البعد الأبعاد الفرعية الآتية (الصرن: 2013:ص8–16)

1. التوقيت: أي الحصول على المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير، لأن التأخير في إيصال المعلومات يؤثر في فائدتها، حتى ولو كانت ذات جودة عالية، مما يؤثر بدوره في مخرجات نظام المعلومات المستخدم.
2. التحديث (التحيين) أي التحديث والتطوير المستمر للمعلومات بحيث تقابل التطورات والمتغيرات الجارية، لأن قسماً كبيراً من المعلومات يصبح متقادماً بمرور الوقت.
3. التكرار: إن المعلومات الجيدة يتكرر استعمالها باستمرار، أي إن هذه المعلومات تكون ذات جودة، إذ إنَّها تساعد على اتخاذ بعض أنواع القرارات سواء بشكل منتظم ومتكرر، أم غير منتظم وغير متكرر.
4. الجاهزية : بأنَّها قدرة تجهيزات وتسهيلات نظم المعلومات على البقاء في حالة تمكنها من إنجاز وظيفتها بالشكل المطلوب ضمن ظروف ووقت محدد بافتراض توافر جميع الموارد الخارجية المطلوبة.

بعد الشكل : ويتضمن الأبعاد الفرعية الآتية:

1. الوضوح: أي مدى خلو المعلومات من الغموض والالتباس والشك .
2. التفاصيل: أي التفاصيل المناسبة في المعلومات وفقاً للمستوى الإداري الذي سوف يستخدمه، وترتبط درجة التفصيل بمتطلبات مستعمل المعلومات، وتختلف هذه الدرجة باختلاف المستوى الإداري، فكلما اتجهنا نحو المستويات الإدارية الدنيا ازدادت الحاجة إلى التفصيل.

3. (التقديم) العرض: أي طريقة عرض المعلومات التي ستُستخدم، وذلك بالشكل المناسب سواء أكانت في صورة أرقام أم رسوماً بيانية أم جداول أم بالألوان.

4. الترتيب: من أهم مظاهر جودة المعلومات أن تكون مرتبة ومتسلسلة وفقاً لمتطلبات الأفراد المستعملين لها واحتياجاتهم. ويجعل الترتيب المعلومات ذات معنى وقيمة، كما أنه يوفر كثيراً من وقت مستعمليها، خصوصاً بالنسبة إلى أولئك الذين يقومون بتحليل المعلومات بهدف اتخاذ القرارات

5. الوسائط: أي ضرورة تقديم المعلومات بأكثر من وسيط كتقديمها في صورة تقارير مطبوعة، أو بشكل الكتروني. وتؤدي جودة الوسائط المستخدمة في نقل المعلومات دوراً كبيراً في تكوين جودة نظام المعلومات.

بعد المحتوى : تتضمن الأبعاد الفرعية الآتية:

1. الدقة: أي درجة خلو المعلومات من الأخطاء سواء أكانت لغوية أم رقمية، فالمعلومات الأكثر دقة تكون ذات جودة عالية.

2. الارتباط (وثاقة الصلة بالغموض) : أي درجة ارتباط المعلومات بالموضوع المدروس، أو المشكلة الواجب حلها.

3. الاكتمال : أن تكون المعلومات مكتملة عن الموضوع الذي يجري دراسته.

4. الإيجاز: ضرورة تقديم المعلومات المطلوبة فقط، دون أية معلومات إضافية لا تخدم الموضوع المدروس.

5. المدى أي مقدار تغطية المعلومات للأحداث والأشياء والأماكن والأفراد سواء داخل المنظمة أم خارجها.

6. (الأمان): الأمن ويشير إلى الحاجة لحماية المعلومات من الوصول غير المشروع إليها، أو من ضياعها المتعمد أو غير المتعمد.

7. الموثوقية: وتشير إلى احتمال إنجاز هذا النظام لأهدافه التي وضع من أجلها بنجاح خلال مدة زمنية محددة.

8.الاقتصاد: دراسة أثر التكلفة في جودة وقيمة المعلومات.

9.الكفاءة: وهي إمكانية تبرير عملية الحصول على المعلومات من خلال نسبة المنافع إلى التكاليف المتولدة من جراء الحصول على هذه المعلومات.

البعد الفني: ويتضمن هذا البعد البعدين الفرعيين الآتيين

1. جودة البرمجيات: وهي الإبداع الفكري الذي يتضمن البرامج والإجراءات والقواعد وأية وثائق مرافقة تخص عملية نظام تشغيل البيانات ومعالجتها. أي إنَّها تتضمن البرمجيات والتعليمات والبرامج الحاسوبية المكتوبة بلغات الحاسب.

2. جودة الأجهزة: وتشير إلى جميع العناصر الملموسة في النظام الحاسوبي بما فيها تجهيزات الإدخال، الإخراج، وحدات المعالجة ووحدات التخزين .

قيمة المعلومات

حيث أن الهدف من إنتاج المعلومات هو خدمة صانع ومتخذ القرار، ومن ثم فإن قيمة المعلومات تتمثل فيما تضيفه إلى المستخدم بحيث تؤدي إلى تحسين القرار وبالتالي زيادة العائد أو تقليل التكاليف، ومن ناحية أخر فالمعلومات لا تعد مجانية وإنما لها تكلفة، لذلك فإن أي قرار يتعلق بالحصول على معلومات إضافية لابد أن يستند التحليل المنافع/ التكلفة. (سلطان:2005)

أهمية المعلومات

تكمن أهمية المعلومات من كونها يمكن النظر إلى المعلومات على ألها واحد من ثلاثة (علي، 2005)

1. المعلومات كمورد: تمثل المعلومات أحد الموارد المستخدمة في تحقيق أهداف مشروع ما، تماما مثل النقود والمواد الخام والآلات وغيرها من الموارد التي يعمل الإداريين على حسن استغلالها والتنسيق بينها بما تحقق صالح المشروع.

2. المعلومات كأصل: يمكن النظر إلى المعلومات بوصفها أصل من الأصول التي تمتلكها الإدارة، مثلها

في ذلك مثل المباني والآلات والخامات التي تسهم في العملية الإنتاجية. ويؤكد هذا على أهمية أن يعامل الاداريين نظم المعلومات كاستثمار من الاستثمارات، الأمر الذي يعطي الجهاز الإداري ميزة نسبية في مواجهة المنافسين في الأسواق.

3. المعلومات كسلعة: يمكن اعتبار المعلومات سلعة من السلع التي تنتجها الإدارة، سواء لغرض الاستخدام الداخلي مثل الرقابة وتقييم الأداء أو دعم القرار، أو لغرض البيع في الأسواق مثل إنتاج الأفلام الإعلامية.

تعريف القرار

بالاطلاع على كثير من الأبحاث التي تناولت موضوع القرار نجد أن هنالك تعاريف عديدة للقرار وفيما يلي عرض لبعض منها:

1. القرار هو تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف.(منصور، 1987،ص44)

2. القرار: هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي احتمالات المستقبل.(خالد، 2018، ص3)

3. القرار هو تحديد ما يجب عملة تجاه مشكلة أو اتجاه موقف معين (عزيرو،2009،ص2)

انوع القرارات

تتنوع وتختلف أنواع القرارات باختلاف الأساس الذي يتم تصنيفها عليه، ويمكن تصنيفها كما يرى البعض إلى (الذنيبات،2010)

1. من زاوية طبيعتها، والجهد المبذول في إصدارها:

– القرارات المبرمجة: أي التي تتعلق بالمسائل الإدارية البسيطة وذات الطابع الروتيني.

– القرارات غير المبرمجة: وهي القرارات المتصلة بالقضايا المعقدة التي تحتاج الى دراسات مكثفة دقيقة

2. من زاوية أسلوب أو طريقة إصدارها

– القرارات ديمقراطية: وذلك بمشاركة المستويات الدنيا في اتخاذ هذه القرارات

– أوتوقراطية: حيث ينفرد المديرون باتخاذ القرارات، ولا يسمحون بالمشاركة المباشرة فيها.

3. من زاوية الكيفية:

– قرارات صريحة وعلنية: حيث يتم إعلان القرار صراحة.

– قرارات ضمنية أو سرية: حيث يتم فهم القرار ضمناً أو حيث يتم إصداره والاحتفاظ به سراً

4. زاوية الجهة الموجه إليها:

– القرار فرديا: عندما يوجه لفرد محدد

– جماعياً: عندما يوجه لجماعة محددة.

تنظيمياً: عندما يتعلق بالتنظيم العام للمنظمة.

5. من زاوية الاهمية: (علي، 2011)

– قرارات استراتيجية: قرارات تتعامل مع عملية التخطيط طويلة الأجل

– قرارات تكتيكية: قرارات لها علاقة مباشرة بسير أعمال ومهام المؤسسة.

– قرارات تنفيذية: هي قرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية.

6. من زاوية الوظائف الاساسية للمنظمة: (علي،2011)

– قرارات متعلقة بالوظائف الادارية: وهي قرارات تخص التخطيط، الرقابة، التوجيه والتنظيم.

– قرارات متعلقة بالإنتاج: قرارات تهتم بطرق الانتاج وكمية الانتاج

– قرارات متعلقة بالوظائف الاخر: قرارات تسعير، تسويق، موارد بشرية وغيرها.

اهمية صنع القرار

إن عملية صنع القرار تعتبر جوهر العملية الادارية، يقول هربوت سايمون إن القرار هو القلب النابض للنشاط الإداري(جاك، 1989م)، حيث نجد أن هذه العملية هي من المهام الأساسية للرئيس الإداري، وتشكل القرارات بمختلف أنوعها أهمية بالغة بالنسبة لصانع القرار و المنظمة ككل. بالنسبة لصانع القرار فإنها تؤثر تأثيراً كبيرا على وضعه الوظيفي وهي مقياس نجاحه من عدمه فكلما كانت قرارته سليمة وراشدة ومحققه للأهداف التي كانت وراء صنعها كلما دل ذلك على نجاحه في أداء مهامه. أما بالنسبة للمنظمة فإن عملية اتخاذ القرارات التي تم صنعها، فقد تحقق لها الاستمرارية والتوسع والنمو أكثر في حاله كونها قرارات ايجابية، وقد تدخلها دائرة الصعوبات والاختلالات في حاله كونها سلبية. (على،2011)

مراحل صناعة القرارات الادارية:

يوجد إجماع على مراحل عملية اتخاذ القرارات الادارية ولكن هنالك اختلاف على عددها؛ فالبعض قسمها إلى ثلاثة مثل سايمون، وليندبرج. وهناك من حددها بخمس مراحل مثل ديل، البنج، فيفنر و دايموك، وقسمها آخرون إلى سبعة مراحل أو أكثر مث نايجرو، ولكن مهما اختلفت هذه التقسيمات فإنها لا تخرج في جوهرها عن المألوف. (ياغي، 1998) وقد أوضح سيمون أن عملية اتخاذ القرارات أنها تمر بثلاث مراحل هي:

1. مرحلة البحث والاستطلاع وجمع المعلومات .
2. مرحلة التصميم، وهي عملية البحث عن بدائل مختلفة .
3. مرحلة الاختيار، اي اختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل

وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن تحديد خطوات ومراحل عملية اتخاذ القرارات في الاتي: (المحاسنة، 2005)

1. مرحلة تحديد المشكلة: إن القرار الاداري لا ينشأ من العدم، وإنما تسبقه مرحلة التعرف على المشكلة وتتم بعدة وسائل منها وجود تفاوت بين الاهداف وبين مستوى الإنجاز أو الاداء الفعلي
2. مرحلة تطوير الحلول البديلة: حيث أنه لابد لكل قرار من توفر جانب من المعلومات، ولذا يجب تحديد حجم ومصادر ونوعية المعلومات المطلوبة.
3. مرحلة المقارنة بين البدائل: وهنا تتم المقارنة الاولية بين البدائل من أجل تحضيرها إلى عملية التقييم.
4. مرحلة تقييم البدائل: تتم هذه العملية عادة بتحديد الإيجابيات والسلبيات لكل بديل من البدائل ويتطلب ذلك تحديد المعايير لكل بديل من أجل المفاضلة.
5. اختيار البديل الأنسب وتطبيق الحل: تؤدي عملية المفاضلة بين البدائل في النهاية إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل التي تمت المفاضلة بينها على أساس الإيجابيات والسلبيات
6. تنفيذ القرار ومتبعته: وذلك للتأكد من أن القرار يسير وفقاً لما هو مقرر له ومن أجل معالجة أي معوقات لعملية التنفيذ حال ظهورها، وقد يتطلب الامر أحياناً إلغاء

المعلومات واتخاذ القرار الإداري

تعد المعلومات مادة القرار الإداري، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج اليها، وغالبا ما تصادف عملية تأمين البيانات والمعلومات الكثير من المشاكل و الصعوبات يتعلق بعضها إما بتضارب البيانات أو نقصها أو عدم صحتها أو عدم القدرة على الحصول عليها من مصادرها الأصلية، ولهذا فإن توفر المعلومات بالوقت المناسب والشكل المناسب والمحتوى المناسب يمثل العمود الفقري لاتخاذ القرار الإداري حيث تعد الأساس في تحديد البدائل وتقويمها و اختيار البديل الأنسب وتزداد القدرة على اتخاذ القرار الناجحة كلما زادت جودة المعلومات المتاحة . (بلحاج، 2016)

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الصرن:2013) بعنوان عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل، هدف البحث إلى دراسة عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات، وقد قسمت هذه العوامل إلى أربعة هي عامل الوقت، عامل، عامل المحتوى، العامل الفني. وخلصت إلى أن أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل هما عاملا المحتوى والوقت

2. دراسة (العضايله، أبو سمهدانه:2014،) بعنوان جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي: أن تصورات العاملين في البنك الإسلامي الأردني لأبعاد جودة المعلومات حصلت على تقدير مرتفع. وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات (دقة المعلومات، شمولية المعلومات، وتوقيت المعلومات) في القيادة ($\alpha \leq 0.05$) الإبداعية عند مستوى الدلالة . وتوصي الدراسة بضرورة التركيز على كل من شمولية المعلومات وتوفرها بالوقت المناسب وبمستوى عال من الدقة.

3. **دراسة (العتيبي:2004) بعنوان دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض.** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية المعلومات في عملية أتخاذ القرارات الإدارية في المديرية العامة للجوازات، وكذلك التعرف على الخطوات التي يمكن اتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية أتخاذ القرارات الإدارية في المديرية العامة للجوازات. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المعلومات لها دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الإدارية من حيث تحقيق الأهداف المروجة، بأكبر قدر من الكفاءة، اتخاذ القرارات، تحديد

المشكلة وتحليلها، تنفيذ القرار بطريقة صحيحة. و كذلك أن الخطوات التي يمكن إتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات هي التحديث المستمر والعمل على إيصالها في الوقت المناسب. كذلك ومن أهم التوصيات ضرورة أن يكون نظام المعلومات المعمول به ذا مرونة عالية بحيث يمكن إدخال أي تعديلات عليه.

4. دراسة: (علالوش، 2011) بعنوان دور المعلومات في اتخاذ القرارات داخل قطاع التربية: المؤسسات التعليمية لولاية سطيف أنموذجا: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات في اتخاذ القرارات بالمؤسسات التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع انجاز استمارة استبانة مكونة من خمسة محاور تم توزيعها على 150 شخص . وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها أن للمعلومات دور في عملية اتخاذ القرارات، و كذلك أن الخطوات التي يمكن اتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات هي: تحديث المعلومات، توفير وتكامل، العمل على إيصال المعلومات في الوقت المناسب. وتوصي الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام والعناية بالطرائق المستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار.

5. دراسة (جرادات، العجلوني، المشاقبة: 2009) بعنوان دور نظم المعلومات الإدارية في جودة صناعة القرارات الإدارية دراسة تطبيقية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية في جودة عملية صنع القرار الإداري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها التأكيد على الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية وعملية جودة صنع القرارات الإدارية والأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية في جودة صنع القرار الإداري من حيث (البعد الزمني، البعد الشكلي، بعد المحتوى) .ومن أهم التوصيات ضرورة استمرار في تطوير وتحديث نظم المعلومات، وكذلك ضرورة عمل دراسات ميدانية عن نظم دعم القرارات الجماعية والتي تساعد في صنع القرار من مكان العمل للموظف وتفعل توليد الأفكار.

بعد استعراض الدراسات السابقة التي دار معظمها حول المعلومات ونظم المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات، لاحظ الباحث أن اغلبية الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل كبير لأبعاد وجوانب جودة المعلومات واثرها في عملية اتخاذ القرارات الادارية بالمصارف، بل ركزت على أدوات صناعة المعلومات التي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات الادارية، بالرغم من أهمية تفصيل المعلومات الجيدة ودورها في عملية اتخاذ قرارات تتمتع بدرجة عالي من الرشد، كالبعد الزمني، والبعد الشكلي، وبعد المحتوى والبعد الفني، والتي تتأثر بها عملية اتخاذ القرار ابتداءً من مرحلة تعريف المشكلة وانتهاءً بمرحلة تنفيذ القرار، مما يمكن أن يسهم بصورة فعالة في مساعدة منسوبي المصارف السودانية على مواجهة المشكلات والمخاطر التي تكتنف عملهم سواء في الظروف التقليدية أو الطارئة.

كما انحصرت نتائج الدراسات السابقة في عدة اتجاهات مثل أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات هما عاملا المحتوى والوقت، وجود أثر لجودة المعلومات (دقة المعلومات، شمولية المعلومات، وتوقيت المعلومات) في القيادة الإبداعية، وأن المعلومات لها دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الإدارية من حيث تحقيق الأهداف المرجوة، يمكن تفعيل دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات من خلال (تحديث المعلومات، توفير وتكامل، العمل على إيصال المعلومات في الوقت المناسب)، وجود أثر لنظم المعلومات الإدارية متمثلة في (الملاءمة والدقة والتوقيت والرضا) في اتخاذ القرارات الإدارية.

بينما النتائج المتوقع لدراسة الباحث تنحصر في دور جودة المعلومات في عملية اتخاذ القرارات المصرفية، فالدراسة الحالية اكثر تخصيصاً؛ لأنها تركز على العلاقة المباشرة بين جودة المعلومات وإبراز ابعادها المختلفة و عملية اتخاذ القرارات في ضوء الظروف التي تواجه منسوبي المصارف السودانية والحاجة إلى اتخاذ قرارات تتمتع بدرجة عالية من الرشد سواء في الظروف الطارئة أو التقليدية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من عدة زويا هي: تركز الدراسة الحالية على أثر جودة المعلومات في عملية اتخاذ القرار المصرفية، بينما الدراسات السابقة تشمل مجالات مختلفة، فدراسة (الصرن:2013) ركزت على عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل، دراسة (العضايلة، أبو سمهدانه:2014،) ركزت على جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، دراسة (العتيبي:2004) ركزت على دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، دراسة: (علالوش، 2011) ركزت على دور المعلومات في اتخاذ القرارات داخل قطاع التربية: المؤسسات التعليمية لولاية سطيف أنموذجا، دراسة (جرادات، العجلوني، المشاقبة: 2009) ركزت على دور نظم المعلومات الإدارية في جودة صناعة القرارات الإدارية دراسة تطبيقية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

وقد اختلف المجال الزمني للدراسات السابقة عن المجال الزمني للدراسة الحالية، فالدراسات السابقة أجريت في الفترة من (2004م وحتي 2014م) بينما سيتم إجراء الدراسة الحالية خلال العام 2019

وقد استفاد الباحث من اطلاعه على الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي بناء أداة الدراسة، وفي التعقيب على النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية.

منهجية ومجتمع الدراسة

تمهيد:

في هذا الفصل يتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة التي تم توزيعها على بعض المصارف العاملة في ولاية الجزيرة حيث تم توزيع 75 استبانة على المصارف بطريقة عشوائية، وذلك لتحقيق هدف هذه الدراسة المتمثل في التعرف على دور جودة

المعلومات في فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية، وتم جمع 70 استبانة أي ما يعادل 93% .

أساليب التحليل: قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

الصدق والثبات: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات لأسئلة الاستبانة.

جدول رقم (1.2.4) قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

البيان	عدد العبارات	ألفا كرونباخ معامل
معامل الثبات الكلي	27	.89

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019م)

يوضح الجدول رقم (1.2.4) نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبانة ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.89 ويدل ذلك على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

جدول رقم (2.2.4): قيمة معامل الصدق لمتغيرات الدراسة

البيان	عدد الفقرات	معامل الصدق
المقياس الكلي	27	0.88

المصدر: الباحث من المسح الميداني (2019م)

يشير الجدول رقم (2.2.4) إلى أن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت 0.88 وهي قيمة عالية جداً، تدل على أنَّ الاستبانة المصممة بواسطة الباحث أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه؛ أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانباً سواه.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة بعض المصارف العاملة في ولاية الجزيرة، وقد تم اختيار هذا المجتمع من قبل الباحث لأنه يمثل جزءاً من المؤسسات المصرفية الهامة التي تقدم خدمات متميزة في السودان . واشتملت عينة الدراسة على المصارف الاتية:

جدول رقم (1.3.4) يمثل عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستجابة
1. مصرف التنمية الصناعية	5	5	%100
2. بنك التضامن الاسلامي	6	6	%100
3. بنك فيصل الاسلامي السوداني	5	3	%60
4. بنك الزراعي السوداني	6	5	%83
5. بنك البركة السوداني	6	5	%83
6. البنك السوداني الفرنسي	5	2	%40
7. البنك السعودي السوداني	6	6	%100
8. بنك النيلين	5	5	%100
9. مصرف المزارع التجاري	5	5	%100
10. بنك تنمية الصادرات	5	4	%80
11. بنك الاسرة	5	5	%100
12. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	6	5	%83
13. بنك الخرطوم	5	3	%60
14. البنك الاسلامي السودان	6	6	%100
15. بنك النيل	5	5	%100
المجموع	81	70	%86

المصدر: الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

الخصائص الأساسية لعينة الدراسة:

توزيع العينة حسب العمر: يوضح الجدول رقم (1.5.4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر.

جدول (1.5.4) التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 30	15	%21
30 – 40	35	%50
اكبر من 40	20	%29
المجموع	70	100%

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019م)

يتضح من الجدول رقم(1.5.4) أن غالبية إفراد العينة هم من الفئة العمرية من (30 – 40) سنة بنسبة بلغت 50%، ثم تليها الفئة العمرية (اكبر من 40) سنة بنسبة بلغت 29%، وأخيراً الفئة العمرية (اقل من 30) سنة بنسبة بلغت 21% . و يستنتج الباحث أن هنالك تلاحق بين الفئات العمرية لعينة الدراسة مما يعني قدرة المصارف على الاحتفاظ بالثقافة التنظيمية وتوارث المعرفة المنتجة عبر الزمن.

توزيع العينة حسب النوع: يوضح الجدول رقم **(2.5.4)** التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع.

جدول **(2.5.4)** التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب النوع

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	52	74%
أنثى	18	26%
المجموع	70	100%

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019)

يشير الجدول رقم **(2.5.4)** إلي أن هنالك تفاوت بين الفئتين حيث بلغت نسبة الذكور 74% وهى النسبة الكبرى بينما بلغت نسبة الإناث 26% . ويرجح الباحث التفاوت إلى طبيعة العمل المصرفي الذي يحتاج الى افراد لديهم القدرة على تحمل ضغوط العمل، والتي تتوفر في الذكور أكثر منها في الإناث.

توزيع العينة حسب سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم **(3.5.4)** التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

جدول **(3.5.4)** التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5	15	%22
من 5 الي 10	31	%44
من 10 الي 15	5	%7
من 15 إلي 20	8	%11
اكثر من 20	11	%16
المجموع	70	%100

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019)

يشير الجدول رقم **(3.5.4)** أن غالبية عينة الدراسة لهم سنوات خبرة أقل من 10 سنوات بنسبة 66%، ثم يليهم الأفراد الذين لديهم خبرة من (10 إلى 20) سنة بنسبة بلغت 18%، واخيراً الذين لديهم خبر أكثر من 20 سنة بلغت نسبتهم 16%. يتضح للباحث من متغير سنوات الخبرة أن غالبية أفراد العينة الدراسة لهم خبرات أكثر من 5 سنوات بنسبة بلغت 78% مما يدل على الاعتماد على آرائهم في تحقيق أهداف الدراسة.

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم **(4.5.4)** التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

جدول **(4.5.4)** التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
شهادة ثانوية	2	%3
بكالوريوس	47	67%
دبلوم عالي	3	%4
ماجستير	18	%26
المجموع	70	%100

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019)

يشير الجدول رقم**(4.5.4)** غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملت المؤهل العلمي البكالوريوس بنسبة بلغت 67%،ثم تلتها درجة الماجستير بنسبة بلغت 26%، بعد ذلك تلتها الدبلوم العالي درجة الدكتوراه بنسبة 16%، وأخيرا الشهادة الثانوية بنسبة 3%.

يستنتج الباحث أن 97% من عينة الدراسة من حملة الدرجات الجامعية وما فوقها مما يعني زيادة الكفاءة في إجابات أسئلة الدراسة.

توزيع العينة حسب التخصص الاكاديمي: يوضح الجدول رقم **(5.5.4)** التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص

جدول **(5.5.4)** التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب نوع التخصص الاكاديمي

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
ادارة الاعمال	10	%14
المحاسبة	18	6%2
الاقتصاد	29	2%4
تقانة المعلومات	3	%4
أخر	10	%14
المجموع	70	%100

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019)

يتبين من الجدول رقم **(5.5.4)** أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو الاقتصاد بنسبة 42%، يليهم المتخصصين في المحاسبة بنسبة 26%، ثم يليهم المتخصصين في إدارة الأعمال بنسبة 14%، ثم يليهم المتخصصين في تقانة المعلومات بنسبة 4%، واخيراً أن نسبة 10% ضمت مجموعة من التخصصات الاخرى. يتضح للباحث من متغير التخصص العلمي أن 90% من أفراد عينة الدراسة هم متخصصي في موضوع الدراسة مما يدل ذلك علي صدق الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة.

توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم(**6.5.4**): التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرارات	النسبة
مدير عام	5	%7
نائب المدير	6	%9
مدير مالي	3	%5
مراجع داخلي	2	%3
موظف	50	%70
آخر	4	%6
المجموع	70	%100

المصدر: الباحث من نتائج المسح الميداني، (2019م)

يظهر الجدول رقم (**6.5.4**) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين بنسبة 70%، ثم يأتي في المرتبة الثاني الذين يشغلون منصب نائب المدير بنسبة 9%، ثم يليهم الذين يشغلون منصب المدير بنسبة 7%، ثم يليهم الذين يشغلون وظائف أخرى بنسبة 6%، ثم يليهم وظيفة المدير المالي بنسبة 5%، وأخيرا الذين يشغلون وظيفة المراجع الداخلي بنسبة 3%. ويتضح للباحث أن معظم أفراد عينة الدراسة مهتمين بموضوع الدراسة بحكم موقعهم الوظيفي، مما يدل على صدق الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة.

توزيع العينة حسب الدورات التدريبية

يوضح الجدول رقم **(7.5.4)** التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدورات التدريبية

جدول **(7.5.4)** التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	التكرارات	النسبة المئوية
لم اخذ دوره	4	%6
من 1 الى 5	38	54%
من 5 الى 10	9	31%
اكثر من 10	19	27%
المجموع	70	100%

المصدر: الباحث من المسح الميداني(2019)

يتضح من الجدول رقم **(7.5.4)** أن غالبية أفراد عينة الدراسة تلقوا دورة واحدة على الأقل حيث بلغت نسبة الذين تلقوا دورات تدريبية 94%،كما أن الذين لم يتلقوا دورات تدريبية بلغت نسبتهم 6%

يستنتج الباحث أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة تلقوا دورات كثيرة تنعكس إيجاباً على كفاءاتهم في إداراتهم المختلفة الأمر الذي يضيف لفاعلية الدراسة.

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى(توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات في الوقت المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية)

جدول رقم () نتائج اختبار(t) للعينة الواحدة لدور توجد توفر المعلومات في الوقت المناسب في فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. الحصول على المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير تؤثر ايجابياً على فاعلية القرار.	4.7	.548	25.968	69	0.000**
2. التحديث والتطوير المستمر للمعلومات يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.	4.61	.687	19.654	69	0.000**
3. استمرارية تكرار استعمال المعلومات تؤثر ايجابياً على فعالية اتخاذ القرارات	3.91	.974	7.852	69	0.000**
4. الإتاحة وإمكانية ظهور المعلومة وقت الحاجة يزيد من لفعالية اتخاذ القرار	4.47	.558	22.084	69	0.000**
5. ملاءمة المعلومات للموقف المحدد يزيد من فعالية اتخاذ القرار	4.29	.617	17.428	69	0.000**
6. قابلية المعلومات المستخدمة على التكيف في أكثر من حالة يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	3.93	.857	9.068	69	0.000**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوي 5%.

** معنوي تحت مستوي 1%.

يلاحظ من الجدول رقم (**1.2.5**) أن القيمة الاحتمالية لكل عناصر خصائص المعلومة الجيدة من حيث الوقت أقل من مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي لكل عبارة على حدا والمتوسط الفرضي 3 . ومن هذه النتيجة نستنتج أن توفر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر إيجابياً في فعالية عملية اتخاذ القرارات.

ويستنتج الباحث أن هذه النتائج تتفق مع الدراسة؛ دراسة (جرادات، العجلوني، المشاقبة: 2009) التأكيد على الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية وعملية جودة صنع القرارات الإدارية والأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية في جودة صنع القرار الإداري من حيث (البعد الزمني)، دراسة (الصرن:2013) يعد الوقت (التوقيت، والتحديث، والتكرار، والجاهزية) من أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل، دراسة (العضايله، أبو سمهدانه:2014،) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات (توقيت المعلومات)، دراسة (العتيبي:2004) الخطوات التي يمكن إتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات هي التحديث المستمر والعمل على إيصالها في الوقت المناسب، تكامل المعلومات، امكانية الاسترجاع في الوقت المناسب، أستخدم التقنية الحديثة في جمع وتخزين وتبادل المعلومات، وكذلك توفير المعلومات الدقيقة والمختصرة، دراسة (علالوش، 2011) الخطوات التي يمكن اتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات هي تحديث المعلومات، العمل على إيصال المعلومات في الوقت المناسب.

ويتضح من هذه المقارنة أهمية عنصر الوقت في المعلومات الجيدة حيث يجب التركيز عليه في المعلومات بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات المصرفية.

اختبار الفرضية الثانية (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات بالشكل المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية)

جدول رقم (**2.2.5**) نتائج اختبار(t) للعينة الواحدة لدور توفر المعلومات بالشكل المناسب في فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1.وضوح المعلومة و خلوها من الغموض والالتباس والشك يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.56	.651	20.002	69	0.000**
2.توفير المعلومات بالتفاصيل المناسبة يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.40	.668	17.532	69	0.000**
3.طريقة عرض المعلومة بالشكل المناسب يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.43	.604	19.800	69	0.000**
4.ترتيب المعلومات بصورة ذات معنى وقيمة يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.30	.768	14.162	69	0.000**
5.تقديم المعلومات بأكثر من وسيط يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.04	.842	10.367	69	0.000**
6.توفير معلومات موجزة يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.04	.939	9.289	69	0.000**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوى5%.

** معنوي تحت مستوى 1%.

مجلة جامعة البُطانة للعلوم الاجتماعية و الإنسانيّة – العدد (15) ديسمبر 2019 م ISSN: 1858-6848

يلاحظ من الجدول رقم (**2.2.5**) أن القيمة الاحتمالية لكل عناصر خصائص المعلومة الجيدة من حيث الشكل أقل من مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي لكل عبارة على حدا والمتوسط الفرضي 3. ومن هذه النتيجة نستنتج أن توفر المعلومات بالشكل المناسب يؤثر إيجابياً في فعالية عملية اتخاذ القرارات.

ويستنتج الباحث أن هذه النتائج تتفق مع الدراسة؛ دراسة (جرادات، العجلوني، المشاقبة: 2009) التأكيد على الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية وعملية جودة صنع القرارات الإدارية والأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية في جودة صنع القرار الإداري من حيث (البعد الشكلي)، دراسة (الصرن:2013) يعد بعد الشكل (الوضوح، والتفاصيل، والتقديم، والعرض، والترتيب، والوسائط) من أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيريانتل.

ويتضح من هذه المقارنة أهمية عنصر الوقت في المعلومات الجيدة حيث يجب التركيز عليه عند توفير المعلومات بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات المصرفية.

اختبار الفرضية الثالثة (توجد فروق ذات دلالة احصائية توفر المعلومات بالمحتوى المناسب وفعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف)

جدول رقم **(3.2.5)** نتائج اختبار(t) للعينة الواحدة لدور توفر المعلومات بالمحتوى المناسب في فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1.دقة المعلومات ودرجة خلوها من الأخطاء يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.44	.529	22.842	69	0.000**
2.ارتباط المعلومات بالمشكلة الواجب حلها يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.33	.737	15.089	69	0.000**
3.توفير المعلومة الكاملة عن الموضوع الذي يجري دراسته يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.31	.693	15.880	69	0.000**
4.تقديم معلومات بلغة بسيطة ومفهومة تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.37	.663	17.303	69	0.000**
5.مدى قدارة المعلومات على تغطية الأحداث يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.23	.663	15.501	69	0.000**
6.سلامة المعلومات (أمن المعلومة) من التغيير والتعديل يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.29	.764	14.078	69	0.000**
7.موثوقية وقدرة المعلومات على تحقيق الاهداف يزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.17	.742	13.217	69	0.000**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

* معنوي تحت مستوى5%.

** معنوي تحت مستوى 1%.

يلاحظ من الجدول رقم **(3.2.5)** أن القيمة الاحتمالية لكل عناصر خصائص المعلومة الجيدة من حيث المحتوى أقل من مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي لكل عبارة على حدا والمتوسط الفرضي 3. ومن هذه النتيجة نستنتج أن توفر المعلومات بالمحتوى المناسب يؤثر إيجابياً في فعالية عملية اتخاذ القرارات.

ويستنتج الباحث أن هذه النتائج تتفق مع الدراسة؛ دراسة (جرادات، العجلوني، المشاقبة: 2009) التأكيد على الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية وعملية جودة صنع القرارات الإدارية والأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية في جودة صنع القرار الإداري من حيث (بعد المحتوى)، دراسة (الصرن:2013) يعد بعد المحتوى (الدقة، والارتباط، والاكتمال، والإيجاز، والمدى، والأمان، والموثوقية، والاقتصاد، والكفاءة) من أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل، دراسة (العتيبي:2004) الخطوات التي يمكن إتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية إتخاذ القرارات هي توفير المعلومات الدقيقة والمختصرة.، دراسة (العضايله، أبو سمهدانه:2014،) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات (دقة المعلومات، شمولية المعلومات).

ويتضح من هذه المقارنة أهمية بعد المحتوى في المعلومات الجيدة حيث يجب التركيز عليه عند توفير المعلومات بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات المصرفية.

اختبار الفرضية الرابعة (توجد فروق ذات دلالة احصائية توفر المعلومات ببعدها الفني و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف)

جدول رقم **(4.2.5)** نتائج اختبار(t) للعينة الواحدة لدور توفر المعلومات ببعدها الفني في فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1.التخزين السليم للمعلومات ومعالجتها يزيد من فعالية اتخاذ القرار	4.31	.578	19.010	69	0.000**
2.سهولة استخراج المعلومات تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.27	.658	16.175	69	0.000**
3.سهولة الحصول على المعلومات من أي مكان واي زمان تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.19	.644	15.413	69	0.000**
4.استخدام برمجيات معيارية (معتمدة) تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.21	.778	13.055	69	0.000**
5.استخدم برمجيات اصلية تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.14	.767	12.470	69	0.000**
6.كفاءة العاملين في حقل المعلومات تؤثر على فعالية اتخاذ القرار.	4.40	.690	16.989	69	0.000**
7.استخدام وسائط الاتصالات الحديثة تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.34	.759	14.799	69	0.000**
8.جاهزية المعلومة تزيد من فعالية اتخاذ القرار.	4.33	.675	16.466	69	0.000**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2019م)

مجلة جامعة البُطانة للعلوم الاجتماعية و الإنسانيّة – العدد (15) ديسمبر 2019 م ISSN: 1858-6848

* معنوي تحت مستوي 5%.

** معنوي تحت مستوي 1%.

يلاحظ من الجدول رقم **(4.2.5)** أن القيمة الاحتمالية لكل عناصر خصائص المعلومة الجيدة من حيث البعد الفني أقل من مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي لكل عبارة على حدا والمتوسط الفرضي 3. ومن هذه النتيجة نستنتج أن توفر المعلومات ببعدها الفني يؤثر إيجابياً في فعالية عملية اتخاذ القرارات.

ويستنتج الباحث أن هذه النتائج تتفق مع الدراسة؛ (الصرن:2013) يعد البعد الفني (جودة البرمجيات، وجودة الأجهزة) من أهم عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات سيرياتل، دراسة (العتيبي:2004) الخطوات التي يمكن إتباعها لتفعيل دور المعلومات في عملية إتخاذ القرارات هي أستخدم التقنية الحديثة في جمع وتخزين وتبادل المعلومات.

ويتضح من هذه المقارنة أهمية البعد الفني في المعلومات الجيدة حيث يجب التركيز عليه عند توفير المعلومات بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات المصرفية.

النتائج والتوصيات

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلي معرفة دور جودة مخرجات نظم المعلومات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية العاملة في ولاية الجزيرة. وبناء على البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة وتحليلها فقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المتعلقة بها، إضافةً إلي مجموعة من التوصيات التي نتجت عن الدراسة.

النتائج:

تمثلت النتائج التي خلصت إليها الدراسة بناءً على الفرضيات في الاتي:

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات في الوقت المناسب و فاعلية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية
2. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات بالشكل المناسب و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات بالمحتوى المناسب وفعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توفر المعلومات ببعدها الفني و فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.

التوصيات:

من أجل الاستفادة القصوى من المعلومات في زيادة فاعلية اتخاذ القرارات المصرفية، لابد من مراعات العديد من الجوانب الخاصة بجودة المعلومات، يمكن تلخيص أهم التوصيات:

1. ضرورة توفر بعد الوقت في المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
2. ضرورة توفر بعد الشكل في المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية
3. ضرورة توفير بعد المحتوى في المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.
4. ضرورة توفر البعد الفني في المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف السودانية.

المراجع

الكتب:

1. جاك دانكان، ترجمة محمد الحديدي، أفكار عظيمة في الإدارة، دروس من مؤسسي ومؤسسات العمل الإداري، القاهرة، الدارة الدولية للنشر والتوزيع 1989،ص98
2. الذنيبات، محمد وآخرون، 2010، مبادي الادارة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة. ص259
3. سلطان، إبراهيم سلطان،2005،نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية، الدار الجامعية)
4. منصور، البدوي، دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرار، الدار الجامعية للطباعة للنشر الاسكندرية، مصر/ 1987، ص44
5. ياغي، محمد عبدالفتاح، مبادي الادارة العامة، مركز احمد ياسين، عمان، 1998،ص10

الدوريات والرسائل:

1. أبو سبت، صبري فايق عبد الجواد،2005، تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة. 2005:
2. بلحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، / العدد: 7/ 2016، جامعة الجزائر.
3. جرادات، عبدالناصر أحمد، العجلوني، المشاقبة: 2009، دور نظم المعلومات الإدارية في جودة صناعة القرارات الإدارية دراسة تطبيقية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد(31) العدد (1).
4. خالد، سليمان المومني، محمد على، فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الاطفال في اقليم شمال الاردن، مجلة العلوم الانسانية، العدد 36، 2018، ص3.)

5. الصرن، رعد،2013، عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29، العدد 1.
6. العتيبي، فيحان محيا علوش المحيا، 2004، دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
7. عزيرو، راشدة، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2009، ص2
8. العضايله، رائد محمد، مروه خضر أبو سمهدانه،2014، جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد10، العدد3
9. علالوش، نجمة، 2011، دور المعلومات في اتخاذ القرارات داخل قطاع التربية: المؤسسات التعليمية لولاية سطيف أنموذجا: مجلة العلوم الانسانية، العدد36، الجزائر.
10. علي، حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مطاحن الاوراس بانتة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة، 2011، الجزائر
11. المحاسنة، محمد عبدالرحيم، اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الاردنية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 1، العدد1، 2005

(10)

Models of Professional Development for EFL Teachers

Aisha FadlAlmola Mohmmed Al Emam

Lecture Applied Linguistics

محاضر في اللغة الإنجليزية " اللغويات التطبيقية"

جامعة الحدود الشمالية/ المملكة العربية السعودية

Abstract

Making teaching profession contemporaneous involves renewed work for the rapid ever-changing world of knowledge and technology. The study aimed to improve teacher's performance through following models of professional development and shed light on the necessity of following models of professional development. The study adopted descriptive analytical method. Questionnaire was used for collecting data from the sample of sixty (60) EFL teachers in East Gezira Locality. The data were analyzed by statistical packages for social seines (SPSS). A number of results were achieved, some of them are: developing teaching profession effectively, requires suitable time and place and successful professional development is grounded on teacher collaboration .The study recommends that the ministry of education should establish teachers training centers, opportunities should be provided to teachers for training and the process of professional development of EFL teachers should be monitored.

نماذج التطوير المهني لمعلمين اللغة الانجليزية لغة أجنبية

المستخلص

تطوير مهنة التدريس يتطلب عملا متجدداً لجعلها معاصرة نسبة للتغيير السريع في عالم المعرفة والتكنولوجيا. هدفت الدراسة إلي تحسين أداء المعلم من خلال إتباع نماذج التطوير المهني, و إلقاء الضوء علي ضرورة إتباع نماذج التطوير. أتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي و استخدمت الاستبانة لجمع البيانات. تكونت عينة الدراسة من ستين(60) معلم و معلمة من معلمي اللغة الانجليزية لغة أجنبية بمحلية شق الجزيرة. تم تحليل البيانات بنظام (SPSS). توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن التطوير المهني الفعال لمعلم

اللغة الانجليزية يتطلب تخصيص الزمان والمكان المناسبين. و أن التطوير المهني الناجح يبنى على مبدأ التعاون بين المعلمين. أوصت الدراسة بضرورة تأسيس مراكز لتدريب المعلمين ومنحهم فرص للتدريب وأن تكون هنالك مراقبة مستمرة لأداء المعلم.

Background

The teaching profession involves renewed work in the ever-changing and rapidly changing world of knowledge and technology which requires teachers to maintain the highest standards of professional practice to perform well with this innovation and rapid change. An essential way to meet teachers need is through boosting their professionalism through models of professional development.

Statement of the Problem

Many teachers are always seeking perfect status in teaching and learning process and complaining about the weakness of students and the insufficient professional support. So this paper tries to propose the necessity of models of Professional Development for EFL Teachers to improve their skills ,knowledge and attitude through providing models of professional development to enable them to face teaching problems.

Objectives of the Study

1.To improve teacher's performance through following models of professional development.
2.To shed light to the necessity of following models of professional development for teachers.

Questions of the Study

1. What is the current nature of teachers professional development ?
2. What is the role and responsibility of Ministry of the Education in providing professional development for teachers ?
3. To what extent do teachers participate in professional development programs?

LITERATUER RVIEW

This part focuses on the theoretical relevant literature to the subject area of this research into models of teacher's professional development. First, the literature on the concept of models of processional development of the teacher is reviewed with a critical investigation of different aspects of professional development as commonly interpreted.

Definition of Professional Development

Many definitions of professional development found in the literature on teachers and teachers' education. Interpretations of these definitions deepen the understanding of what is intended to be achieved. Various terms are used in relation to teacher development. education, professional development, professional learning, professional growth, in service education, in-service learning, renewal, professional development, in- service trading, on- going assistance, human resource development, recurrent education, continues career development, lifelong learning and professional growth are just a few of such terms. Craig (1987:37) describes professional development as:

> The process by which individuals increase their understanding and knowledge and improve their skills and abilities to perform better in their current position or to prepare themselves for a position to which they can realistically aspire in the near future.

Furthermore, the need for incorporating various principles, approaches methods and human physical resources to enhance the planned outcome of professional development. Fetemacher (1983:33) defines professional development as, *" The provision of activities designed to enhance the knowledge, skills and understandings of teachers in ways that lead to enhance their thinking and classroom behavior"* . This definition moves a step further adding anticipated effects of improving classroom teaching behavior implying that such a change would affect change in the behavior of the students as well . Such changes reflect changes in the teacher such as increased acceptance, motivation, confidence, satisfaction and commitment, which together for the deeper purpose of providing professional development of teacher. Duttweiler (1989:2) defines professional development as *" any activity or process intended to promote positive changes in knowledge, skills and attitudes."* This definition in emphasizes the three major domains (knowledge, skills and attitudes) of teacher in the context of teacher development. The object of positive change should be reflected not only in the individual teacher's behavior, but also in the teaching- learning process of attaining goals and outcomes. Harris (1989:19) also defines professional development as:

> a process that improves the job- related knowledge, skills or attitude of employees. This general definition relates to the same categories of knowledge, skills and attitudes with emphasis on the relationship to the job to the outcome of the job well done.

. In- service education, as related to professional development of teachers, also focuses on the operational aspect of improving teacher performance. Holly and McLoughin (1989:175) define in- service education as follow: " *In service education is operationally improving skills, knowledge attitude or techniques relative to the teacher's role, predominantly that of instructor.*" Burfen's (1990), view of professional development is not separate and isolated event but a part of the overall career- long process for individual teachers in an approach finally justified in terms of lifelong development. Moving towards a more complete definition of professional development, Philips (1991)defines professional development as a complex process incorporating the sum total of all activities, in which teachers improve and develop their instructional skills, their curriculum development, implementation and evolution skills, carries out to promote teacher's growth, students' learning and development of the school. He also asserts that, as a result, teachers develop a wide range of beliefs and attitudes that support effective teaching practices by various means and in a variety of contexts. Similarly, Fullan (1992:326), defined professional development as

> "a lifelong process, which begins with the initial preparation of teachers and continues throughout their teaching career. He states that professional growth is the " Sum total of formal and informal learning e experiences throughout one's career from pre- service teacher education to retirement."

Furthermore, he points out that the ultimate goal of professional development is changing the culture of learning for both adults and students so that engagement and betterment is a way of life in schools.

The Characteristics of Effective Professional Development of Teachers

Despite of the various terminologies, there is a growing consensus in the literature regarding the elements of effective professional development for teachers. The definitions described earlier point to four major layers of change development of parallel to each other. One layer relates to changes in students, reflecting how students learn and what they need to know and are able to do to educate their students. The third layer shows how the change in teacher and student influences the whole school development. The fourth later is the social which is the outcome of the change reflected in the three layers described. The effective component has to be based on change taking place as reflected in these layers which are mutually supporting the change taking place in each layer.

According to Jasman (1995) the synonym for the term " effective" is " powerful". Effective professional development has power, to change teachers, students and the whole school system in general. If the component is effective, high power, it has a

positive effect on teachers, students and ultimately the school and the whole society as well.

Models and Practices for Effective Professional Development

Educators who are prominent in the field professional development have produced models for effective professional development, they are:

Individually- guided Professional Development Model

This model acknowledges that effective teacher professional development would take place when teachers set their own learning agenda (Sparks, 1999). This refers to a process through which teachers plan for and pursue activities they believe would promote their own learning. the key characteristic of the individually – guided professional development model is of the designation of learning. The teacher determines his or her own goals and selects the activities that will result in the achievement of those goals. Hall (1997) explains that this model assumes that individuals can best judge their own learning needs and are capable of self- direction and self-initiated learning.

Observation / Assessment Model

This model is based on the use of external evaluation as a tool for self- analysis and reflection. Colleagues or other personal act as eyes and ears for teachers. They observe and provide feedback on instructional practice, classroom management, and other issues. This model provides a structure by which teachers can be supervised while developing professionally. Examples of this model are peer coaching and clinical supervision. The teacher and observer determine what should be observed, the methods to be used and discuss the observations with the intent of identifying whether the teacher does well and what areas the teacher may want to work on. (Gusky, 1985).

The observation/ assessment model of teacher professional development involves teacher being observed while they are teaching followed by a feedback session between the teacher and the observer. Reflection on one's performance and analysis of one's practice are high priorities in this method o professional development of teachers.

Development/ Improvement Process Model

Involvement in a development/ Improvement process engages teachers in developing curriculum, designing programs, or engaging in a school improvement process to solve general or particular problems. Teachers are sometimes called upon to develop or adapt curricula, design programs or engage in systematic school

improvement processes that have, as their goal, the improvement of classroom instruction and / or curriculum. Typically these projects are initiated to solve a problem. Their completion often requires that teachers acquire specific knowledge or skills, for example, in curriculum planning, research on effective teaching and group problem- solving strategies. This learning could take place through reading, discussion, observation, training and / or trial- and- error. In relating the school development, Sparks and Hirsh (1997) declare that this model requires teachers, for example, to read research on effective teaching, interact guide teacher as they think through what they perceive to be the problems and develop solutions.

Training Model

Many teachers think of processional Training model. The traditional training model involves teachers in acquiring knowledge or skills through appropriate individual or group instruction. Villegas- Reimers, and Reimers(2002), have found that traditional professional development models include one- day teachers training one-size- fits –all presentation, training with minimal administrator participation and training with a ack of follow- up support. Training is a powerful process for enhancing knowledge and skills as pointed out by Sparks and Loucks- Horsley, (1989:48).

It clear from the research on training that teachers can be wonderful learners. They can master just about any kind of teaching strategy or implement almost any technique as long as adequate training is provided."

Training is usually a cost-effective mean for teachers to acquire knowledge or skills due to the high participant to trainer ration.

Inquiry Model

Teacher inquiry as a profession development model could take different forms (Sparks, 1999). It could be a solitary activity done individually or in small group or in a large group. It could be done informally or formally. It may take place in a classroom, at a Teacher Center or a university or college. Lieberman (1990) shows that inquiry develops critical reflection in teachers.

Why Professional Developments is so Important

Over the years, educators have frequently said, “The teacher makes the difference.” Just how true is this statement? Researchers have repeatedly shown that the teacher’s qualifications are one of the most significant factors in determining student achievement (Darling-Hammond, 1997). So just how important is professional development? Effective professional development is the KEY to student success. Dollars spent on professional development will have a greater

impact on student learning than any other dollars spent. Help every teacher be a better teacher and we will help every student be a more successful learner.

Factors Influence Effective Professional Development

Imers and Rimers (2000,) explain that *"research findings have revealed various factors affecting teachers professional development*". A review of the literature identifies indicators such as identification of professional needs, developing school- based practice relevant to learners, teacher influence in planning, continuous support, collaboration with colleagues, multiple evaluation sources are stated as factors of influencing for professional development of teacher. Teacher professional development will be more effective if the teachers are supported throughout the learning process. Support in the following areas should be provided. For if teachers, professional development is to be more effective.

- Time allocated to try new knowledge and time allowed for change in practice to occur (Miller, et al. 1998)
- School leaders who are supportive of teacher professional development (Harris, 2001).
- Appropriate materials resource, learning opportunities, and time away from teaching duties to attend courses .
- Long-term funding (Meththananda, 2001).
- Supportive learning environments witch lead to professional growth (Miller, et al,1998).

Professional Development of Change

A body of knowledge exists about professional development and change. Change is described as the adoption of an innovation where the ultimate goal is to improve outcomes through an alteration of practice (Carloio,1998:2). Furthermore, notes that change is a social process, undertaken over a period of time and time not a " Decision event". Those involved in the change must undergo a learning process in order to appreciate the aims and goals of the proposed change, make adaptations to cater for the new practice and be permitted to achieve personal growth prior to attempting to implement the change.

METHODOLOGY

Population

The population of this study is the teachers of English in East Gezira locality at secondary schools level.

The Sample

The sample of the study was

sixty(60) EFL teachers, from the total number of hundred (100) teachers were chosen randomly.

Procedures

The questionnaire is designed and used as a tool to collect data. The questionnaire consist of a number of items exactly (9) statements and (5) options. The sample of the study comprised of (60) EFL teachers, chosen randomly .The data gathered via the questionnaire ,analyzed with (SPSS) program

Reliability and Validity of the Questionnaire

The concept of validity has two issues that need to be discussed. Validity has been identified as " the degree to which the researcher has measured what he set out to measure " (Smith, 1991:106).The study used statistical package for social to analyze the data which are collected. The study also used person's correlation and have found the results below:

$$r_{XY} = \frac{N(\Sigma XY) - (\Sigma X \Sigma Y)}{\sqrt{\left[N(\Sigma X^2) - (\Sigma X)^2\right]\left[N(\Sigma Y^2) - (\Sigma Y)^2\right]}}$$

Where = correlation
R: Reliability of the test
N: number of all items in the test
X: odd scores
Y: even scores
∑: Sum
R = 2*r/1+r

Val = $\sqrt{\text{reliability}}$

Correlation = 0.69

$$R = \frac{2 \times r}{1+r} = \frac{2(0.69)}{1+0.69} = 0.82$$

Reliability = 0.82

Val = $\sqrt{0.82}$

validity = 0.90

DATA ANALYSIS AND DISCUSSIONS

Introduction

This part presents, the results of the study according to the tables which illustrate the statistical processes, the results are taken from the analysis of the statement below.

Analysis of the Questionnaire

Table (1) professional development is important in improving student achievement

Table (1)

	Frequency	Percent
strongly agree	37	61.7
Agree	15	25.0
to some extent	7	11.7
Disagree	1	1.7
Total	60	100.0

Table (1) Reveals that 61.7% of the respondents strongly agree, 25% agree, 11.7% to some extent, and 1.7% are disagree. According to the results (86.7%), of the teachers agree that professional development is important in improving students achievement, so, the clime is supported .

Table (2) Maintaining cooperative learning between teaches reinforces teachers' knowledge, skills and attitude

Table (2)

	Frequency	Percent
strongly agree	39	65.0
Agree	17	28.3
to some extent	4	6.7
Total	60	100.0

From table (2) 65% of the respondent strongly agree, 28.3% agree, and 6.7% are to some extent. The statistical result shows that (93%3) of the teachers agree with the above statement

Table (3) Successful professional development for teachers is often stands on teachers collaboration.

Table (3)

	Frequency	Percent
strong agree	37	60.6
Agree	18	28.4
to some extent	4	6.7
strongly disagree	1	1.7
Total	60	100

Table (3) reveals that 60.6% of the respondent strongly agree, 28.4% agree, 6.7% to some extent and 1.7% strongly agree. The results shows that (89%) of the teachers agree with the statement.

Table (4) Sustained and continuous professional development is every educators and schools responsibility.

Table (4)

	Frequency	Percent
strongly disagree	35	58.3
Agree	15	25.0
to some extent	9	15.0
Disagree	1	1.7
Total	60	100.0

The statically results from table (4) shows that 58.3% strongly agree, 25% agree, 15% to some extent, and 1.7% disagree. According to the result (83.3%) supported the statement that "sustained and continuous professional growth effective is every educator's and every school's responsibility".

Table (5) Teachers are positive about all opportunities to learn

Table (5)

	Frequency	Percent
strongly agree	21	35.0
Agree	18	30.0
to some extent	18	30.0
strongly disagree	2	3.3
Disagree	1	1.7
Total	60	100.0

Table (5) reveals that 35% of the respondents strongly agree, 30% agree, 30% to some extent, 3.3% strongly disagree, and 3.3% disagree. According to the results (65%) agree with the statement "teachers are positive about all opportunities to learn" .

Table (6): Working collaboratively with colleague affects positively on teachers' practice and skills.

Table (6)

	Frequency	Percent
Strongly agree	34	56.7
Agree	17	28.3
to some extent	5	8.3
strongly disagree	1	1.7
Disagree	3	5.0
Total	60	100.0

Table (6) shows that 56.7% strongly agree, 28.3% agree, 8.3% to some extent, 1.7% strongly agree, and 5% are disagree. According to the statistical analysis of statement (4. 6) most respondents (85%) agree that Working collaboratively with colleagues affects positively on teachers practice and skills, thus this statement is accepted.

Table (7): Well prepared teachers affects positively on student's achievement.

Table (7)

	Frequency	Percent
strongly agree	39	65.0
Agree	8	13.3
to some extent	10	16.7
Disagree	3	5.0
Total	60	100.0

Table (7) shows that 65% of the respondent strongly agree, 13.3% agree, 16.7% to some extent, and 5% are disagree. learning styles, affect the students, language a acquisition. According to results (78.3%) of the teachers agree with the statement Well prepared teacher affect positively on student's achievement. Thus this statement is accepted

Table (8): Effective professional development is the key to students success.

Table(8)

	Frequency	Percent
Strongly agree	35	58.3
Agree	16	26.7
to some extent	7	11.7
strongly disagree	2	3.3
Total	60	100.0

Table (8) shows that 58.3% of the respondents strongly agree , 26.7% agree, 11.7% to some extent, and 3.3% are strongly disagree. According to the statistical analysis most teachers (85%) agree. Thus this statement is accepted.

Table (9): Ministry of education plans to meet the special needs of teachers through providing time , space and support for professional development.

Table (9)

	Frequency	Percent
strongly agree	10	16.7
Agree	4	6.7
to some extent	14	23.3
strongly disagree	7	11.7
Disagree	25	41.7
Total	60	100.0

From table (9) 16.7% of the respondents strongly agree, 6.7% agree, 23.3 to some extent, 11.7% strongly agree, and 41.7% disagree. The results shows that most teachers (53.7%) are disagree with the statement Ministry of education plans to meet the special needs of teachers .

CONCLUSION, FINDINGS AND RECOMMENDATIONS

Conclusion

This study aimed to investigate teachers professional development at secondary level, in this study theories and principles which provide the basis for teacher development and effective teacher professional practices are used to formulate the theoretical framework. The study explains the finding and sets up many recommendations as the following.

Findings

1-Effective professional development requires time and space, support

2-Maintaining cooperative learning between teachers is one of the major concerns in the professional development.

3-Successful teachers professional development is often grounded in teachers collaboration.

4- Teachers strongly believe that increased collaborative working would prompt them to reflect on their own practice, improve their teaching and improve student learning.

Recommendations

1.There should be a mechanism for measuring teachers development and students' achievement levels.

2. The process of professional development of teachers' should be monitored continually.

3. The professional development of teachers should be assigned to a small team of teachers in the school under the guidance of the head teachers of the school.

4. Teachers should be trained on the day –to issues which they face in their learning-teaching process.

5.Teacher educators should visit schools to assess teacher performance continuously

REFRENCES

Alllan, K, Miller, M. (1990) Teacher – Research collaborative: cooperative professional development. Theory into Practice, 29- 196- 202

and Management 21(3), 261–270.

Carloio,(1998). Pursing Prpfessional development: The Self as Source. Ontario, Canada: Heinle and Heinle.

Craig, A. (1987). Professional Development : a Practical Guide for teachers and schools. London: Rutledge.

Crowther, L. F& Gaffney, M. (1993). An Analysis of Teachers' Professional Development Needs through a focus Group Strategy. Toowoomba: University of Southern Queensland.

Duttweiler , P. C.(1989) Components of an effective professional development program. Journal of Staff Development, 10 (2), 2-6

Fetemacher , M. L(2002) School spending for professional development: a cross-case analysis of seven schools in one urban district The Elementary School Journals:

Fullan, M. (1992) Successful School Improvement The Implementation Perspective and Beyond: Buckingham: Open University Press.

Gusky, T.R. (1985). Staff development and teacher change. Educational Researcher

Hall, D. (1997). Professional development portfolios. In Kydd, L, M. Crawford and C. Riches (eds) Professional development for educational Management: Buckingham: Open Universioty.

Harris, A. (2001). Building the capacity for school improvement. School Leadership

Harris, B. (1889). In- Service Education for Staff Development. Boston: Allyn and Bacon.

Imers.Rimers (1993). Teachers' Professional development in a Climate of Educational Reform. New York- National center for restructuring Education schools and teaching Teachers college Columbia University.

Jasman, N. (1995). School as learning Communities: Curriculum Implications. Paper Presented to the Australian Curriculum Studies Association Biennial Conference, Melbourne, July.

Lieberman, A. and Miller, L.)1990) The Professional development of teachers. New York Macmillan.

McLaughlin, M., and Talbert, J. (1989). Professional communities and the work of high- school teaching. In M. Fullan, Leading in a culture of change. San Francisco: Jossey – Bass.

Meththananda, D.S (2001). Evaluation of Teachers Education Programs conducted, the Ministry of education and Higher Education, Sri Lanka.

Miller, C., Smith.C. and Tilstone. C. (1998). Professional development by distance education: Does distance lend enhancement? Cambridge Journal of education.

Parkinson. G.M. (1991). A model for improving teachers' professional practice. The Canadian school Execute.
Phillips, H. (1991). Teacher's Professional Development. Printed by
Sparks, D., and Hirsh, S. (1999). A new vision for staff development. Alexandria, VA: Association

Appendix

Questionnaire

Dear: Teacher:

I would be grateful, if you response to the following statements which are intended to collect data for a study under the title: " **Models of Professional Development for EFL Teachers " .**

No	**Statements**	**Strongly Agree**	**Agree**	**To some extent**	**Strongly disagree**	**Disagree**
1	professional development is important in improving student achievement					
2	Maintaining cooperative learning between teaches reinforces teachers' knowledge, skills and attitude					
3	Successful professional development for teachers is often stands on teachers collaboration.					
4	Sustained and continuous professional growth is every educator's and every school's responsibility					
5	Teachers are positive about all opportunities to learn					
6	Working collaboratively with colleague affects positively on teachers' practice and skills					
7	Well prepared teachers affects positively on student's achievement					
8	Effective professional development is the key to students success.					
9	Ministry of education plans to meet the special needs of teachers through providing time , space and support for professional development					